



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم : العلوم التجارية



الموضوع

دور نظام المعلومات الالكتروني في الحد من التهرب
الضريبي
دراسة حالة: مركز الضرائب للولاية المنتدبة أولاد جلال

مشروع مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية
تخصص : محاسبة و تدقيق

الأستاذ المشرف :

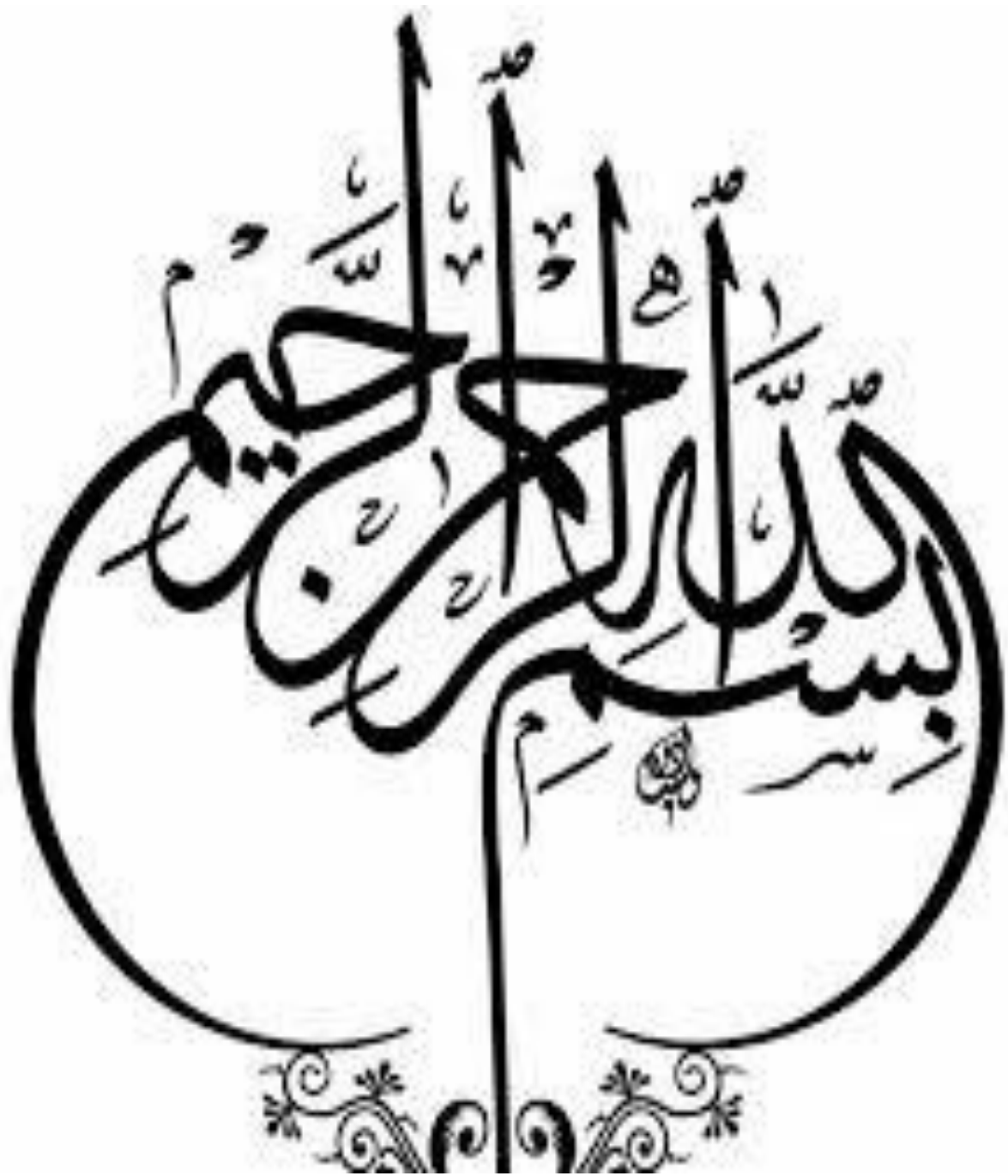
د. محبوب مراد

إعداد الطالب :

دحامنية سعيدة

| | |
|---------------|------|
| رقم التسجيل: | 2019 |
| تاريخ الإيداع | |

السنة الجامعية: 2018-2019



إهداء

إلى من أثقلت الجفون سهرا... و حملت الفؤاد هما... وجاهدت الأيام صبرا... وشغلت البال فكرا... ورفعت

الأيادي دعاء... وأيقنت بالله أملا

أمي الغالية

إلى من سهر الليالي... ونسي الغوالي... وظل سندي الموالي... وحمل همي غير مبالي

أبي الغالي

إلى الذين ما فارقت صورهم نفسي ووجداني... إخوتي

إلى جميع أفراد عائلة "دحامية" و "بزيط"

إلى من تجتمع فيهم صفات النبل والإخلاص والوفاء والصدق وحب العمل والمثابرة، والى الذين كان لهم

الفضل في تعليمي من حرف الألف إلى الطور الجامعي

إلى رفقاء دربي... أصدقائي

وكل طلبة محاسبة وتدقيق دفعة 2019

إلى جميع هؤلاء اهدي ثمرة هذا العمل.

دحامية سعيدة

شكر

الحمد والشكر لله عز وجل الذي أعاننا ومن علينا بالقدرة على إكمال هذا البحث المتواضع، الصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، ومن اتبعه بإحسان إلى يوم الدين.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الجليل: محبوب مراد

ذلك تقديرا لدوره في المتابعة والإشراف على هذا البحث.

ولا انسى تقديم الشكر الجزيل والوفاء العظيم للجنة المناقشة التي تحملت

عناء قراءة ومناقشة هذا البحث.

وأقدم بجزيل الشكر لكل من مد لي يد العون والمساعدة لإتمام هذا البحث وشكر

خاص لجميع العاملين بالمركز الضريبي أولاد جلال.

ملخص.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن دور نظام المعلومات في الحد من التهرب الضريبي، من خلال دراسة تطبيقية على مستوى الإدارة الضريبية للمركز الضريبي للولاية المنتدبة أولاد جلال، ولقد خلصت الدراسة على أن نظام المعلومات الإلكتروني له دور واثق فعال على النظام الجبائي والإدارة الضريبية، والمجتمع الضريبي، والتشريع الجبائي.

وفي ختام الدراسة وجدنا بان الإدارة الجبائية تحتاج إلى إنشاء شبكات حاسوب داخلية على مستوى مراكز الضرائب مما يسهل أداء العمل الإداري، بالإضافة إلى أن ضرورة الرقمنة ستمكن المكلف بالضريبة من تحميل مختلف التصريحات الجبائية من خلال الموقع الإلكتروني لمركز للضرائب، كما سيساعد نظام المعلومات الإلكتروني المكلف بالحصول على رقم تعريف جبائي عن بعد، وأيضا الاستفادة من خدمة جبايتك، أما على مستوى التشريع الجبائي فقد تم نشر مختلف النصوص التشريعية والتنظيمية على مستوى مواقع الإنترنت.

الكلمات المفتاحية:

نظام المعلومات الإلكتروني، التهرب الضريبي، الفوترة الإلكترونية .

Résumé.

L'étude a eu pour but de chercher le rôle du système d'information dans la réduction de la fraude fiscale, par une étude pratique au niveau d'administration fiscale du centre fiscal de l'état assigné aux Ouled Djellal et a conclu que le système d'information électronique a un rôle effectif (efficace) et un effet sur le système fiscal, l'administration fiscale, la société fiscale et la législation fiscale.

À la fin de l'étude, nous avons constaté que l'administration fiscale doit établir des réseaux informatiques internes au niveau de centre fiscal, qui facilite le travail administratif et que le besoin du contrôle permettra à l'officiel(au fonctionnaire) fiscal de charger des déclarations fiscales diverses par le site Web de centre fiscal et aidera le système d'information électronique a chargé(accusa) d'obtenir un numéro d'identification fiscal éloigné(à distance), aussi bien que se servir du jibayatec.



فهرس

المحتويات

البسمة

شكر

إهداء

ملخص

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

مقدمة..... أ-ج

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات الالكتروني

تمهيد..... 02

المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات الالكترونية..... 03

المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات الالكترونية وانواعه..... 03

المطلب الثاني: اهداف نظام المعلومات وموارده..... 08

المطلب الثالث: الفرق بين نظام المعلومات الالكتروني ونظام المعلومات التقليدية..... 11

المطلب الرابع: دوافع وتحديات نظام المعلومات الالكتروني..... 14

المبحث الثاني: دور الشبكات في دعم نظام المعلومات الالكتروني..... 16

| | |
|---|----|
| المطلب الاول: تعريف الشبكة المعلوماتية وانواعها..... | 16 |
| المطلب الثاني: اشكال الشبكات وطرق تنظيمها..... | 19 |
| المطلب الثالث: نقل المعلومات عبر شبكات الانترنت،الانترانت، الاكسترنت..... | 23 |
| المبحث الثالث: ادارة مخاطر نظام المعلومات الالكترونية.... | 32 |
| المطلب الأول: انواع المخاطر التي تواجه نظام المعلومات الالكتروني..... | 32 |
| المطلب الثاني: معايير امن وحماية المعلومات..... | 35 |
| المطلب الثالث: الوسائل التقنية لحماية المعلومات..... | 38 |
| خلاصة..... | 40 |
| الفصل الثاني: متطلبات استخدام نظام المعلومات الإللكتروني في الحد من التهرب الضريبي | |
| تمهيد..... | 42 |
| المبحث الاول: ماهية التهرب الضريبي..... | 43 |
| المطلب الأول: تعريف التهرب الضريبي..... | 43 |
| المطلب الثاني: انواع التهرب الضريبي..... | 45 |
| المطلب الثالث:اسباب التهرب الضريبي..... | 50 |
| المبحث الثاني:طرق واثار التهرب الضريبي ووسائل مكافحته..... | 56 |
| المطلب الأول: طرق التهرب الضريبي..... | 56 |
| المطلب الثاني:اثار التهرب الضريبي..... | 62 |

| | |
|---------|--|
| 67..... | المطلب الثالث: طرق علاج التهرب الضريبي. |
| 71..... | المبحث الثالث: إستخدام نظام المعلومات الإلكتروني في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي. |
| 71..... | المطلب الاول: متطلبات التحول إلى الادارة الجبائية الالكترونية. |
| 74..... | المطلب الثاني: عوامل نجاح نظام المعلومات الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي. |
| 84..... | المطلب الثالث: الإيجابيات التي يوفرها نظام المعلومات الإلكتروني لمصالح الإدارة الضريبية. |
| 86..... | خلاصة. |

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمركز الضرائب اولاد جلال

| | |
|----------|---|
| 88..... | تمهيد. |
| 89..... | المبحث الاول: تقديم مركز الضرائب للولاية المنتدبة أولاد جلال. |
| 89..... | المطلب الاول: نشأة مركز الضرائب اولاد جلال ومهامه. |
| 89..... | المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب أولاد جلال. |
| 94..... | المبحث الثاني: مظاهر رقمنة نظام المعلومات على مستوى المركز الضريبي اولاد جلال. |
| 94..... | مطلب الاول: نظام تسيير الملفات sgf. |
| 99..... | المطلب الثاني: افاق تطوير نظام المعلومات الالكترونية على مستوى مركز الضرائب اولاد جلال. |
| 101..... | المبحث الثالث: محاولة لدعم دور نظام المعلومات الالكترونية. |
| 101..... | المطلب الاول: جوانب القصور في إستخدام نظام المعلومات الالكترونية بالمركز الضريبي، أولاد جلال. |
| | المطلب الثاني: إقتراحات لتفعيل دور نظام المعلومات الالكترونية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي |
| 103..... | .بالمركز الضريبي، أولاد جلال. |

105..... خلاصة

107..... خاتمة

111..... قائمة المراجع

الملاحق



قائمة الجداول

| الصفحة | عنوان الجدول | رقم الجدول |
|--------|--|------------|
| 13 | الفرق بين نظام المعلومات التقليدي والحديث | 01 |
| 29 | اهم الفروقات بين الانترنت والانترنت | 02 |
| 31 | العلاقة بين الانترنت والانترنت والاكسترنترنت | 03 |
| 52 | التطورات الضريبية من 2001-2005 | 04 |



قائمة الأشكال

| الصفحة | عنوان الشكل | رقم الشكل |
|--------|---|-----------|
| 5 | عملية انتاج المعلومات في نظام المعلومات | 01 |
| 7 | العلاقة بين النظم | 02 |
| 17 | الشبكة المحلية LAN | 03 |
| 18 | الشبكة الواسعة WAN | 04 |
| 19 | الشبكة الخطية | 05 |
| 20 | الشبكة النجمية | 06 |
| 21 | الشبكة الحلقية | 07 |
| 21 | الشبكة الهرمية | 08 |
| 22 | الشبكة الارتباطية | 09 |
| 93 | الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب | 10 |
| 95 | بنية نظام تسيير الملفات SGF | 11 |
| 96 | كيفية انتقال الملفات | 12 |



قائمة الملاحق

| رقم الجدول | عنوان الجدول |
|------------|--------------------------|
| 01 | شهادة عدم الخضوع للضريبة |
| 02 | تقرير التربص |



مقدمة

مقدمة.

تعتبر الضريبة أداة ووسيلة مالية تستخدمها الدولة لإشباع الحاجات العامة، فهي المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه الحكومات في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورغم هذه الأهمية فإن بعض المكلفين بدفع الضريبة يقومون بتفادي الضريبة كلياً أو جزئياً، وذلك كردة فعل من أجل الدفاع عن مصالحهم، وفي ظل نظام المحاسبة اليدوية وغياب إجراءات رقابية فعالة، يمكن للمكلفين التلاعب بالبيانات، وتقديم فواتير غير حقيقية...، وهذا ينتج عنه اتساع وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي، مما يفرض على الدوائر الضريبية تطوير الإجراءات وتحديث الأساليب التقليدية المعتادة في فحص ومتابعة المعاملات المالية، وذلك من خلال الاعتماد على التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة في مجال جمع المعلومات حول المكلفين بالضريبة وفحص دفاترهم المحاسبية ومتابعة أنشطتهم الربحية بما يساهم في تحديد الوعاء الضريبي الحقيقي لهؤلاء المكلفين.

أ- طرح الإشكالية:

تتمثل إشكالية البحث في تحديد دور نظام المعلومات الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي، وسوف نعالجها من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور نظام المعلومات الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية أهمها:

- ✓ ماذا نقصد بنظام المعلومات الإلكتروني؟
- ✓ ماهي مزايا استخدام نظام المعلومات الإلكتروني مقارنة بنظام المعلومات التقليدي؟
- ✓ كيف يتم استخدام نظام المعلومات الإلكتروني في مجال مكافحة التهرب الضريبي؟
- ✓ فيما تتمثل المشاكل التي تواجه استخدام نظام المعلومات الإلكتروني من طرف مديرية الضرائب؟
- ✓ ماهو مفهوم التهرب الضريبي، وماهو تأثيره على دور الدولة في إشباع الحاجات العامة؟
- ✓ كيف يساهم نظام المعلومات الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي؟

ب- فرضيات الدراسة:

من أجل معالجة إشكالية الدراسة، تم صياغة الفرضيات التالية:



- ✓ يساعد نظام المعلومات الإلكتروني على إعطاء نظرة شاملة على مختلف العمليات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة مما يسمح بتحديد الوعاء الضريبي الحقيقي للمكلفين.
- ✓ يسمح نظام المعلومات الإلكتروني بتخفيف الإجراءات البيروقراطية والقضاء على الثغرات الإدارية التي يعتمد عليها المكلفون في القيام بالتهرب الضريبي.
- ✓ يعمل مركز الضرائب- أولاد جلال- على إستخدام وتطوير نظام معلومات إلكتروني يساعد على الحد من التهرب الضريبي.

ت- متغيرات الدراسة:

تضمنت الدراسة متغيرين هما نظام المعلومات الإلكتروني ويمثل المتغير المستقل،التهرب الضريبي ويمثل المتغير التابع.

ث - أسباب اختيار الموضوع.

يرجع اختيار هذا الموضوع إلى عدة أسباب أهمها:

- ✓ ارتباط موضوع البحث بتخصص الباحث.
- ✓ محاولة ربط الجانب النظري بالجانب العملي.
- ✓ الأهمية الكبرى التي تكتسبها أنظمة المعلومات الالكترونية وما توفره من مزايا في مختلف المجالات.
- ✓ الرغبة في معرفة الدور الذي يمكن أن يلعبه نظام المعلومات الالكترونية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

ج -أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ بيان دور نظام المعلومات الالكترونية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي
- ✓ تقويم دور نظام المعلومات الالكترونية المطبق في الهيئة العامة للضرائب ومدى تحقيقه للأهداف المرجوة وتشخيص اهم النواقص واسبابها ومتطلبات استكمالها ومعالجتها.

- ✓ بيان دور وتطبيق نظم المعلومات الالكتروني على الأجهزة الإدارية في الهيئة العامة للضرائب، وكذلك رصد الوضع الراهن لتلك الاجهزة من خلال ابراز اهم المشكلات التي تواجهها، واهم المعوقات التي تحول دون استخدام نظم المعلومات بالشكل الأمثل.
- ✓ تسليط الضوء على مدى إمكانية مساهمة نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية في الحد من انتشار ظاهرة التهرب الضريبي .

ح- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- ✓ التهرب الضريبي أصبح ظاهرة عامة لذلك وجب دراسة هذه الظاهرة والتعرف على أسبابها والعوامل المساعدة على انتشارها ووضع الحلول التي تؤدي الى الحد منها.
- ✓ سوف تعكس هذه الدراسة على تطوير أداء مفتشي الضرائب فيما يتعلق بكشف التهرب الضريبي الذي يتم من خلال نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية.
- ✓ دراسة الأسباب التي تقف وراء لجوء المكلفين الى التهرب الضريبي وكذلك بيان دور نظام المعلومات الالكتروني في الحد من هذه الظاهرة.
- ✓ الوقوف على المعالجات والمقترحات التي تساعد الإدارة الضريبية في تطوير نظامها ويتم ذلك من خلال معرفة وتشخيص نقاط الضعف والخلل في النظام وتقويمها .

خ- منهج الدراسة:

يعرف المنهج الوصفي التحليلي بأنه أحد اشكال التحليل والتفسير العلمي المنتظم لوصفه ظاهرة او مشكلة محددة، وتصويرها كميًا عن طريق جمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة او المشكلة، وتحليلها واخضاعها للدراسة الدقيق، وقد تم استخدام هذا المنهج لوصف نظام المعلومات الإلكتروني وظاهرة التهرب الضريبي بالإضافة إلى تحليل العلاقة بين المتغيرين من خلال دراسة نظام المعلومات الإلكترونية في مركز الضرائب - أولاد جلال-.

د- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي مست موضوع بحثنا، وسوف نحاول تسليط الضوء على بعضها من الأقدم إلى الأحدث كما يلي:



الدراسة الأولى: (محمد، 2008) بعنوان استخدام دلالات الأرقام كأداة لزيادة منفعة المعلومات الحاسبية بهدف تطوير الفحص الطبي: هدفت هذه الدراسة الى استخدام مدلولات الأرقام كمؤشرات للاستدلال لزيادة فعالية منفعة المعلومات الحاسبية، وذلك ليكون لدى مصلحة الضرائب من الأدلة والقرائن ما يساعدها في الحكم على مدى صحة هذه المعلومات بهدف تطوير الفحص الضريبي.

الدراسة الثانية: (حمادة 2010) بعنوان اثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات الحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات الحاسبية: هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات الحاسبية الالكترونية واثرها في زيادة موثوقية المعلومات الحاسبية في منشآت الاعمال.

الدراسة الثالثة: (خلود هادي عبود الربيعي وارشيد مكي 2013) بعنوان تقييم دور نظام المعلومات في الحد من التهرب الضريبي: هدفت هذه الدراسة الى تبين دور نظام المعلومات الضريبي الى الحد من ظاهرة التهرب الضريبي و دور تطبيق نظم المعلومات على الأجهزة الإدارية الحكومية.

الدراسة الرابعة: دراسة (غنيم 2006): بعنوان دور الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري ومعوقات استخدامها في مدارس التعليم العام ، جامعة المدينة المنورة. حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اسهام الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري واستخدمت الإستبانة كأداة لجمع المعلومات وكانت أهم نتائج الدراسة أن الإدارة الإلكترونية تسهم في تطوير العمل الإداري بدرجة عالية وأكثر معوقات استخدامها هي المعوقات المادية وأقلها معوقات البرمجيات.

ذ- الفرق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة:

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تتعرض لدراسة حالة مركز الضرائب أولاد جلال، بالإضافة إلى أنها سوف تتم في ظل ظروف مجتمعية وبيئية إقتصادية تختلف عن بيئة الدراسات السابقة.

ر- حدود الدراسة

اقتصرت المجال المكاني الذي تم اختياره للقيام بهذه الدراسة الميدانية على مؤسسة المركز الضريبي للولاية المنتدبة اولاد جلال والتي سوف يتم الحديث عنها في الجزء التطبيقي من هذه الدراسة.

أما عن المجال الزمني فقد امتدت الدراسة من تاريخ 2019/04/04 الى غاية 2019/05/20.



ز- هيكل الدراسة

تنقسم دراستنا إلى مقدمة وخاتمة وثلاثة فصول، تطرق الفصل الأول إلى الإطار النظري لنظام المعلومات الإلكتروني، من خلال ثلاثة مباحث جاء الأول ، بعنوان ماهية نظام المعلومات الإلكترونية، والثاني دور الشبكات في دعم نظام المعلومات الإلكتروني، والثالث إدارة مخاطر نظام المعلومات الإلكتروني، أما الفصل الثاني فتطرق الى متطلبات إستخدام نظام المعلومات الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي ، من خلال ثلاث مباحث جاء الأول بعنوان ماهية التهرب الضريبي والثاني بعنوان طرق التهرب الضريبي والثالث بعنوان إستخدام نظام المعلومات الإلكتروني في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي ، أما الفصل الثالث تطرق دراسة تطبيقية لمركز الضرائب أولاد جلال ، من خلال ثلاث مباحث جاء الأول بعنوان تقديم مركز الضرائب للولاية المنتدبة أولاد جلال والثاني مظاهر رقمنة نظام المعلومات على مستوى المركز الضريبي اولاد جلال والثالث بعنوان محاولة لدعم دور نظام المعلومات الإلكترونية بالمركز الضريبي، أولاد جلال.

الفصل الأول

الإطار النظري لنظام المعلومات الالكتروني

تمهيد .

توالت التطورات في مجال تقنية المعلومات وتعددت الوسائل والطرق الوسائط المستخدمة في تخزين المعلومات واسترجاعها وتبادلها عبر شبكات الحاسب الآلي المحلية والإقليمية والدولية. حيث ادى ظهور أنظمة المعلومات الإلكترونية منعطفا مهما في تاريخ بث المعرفة وكيفية الوصول إليها فبعد أن كان بث المعرفة وتبادل المعلومات وبثها وإيصالها إلى أصحابها يعتمد على أوعية ووسائل مادية وأنظمة تقليدية تغيرت الأمور فأصبحت هناك أنظمة معلومات إلكترونية تسهم بشكل كبير في إتاحة المعلومات ونشرها وتبادلها على نطاق واسع خاصة بعد انتشار الإنترنت .

وجاء هذا الفصل محاولة للوصول إلى تحديد دقيق لمفهوم مصطلح أنظمة المعلومات الإلكترونية مع توضيح طبيعته ومختلف أنواعه ودوره في شتى المجالات وذل المباحث التالية:

المبحث الاول: ماهية نظام المعلومات الالكترونية.

المبحث الثاني: دور الشبكات في دعم نظام المعلومات الالكتروني.

المبحث الثالث: إدارة مخاطر نظام المعلومات الالكتروني.

المبحث الاول: ماهية نظام المعلومات الالكترونية.

المطلب الاول: مفهوم نظام المعلومات الالكترونية وانواعه.

اولا: تعريف نظام المعلومات الالكترونية.

تعتبر كلمة نظام كمفهوم علمي بدا يتبلور في بداية الأربعينات من القرن العشرين وما لبث أن انتشر بسرعة واصبح يستخدم على نطاق واسع وبطرق وصور متعددة في جميع المجالات كالنظام السياسي ،النظام الاقتصادي ، النظام الدولي ، النظام الآليالخ.

يمكن تعريف النظام على انه " مجموعة من العناصر المترابطة والاجزاء المتفاعلة التي تعمل معا من اجل تحقيق أهداف مشتركة واهداف محددة"¹.

اما في ما يخص نظام المعلومات الالكتروني فيمكن تعريفه "بانه النظام الذي يعتمد على المكونات المادية او الاجهزة والمكونات البرمجية للحاسب في معالجة البيانات ومن ثم بثها واسترجاعها"².

ويعرف ايضا "بانها استخدام الحاسبات الالية في تجميع وتشغيل وتخزين ونشر المعلومات، ويلاحظ ايضا ان الحاسبات الالية بما تتضمنه من المكونات المادية والبرمجيات تعد بمثابة الأدوات التي تستخدمها نظم المعلومات المعتمدة على الحاسب الالي".

ويمكننا تعريف نظام المعلومات الالكتروني ايضا بانه نظام المعلومات الذي يعتمد على تفاعل العنصر البشري مع تكنولوجيا المعلومات في جمع البيانات وتحويلها لمعلومات مفيدة لأصحاب القرار أي يحل فيه الحاسب محل الكثير من الجهود البشرية.³

وبالتالي ينظر الى نظم المعلومات الالكتروني على انه القطاع الداخلي من المؤسسة او المنشأة المسؤول عن اجراء التوافق بين المؤسسة وعمالها على المستوى الاستراتيجي او انه النظام المسؤول عن جمع ومعالجة وتشغيل البيانات مستخدمة في ذلك الحاسبات بكيانها الآلي وكيانها البرمجي اضافة الى قاعدة البيانات وسياسات النظام لإجراء كل الأعمال المتعلقة بالبيانات والمعلومات.

¹ منصور عوض ،محمد ابوالنور. تحليل نظام المعلومات باستخدام الكمبيوتر ،دار غريب، 2001،ص69.

² قنديلجي عامر،علاء الدين عبد القادرالجنابي،نظم المعلومات الإدارية،دار المسير ، عمان،2008،ص27.

³ نبيلة ابراهيم بريخ ،تقييم دور نظم المحاسبية الالكترونية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، 2013، ص36.

- وتحقق نظم المعلومات المبنية على الحاسب عدة مزايا غير متوافرة في نظم المعلومات التقليدية أهمها الدقة ،سرعة الاستجابة ،تحقيق تكاملية المعلومات ،تأمين المعلومات.
- ومن بين اهم المزايا التي تحققها أي مؤسسة جراء تطبيق أنظمة المعلومات الالكترونية مايلي:
- أ- استثمار المورد المعلوماتي في المنظمة والسيطرة على كافة المعلومات.
- ب- ربط جميع الأطراف المنتجة بوحدة الأمر في المنظم.
- ج- القدرة على تبادل وتشاطر المعلومات والتحاور عبر الاتصال والشبكات داخل المنظمة وأخارجها.
- د- حفظ وخرن جميع المعلومات التي تتعامل بها المنظمة ومعالجتها مع توفير إمكانية استرجاعها.
- هـ- إصدار مختلف التقارير الدقيقة بأشكالها المتنوعة في الوقت المناسب.¹
- ونجد ايضا بان نظام المعلومات الالكتروني يعتمد على مجموعة من النشاطات والإجراءات لإنتاج المعلومات مبينة في الشكل 01 وهي:²

1. تأمين المدخلات المطلوبة من البيانات **data input**: فجميع أنواع البيانات، وبعض المعلومات المسترجعة أحياناً، توضع في نظام الحاسوب، من خلال وسائل إدخال مناسبة، مقدمتها لوحة المفاتيح **keyboard** ، والفأرة **mouse** ، والماسح الضوئي **scanner**.
2. المعالجة **processing**: أي معالجة هذه البيانات المدخلة وتحويلها من شكلها الأولي **raw material** ، إلى نتائج ومعلومات مفهومة وقابلة للاستخدام. ومن هذا المنطلق فإن الجزء الذي يسمى المعالج **processing** ، يعتبر الأساس (دماغ) في نظام الحاسوب.
3. تأمين المخرجات **output**: من المعلومات المطلوبة، لصناع القرار أوالمستخدمين الآخرين. وهنا ينبغي أن تنتقل البيانات والمعلومات المعالجة من وحدة المعالجة المركزية **central processing unit/CPU** إلى وسيلة إخراج مناسبة للمعلومات، مثل شاشة الحاسوب **monitor or screen** ، أوالطابعة **printer** ، أووسيلة إخراج مناسبة أخرى.³

¹السمراي إيمان فاضل ،نظم المعلومات الإدارية، دار الصغاء، عمان ،2004،ص57-58.

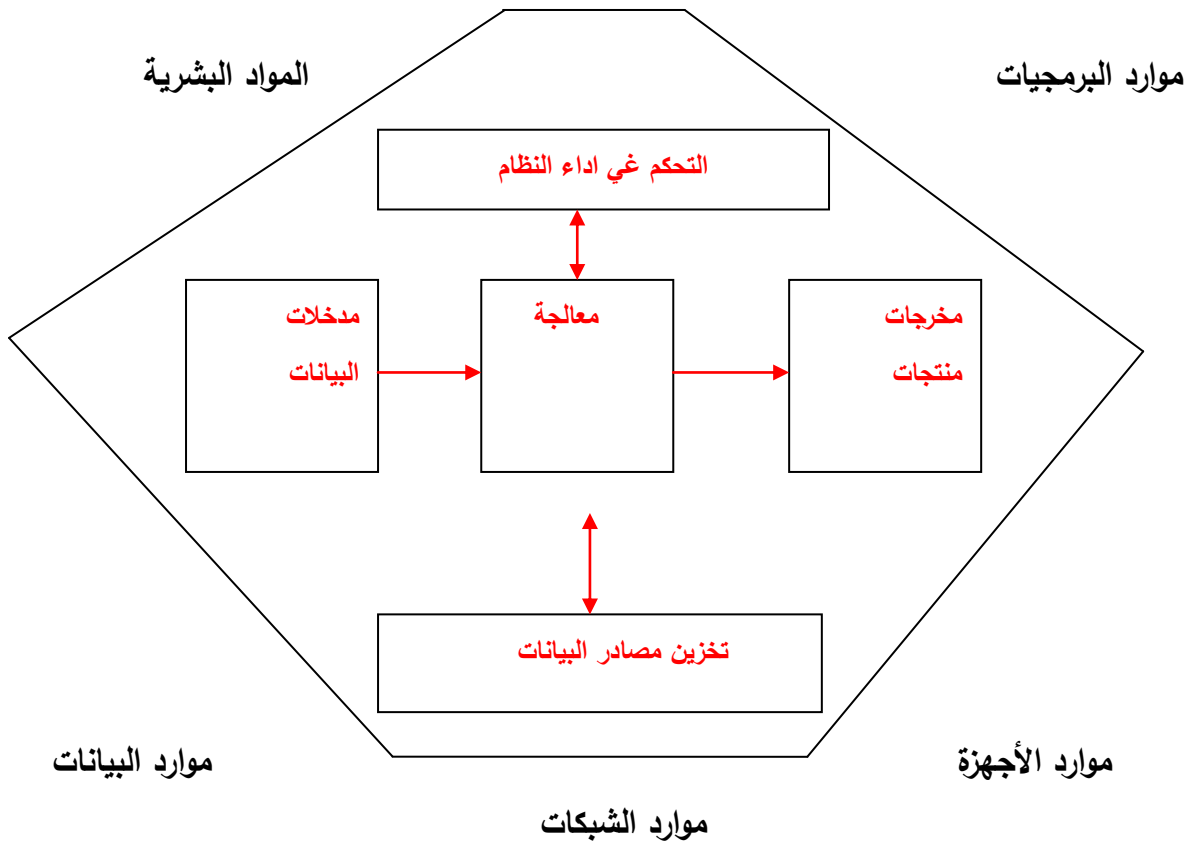
²المحاضرة 11،نظام المعلومات الالكتروني، جامعة الاندلس،. المتوفرة على الموقع [http://au.edu.sy/images/courses/dentistry/1-](http://au.edu.sy/images/courses/dentistry/1-159_computer-in-dentistry.pdf)

[1/159_computer-in-dentistry.pdf](http://au.edu.sy/images/courses/dentistry/1-159_computer-in-dentistry.pdf) ،ص 150.

³احمد السيد كردي ،مقال في نظم المعلومات المحوسبة ،جامعة الازهر،2011.

4. التغذية الراجعة **feedback** : حيث أن العديد من البيانات، أو بالأحرى المعلومات، المخرجة من الحاسوب لنشاط محدد قد تكون هي الأخرى مدخلات ثانية، بغرض إعادة معالجتها، مع بيانات أخرى من داخل ذاكرة الحاسوب، ولأغراض ومخرجات أخرى وعلى هذا الأساس فإنه من الممكن أن تكون المخرجات نفسها، أجزء منها، مدخلات جديدة لمعالجتها، مرة أخرى، بغرض الحصول على مخرجات جديدة مختلفة.

الشكل رقم (01): عملية إنتاج المعلومات في نظام المعلومات



المصدر: المحاضرة 11، نظام المعلومات الالكتروني، جامعة الأندلس، المتوفرة على الموقع http://au.edu.sy/images/courses/dentistry/1-1/159_computer-in-dentistry.pdf ص 150.

ثانياً: أنواع نظام المعلومات الالكترونية.

أ- نظم معالجة المعاملات التجارية (Transaction Processing Systems): تختص هذه النظم في التعامل مع مجالات عدة في المنظمة، مثل متابعة الطلبات ومعالجتها، ومتابعة ما يتعلق بالأجور، وكذلك السيطرة على المكائن والمعدات ومتابعة التعويضات، وكلها تخدم مستوى العمليات والتعاملات التجارية في المنظمة، أي ذات علاقة بانسيابية العمل اليومي للمنظمة.

ب- نظم المكتب Office System : والتي تتعلق بوظائف المعالجة الحاسوبية للكلمات (أتمتة العمل الإداري) ونظام الناشر المكتبي، ومعالجة البيانات، وتصوير الوثائق التي تعتمد عليها إجراءات وأعمال المنظمة، كذلك تأمين التقويمات الزمنية المطلوبة¹

ج- نظم العمل المعرفي Knowledge Work System : تتعلق بإدارة كل ما يتعلق بالمعرفة من الحصول عليها وتنظيمها ومعالجتها، و تخزينها، وتوفيرها لمستخدميها.

د- نظم المعلومات الإدارية Management Information Systems: تتولى توفير التقارير المعلوماتية لدعم الإدارة الوسطى في اتخاذ القرارات الروتينية مثل تحليل المبيعات والتكاليف، التقارير اليومية عن أداء العاملين.

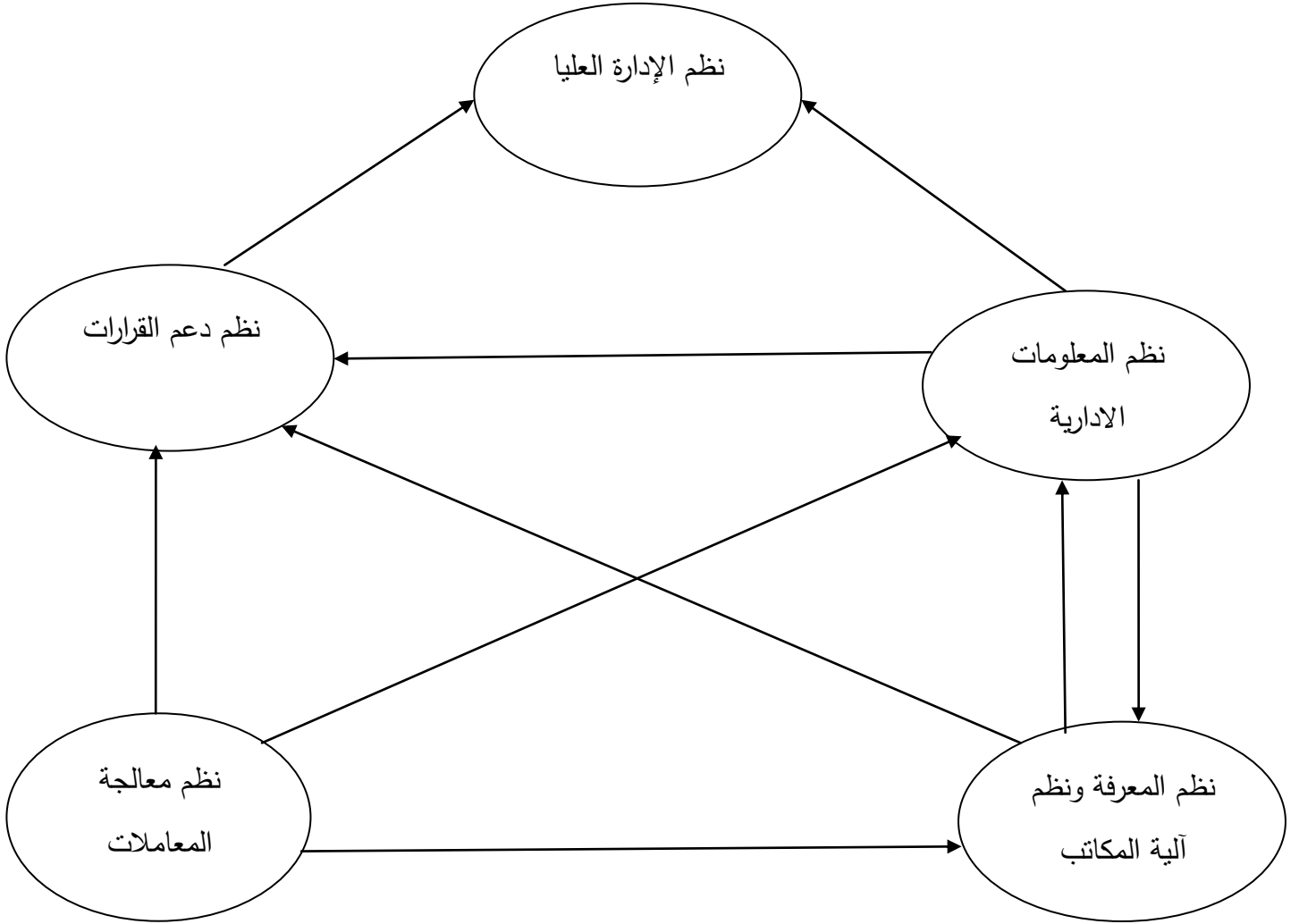
هـ- نظم دعم القرارات Decision Support Systems: هي نظم المعلومات التي تعتمد على استخدام الحاسب الإلكتروني في زيادة فعالية عملية اتخاذ القرار، وهي تمكن المراجع من اتخاذ قرارات المراحل المختلفة لعملية المراجعة، كما في تخطيط عملية المراجعة، وتوزيع المهام على المساعدين (داخل فريق المراجعة) وتقييم نظام الرقابة الداخلية وإجراء الإختبارات المختلفة والحصول على أدلة الإثبات... إلخ، ومن ثم فهي تمكن من ترشيد الحكم والتقدير الشخصي للمراجع، علاوة على ذلك تتميز هذه النظم بالمرونة الفائقة بحيث يمكن تعديلها لتتوافق مع أي تغيرات سريعة ومستمرة تحدث في البيئة الإلكترونية للمراجعة، كما تمكن المراجعين غير المتخصصين في علوم ولغات الحاسب الإلكتروني من استخدامها وذلك لأنها قريبة من اللغة العادية². الشكل التالي يوضح العلاقة بين النظم:³

¹ البكري سونيا محمد، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1999، ص48.

² العياشي بدر الدين، خدمات أنظمة المعلومات الالكترونية ودورها في تلبية احتياجات المستخدمين، دراسة ميدانية بالمدرسة العليا للإساتذة-قسنطينة-، نيل شهادة الماجستير، تخصص علم المكتبات، جامعة منتوري قسنطينة، 2012، ص22.

³ العياشي بدر الدين، مرجع سابق، ص23.

الشكل رقم (02): يوضح العلاقة بين النظم



المصدر: العياشي بدرالدين، خدمات أنظمة المعلومات الالكترونية ودورها في تلبية احتياجات المستخدمين، دراسة ميدانية بالمدرسة العليا للاساتذة-قسنطينة-، نيل شهادة الماجستير، تخصص علم المكتبات، جامعة منتوري قسنطينة، 2012، ص23.

المطلب الثاني: أهداف نظام المعلومات الالكتروني وموارده.

أولاً: أهداف نظام المعلومات الالكتروني.

تنقسم أهداف نظام المعلومات إلى نوعين :

أ- الأهداف العامة .

تتخصر الأهداف العامة لنظام المعلومات في ما يلي :

1. يمكن لنظام المعلومات حصر مصادر البيانات والمعلومات وهذا من أجل التعرف على الفجوات الناقصة، التي يمكن استكمالها، وسوف تتركز عملية الحصر على محتوى نظم المعلومات المتوفرة وطرق تناولها بهدف التنسيق في الأداء.
2. إنشاء نظام معلومات متكامل في مجال تخصصه وتكون له القدرة على تناول البيانات والمعلومات المتوفرة.
3. نظام المعلومات المتكامل يمكن أن يقدم خدمات المعلومات المختلفة في مجال تخصصه وذلك عن طريق الإعلان عن هذه الخدمات بطريقة من الطرق الإعلامية .
4. يمكن أن ينشئ نظام المعلومات ملفات رئيسة وفرعية لجميع الأنشطة المتصلة به وذلك عن طريق تحديد البيانات والمعلومات المختلفة المستعملة وغير المستعملة.
5. يمكن ضمان صيانة مستمرة للنظام والتكفل بوضع الخطط وذلك من أجل مواكبة التطورات المتجددة.
6. يمكن النظام المعلومات القيام بالتقارير الإحصائية للمؤسسة وهذا من أجل مرافقتها مع التقارير الإحصائية المتخصصة في مجالها.
7. يمكن لنظام المعلومات القيام بعدة دورات تدريبية للعاملين، ورفع أدائهم وهذا من أجل مواكبتهم مع التطورات الحديثة وخلق كوادر دائمة للعمل في مجال التخصص.
8. يمكن النظام المعلومات أن تنعكس فعاليته وطريقة تناوله على مستوى الأداء على عمليات اتخاذ القرار، كما يعمل على التأثير في الإنتاج العملي للمستفيدين في مجال البحوث وحل المشاكل والعقبات التي تصادف أوجه النشاط .
9. يمكن لنظام المعلومات التكفل بسهولة بإجراءات تناول المعلومات ويسهل عمليات الاتصال بين النظام ومستعمليه، ويتكفل بتلبية احتياجات ومتطلبات المستفيدين.

ب - الأهداف التفصيلية.

1. أهداف تتعلق بعملية اتخاذ القرار: وتتمثل هذه الأهداف أساسا في تخليص الإدارة من عمليات صنع القرار الروتيني، وزيادة فعالية اتخاذ القرار وكذا التكفل بالنظم المتخذة للقرار وذلك من أجل مراقبة سليمة للعمليات.
2. أهداف تتعلق بخدمات المعلومات: وتتمثل هذه الأهداف في متابعة نظام المعلومات للنمو المرتقب في نوعية خدمات المعلومات وتجميع وتوفير كافة الوثائق والمطبوعات والمعلومات الصادرة في مجال تخصصه وأن يقوم بنشر كل المعلومات الجارية عن طريق المطبوعات، والمخرجات الدورية، ويقدم جميع الخدمات المتعلقة به، ويقوم بالإجابة عنها.
3. أهداف تتعلق بتطوير النظام: وتتمثل هذه الأهداف أساسا في وضع الخطط الضرورية اللازمة، للمحافظة الدائمة على النظام وصيانته ومراعاة جميع التغييرات التي قد تنشأ بعد إقامة النظام وتهدف إلى توفير عملية فحص مستمر للتطبيقات الضرورية في مجال أنشطته ومتابعة تطوير برامجه.
4. أهداف تتعلق بالمستفيدين: تتمثل هذه الأهداف في التولي بعمليات تطوير المستفيدين في فعالية النظام، والعمل على زيادة القدرة الإنتاجية للقوى العاملة المتاحة للعمل، وأن يخفض من حجم معدلات الأخطاء نتيجة تخفيضه لمعدلات التدخل البشري في النظام.¹
5. أهداف تتعلق بالعاملين بنظام المعلومات: وتتمثل هذه الأهداف بالتكفل التام بتطوير العاملين ورفع مستوى أدائهم وتحديد الخطط الموضحة لمدى معرفة العاملين به التفاصيل النظام وأهدافه.
6. أهداف تتعلق بالتكلفة: وتتمثل هذه الأهداف في التخفيض من تكلفة وحدة المعلومات بقدر الإمكان وتوضيح فعالية التكلفة المرتبطة به والتخفيض من متطلبات التخزين المادي التقليدي.
7. أهداف تتعلق بالعلاقات والتبادل: وتتمثل هذه الأهداف في توفير عملية الاتصال من وإلى المستفيدين والاتصال بنظم المعلومات المتشابهة وإنشاء نظام لتبادل المطبوعات والمواد بينه وبين غيره وتقديم خدمات الإعلام الآلي لعمال المؤسسة.

¹شوقي سالم، نظم المعلومات والحاسب الالكتروني، جامعة الكويت، مركز الاسكندرية للوسائط الثقافية والمكتبات، 1985، ص 97-104.

8. أهداف تتعلق بوضع سياسة المعلومات: وتتمثل هذه الأهداف في القيام بوضع وتحليل وتنفيذ سياسة المعلومات في المؤسسة، ومراجعتها وتطوير سياسة المعلومات واقتراح سياسات جديدة وإعداد كتيبة أونشرة عن سياسة المعلومات التي يتبعها، وإعلان سياسة المعلومات الخاصة به، ومتابعتها باستمرار للاتفاق مع أنشطة المؤسسة التي يبيعها ومواكبتها للتطور التقني الحديث.

ثانياً: موارد نظام المعلومات الالكتروني.

يشتمل نظام المعلومات المعاصر على ستة من العناصر الأساسية التي تشكل الموارد الضرورية المطلوبة، والتي هي: الأفراد People، المستخدمين النهائيين، والأجهزة أو المكونات المادية Hardware، ثم البرمجيات أو المكونات البرمجية للأنظمة الحاسوبية Software، والبيانات Data، والشبكات Networks. وبإمكاننا ملاحظة هذه العناصر الخمسة والتميز بينها أثناء العمل، في أي نوع من أنواع نظم المعلومات يواجهه الفرد في حياته العملية. وهي العناصر والموارد ضرورية، والتي تكمل بعضها البعض وتترابط، بشكل يجعل النظام يعمل بطريقة فعالة، ولا يتكامل بدون واحد منها.

أ- موارد الأفراد **People Resources**: فالأفراد هم متطلب ضروري للعمليات والإجراءات في كل نظم المعلومات. ومن هؤلاء الأفراد ما نطلق عليهم بالمستخدمين النهائيين End Users، وكذلك الاختصاصيين الفنيين المسؤولين عن تشغيل وإدامة النظام **Information Systems Specialists**.

ب- المستخدمين النهائيين **End users**: هم الأفراد الذين يستخدمون النظام، أو المعلومات التي ينتجها النظام، والذين يمكن أن يكونوا محاسبين، أو بائعين، أو مهندسين، أو كتبة وسكرتارية، أو زبائن، أو مديرين. وعلى هذا الأساس فإن معظمهم مستخدمين النظام. أما الاختصاصيين الفنيين IS Specialists فهم الأفراد الذين يقومون بتطوير وتشغيل وإدارة نظام المعلومات فنياً. ومنهم محلل والنظم Analysts System، ومطور البرمجيات Software Developers، ومشغل والنظام System Operators من العاملين في الجوانب الإدارية، والفنية، والروتينية. فمحلل والنظم، على سبيل المثال، يقومون بتصميم النظام بناء على المتطلبات المعلوماتية للمستفيد النهائي. أما مطور والبرمجيات يؤمنون ببرامج الحاسوب، في ضوء المواصفات التي يقدمها محلي النظم. ومشغل والنظام يساعدون في مراقبة وإدارة وتشغيل نظم الحواسيب المختلفة والشبكات.

ج- موارد الأجهزة **Hardware Resources**: والتي تشتمل على مختلف أنواع المكونات والوسائط المادية المستخدمة في العمليات التي تمر بها البيانات والمعلومات. فالأجهزة أو المكونات المادية لا تشتمل على

الحواسيب وبقية الأجهزة، بل أيضاً كل الوسائط Media والأغراض المنظورة Tangible Objects التي تسجل عليها البيانات، من صفحات وقطع من الورق Sheet of Paper الذي تستخرج عليه المعلومات إلى الأقراص الممغنطة أو الضوئية Magnetic or Optical Discs .

فمن أمثلتها نظم الحواسيب Computer Systems بمختلف أنواعها، ثم ملحقات الحاسوب Computer Peripheral بمختلف أشكالها، والتي سنأتي على تفاصيلها في فصول أخرى.

د- موارد البرمجيات Software Resources: والتي تشمل على كل ومختلف أنواع الإيعازات والتعليمات المطلوبة في معالجة البيانات، ومن ضمنها مجموعات نظم التشغيل، التي توجه المكونات المادية للحاسوب وتسيطر عليها، وتسمى برامج Programs .
فهناك برمجيات النظام، مثل برامج نظام التشغيل، الذي يسيطر على نظام الحاسوب ويقدم الدعم المطلوب له.

ثم برمجيات التطبيق، والتي هي برامج توجه إجراءات وعمليات خاصة باستخدامات محدد للحاسوب، من قبل المستخدم النهائي، مثل برامج تحليل المبيعات، وبرنامج المرتبات والمستحقات، وبرنامج معالجة الكلمات.

هـ - موارد البيانات Data Resources: فالبيانات هي أكثر من أن تكون المواد الأولية لنظم المعلومات حيث تعتبر البيانات موارد ذات قيمة عالية في المنظمة، لذا فإنها ينبغي أن تستثمر وتدار بشكل فعال لكي تؤمن فائدتها للمستخدم النهائي في المنظمة. والبيانات يمكن أن تكون بأي شكل، ومن ضمنها البيانات الألفبائية والرقمية التقليدية، التي تمثل وتوصف تعاملات الأعمال، والأحداث والعناصر الأخرى.

و- موارد الشبكات Network Resources: التي تشمل على تكنولوجيات الاتصالات والاتصالات بعيدة المدى، ومختلف أنواع الشبكات، مثل الإنترنت، والشبكات الداخلية الإنترنت، والشبكات الخارجية (الأكسترانت)، والتي أصبحت مهمة في إدارة الأعمال الإلكترونية الناجحة، والعمليات التجارية بكل أنواعها، عبر نظام معلوماتها في المنظمة¹.

المطلب الثالث: الفرق بين نظام المعلومات الالكتروني ونظام المعلومات التقليدي.

نظراً لأن نظام المعلومات هو عبارة عن آلية تسمح بجمع وتصنيف ومعالجة واسترجاع معلومات مخزونة في ملفات، بصورة يدوية أو ميكانيكية سابقاً، وإلكترونية حالياً، إضافة إلى بناء وإنتاج معلومات جديدة من

¹ عامر ابراهيم قنديلجى . علاء الدين الجنابى . نظم المعلومات الإدارية، دار المسيرة، عمان، 2008، ص44.

المعلومات السابقة والموجودة أصلاً في النظام بعد معالجتها، ونظراً لما توفره الحواسيب الإلكترونية من تسهيلات لا يمكن تجاوزها في نظم المعلومات المعاصرة، لذا فإن التفكير الجدي في بناء نظام محوسب للمعلومات، أصبح أمر أساس، لأسباب عدة هي:

أولاً: السرعة.

حيث أن الإجراءات التوثيقية المطلوبة للمعلومات وأوعيتها المختلفة، تكون أسرع بكثير عند استخدام الحواسيب، وخاص بالنسبة إلى استرجاع المعلومات.

ثانياً: الدقة.

حيث أن احتمالات الوقوع في الخطأ أكبر بكثير في النظم التقليدية اليدوية من النظم المحوسبة، وذلك نتيجة التعب والإجهاد الذي يصيب الإنسان في مجال العمل اليدوي. أما الحاسوب فإن أداءه يكون بنفس القابلية والدقة، سواء كان ذلك في الدقائق الأولى من عمله أو في الدقائق الأخيرة منها، بغض النظر عن وقت ومدة العمل وظروفه.

ثالثاً: توفير الجهود.

فالجهد البشري في النظم التقليدية هو أكبر من الجهد المبذول في النظم المحوسبة، سواء كان ذلك على مستوى إجراءات التعامل مع المعلومات ومصادرها المختلفة ومعالجتها وخبزنها والسيطرة عليها من قبل اختصاصي التوثيق، أو على مستوى استرجاع المعلومات والمصادر والاستفادة منها من قبل الباحثين والمستفيدين الآخرين.

رابعاً: كمية المعلومات.

حيث أن حجم المعلومات والوثائق المخزونة بالطرق التقليدية محدودة، مهما كان حجم الإمكانيات البشرية والمكانية، قياساً بالإمكانيات الكبيرة والمتنامية لذاكرة الحواسيب، ووسائط الحفظ والتخزين الإلكترونية والليزرية المساعدة الأخرى.

خامساً: الخيارات المتاحة في الاسترجاع.

إن خيارات استرجاع المعلومات أوسع وأفضل في النظم المحوسبة عما هو الحال في النظم التقليدية. فبالإضافة إلى منافذ الاسترجاع المعروفة كالمؤلف والعنوان ورؤوس الموضوعات أوالصفات، فهناك مرونة عالية في الاسترجاع بالمنطق البولياني (Boolean Logic) حيث تربط الموضوعات والصفات بعضها مع بعض وصولاً إلى أدق المعلومات.

الجدول رقم(01):يوضح الفرق بين نظام المعلومات التقليدي والحديث

| نظم المعلومات التقليدية | نظم المعلومات التقليدي |
|---|---|
| -تكون المعلومات ذات سرعة عالية وتمتاز بالتنوع . -الوقوع في الخطأ يكون بنسبة قليلة جدا . -الجهد المبذول في النظم الحوسبة قليل فالحاسب يسيطر على جميع المعلومات مهما كان حجمها . -كمية التخزين تكون بلا حدود . -القدرة على استرجاع المعلومات بصورة أفضل وأوسع . | -تكون المعلومات محصورة وغير متنوعة تمتاز بالبطئ . -احتمال الوقوع في الخطأ كبير . -يبذل العنصر البشري جهدا كبير وعدم قدرته على معالجة كمية كبيرة من المعلومات . -كمية التخزين تكون محدودة . -خيارات استرجاع المعلومات تكون قليلة . |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التعاريف السابقة.

كما قد تكون عملية التحقق وتدقيق المعلومات التي يقوم بها الأفراد بأنفسهم أقل دقة وأكثر عرضة للأخطاء من لو تم التحقق وتدقيق البيانات بشكل آلي. بالإضافة إلى إمكانية حدوث ازدواجية في البيانات لعدم وجود جهة محددة تقوم بالإدخال، مما قد يتسبب كذلك بتناقض أو عدم تناسق تلك البيانات.

كما أن الأنظمة اليدوية لا توفر نسخة احتياطية للملفات في حال فقدان أو ضياع أو تلف تلك الملفات، ونظام الحماية فيها ضعيف، مما يعرض تلك البيانات للسرقة والوصول إليها بسهولة من قبل غير المصرح لهم بالإطلاع عليها.

المطلب الرابع: دوافع استخدام نظام المعلومات الالكتروني والتحديات التي تواجهه.

اولاً: دوافع استخدام نظام المعلومات الالكتروني.

في العصر الذي نعيش فيه أصبحت الطبيعة البشرية ومتطلبات الإنسان المعاصر تحتاج إلى السرعة في الحصول على المعلومات التي يحتاج إليها لانجاز مختلف أعماله واتخاذ قراراته ويرفض الانتظار للحصول على مثل هذه المعلومات حيث أن طبيعة الحاسب الالكتروني ومميزاته تكمن في السرعة الهائلة في التعامل مع المعلومات واسترجاعها فلا بد من اللجوء إلى استخدام الأنظمة الآلية وما تتضمنه من خصائص خاصة فيما يتعلق بالسرعة والديناميكية في إيجاد الحلول المرتبطة بمختلف النشاطات ، الإدارية ، المكتبية ، المعلوماتية . حيث يساهم النظام الآلي للمعلومات في تحدي المشاكل والصعوبات في الأعمال المكتبية ويمكن حصر دوافع وأسباب استخدام نظم المعلومات الآلية وبخاصة في المكتبات ومراكز المعلومات في النقاط التالية:

أ- تقديم خدمات معلومات أكثر وأفضل لمركز المعلومات من خلال الاستفادة من التطبيقات الآلية للحاسبات الالكترونية.

ب- مواجهة الزيادة الهائلة في المعلومات ومصادرها ، بحيث عجزت النظم التقليدية على مواجهة عصر انفجار المعلومات ،لذا وجب تطبيق هذه الأنظمة المبنية على جهاز الحاسوب للتحكم في تدفق المعلومات وإتاحتها للمستخدمين .

ج- توحيد العمليات الفنية والتقنية التي تؤمن استرجاع المعلومات.

د- يوفر نظام المعلومات من إنجاز المسائل الحسابية وعمليات المعالجة للأعمال الورقية بشكل أسرع بكثير مما يقوم به الأفراد.

هـ- القضاء على الروتين التخفيف من الأعمال التكرارية.

و- توفير الوقت والجهد والموارد المالية المبذولة في الوظائف والخدمات.

ز- توفير أرضية مشتركة للتعاون مع هيئات أخرى ومراكز معلومات ، حيث يعتبر الارتباط بالشبكات من بين الضروريات التي يجب التركيز عليها داخل الادارة ومراكز المعلومات، نظرا لما يتيح من مزايا عديدة.¹ تساهم في معاونة المنظمات من التعرف الأوسع والأشمل عن نماذج المبيعات الخاصة بالزبائن، فإنها ستسمح للمنظمات بجمع معلومات تفصيلية عن الأفراد.²

¹ عبد المعطي، ياسر يوسف. مقدمة في الحاسبات الآلية وتطبيقاتها ، الكويت: شبكة المكتبات الكويتية ، 1994 ، ص، 83.

² قنديلجي عامر، الجنابي علاء الدين ، مرجع سابق ، ص 65 .

ثانياً: التحديات التي يواجهها نظام المعلومات الالكتروني.

هناك بعض التحديات التي تواجه عند بناء نظم المعلومات وتشغيل وإدارة نظم المعلومات المعاصرة، نذكر منها:

أ- إن بعض المعلومات لا يمكن إدخالها في النظام: مثل الأفكار بشأن تقديم منتجات جديدة وآراء المستهلكين حول منتج معين، وخطط المنافسين.

ب- المعلومات عادة ما تحتاج إلى سياق يمكن تفسيرها من خلاله: البيانات الكمية لا يمكن فهمها إلا إذا تم ربطها ببيانات أخرى مثل حجم الطلب المتوقع.

ج- قيمة المعلومات تتناقص بمرور الزمن: بعض المعلومات الهامة في لحظة ما قد لا تكون لها أية قيمة في المستقبل.

د- التغيرات البيئية تؤدي إلى تغيرات في الاحتياجات من المعلومات: في حالة تغير البيئة التشريعية أو الاندماج في منظمة أخرى، وظهور تشريعات جديدة في السوق وظهور منظمات منافسة.

هـ- تكنولوجيا الحاسب الآلي في تغير سريع: تتقدم نظم المعلومات بتقدم أجهزة الحاسوب.

و- التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات الذي يعد تحد لنظم المعلومات حيث تتغير نظم المعلومات المبنية على الحاسب وبعد فترة تصبح قديمة وهذا ما يتطلب ملاحقة التغيرات بسرعة.

ز- النقص الملحوظ في العمالة الفنية الماهرة: نقص المبرمجين ومحلي النظام، حيث تحصل فجوة معرفية كل (2-4 سنوات).¹

ح- المتطلبات من العمالة في تغير مستمر: المعارف الحاسوبية متجددة، ويحتاج أي متعامل مع الحاسوب إلى التدريب من حين لآخر لكي يواكب المتطلبات الجديدة.

ط- عدم ثقة العاملين في نظم المعلومات التي قد تنشأ لعدة أسباب منها خوف العاملين من إحلال الحاسبات الآلية محلهم و بالتالي احتمال تعرضهم للاستبعاد، كما أن بعض المنظمات تستخدم تكنولوجيا المعلومات في الرقابة على أداء العاملين مثل قراءة البريد الالكتروني الخاص بهم و وهذا يعد اعتداءً على خصوصية العاملين.

ي- انتهاك السرية حيث تشير بعض الدراسات إلى أن الشبكات الخاصة بالشركات تتعرض للانتهاك بمعدل يتراوح من 12 إلى 15 مرة كل سنة وكلما زاد التقدم التكنولوجي كلما أصبح من الصعب حماية شبكات وأنظمة المعلومات وكذا ارتفعت تكاليف الحماية.¹

¹ جامعة الاندلس الخاصة للعلوم الطبية، المحاضرة رقم ثلاثة عشر، نظم المعلومات، سوريا، ص 166.

المبحث الثاني: دور الشبكات في دعم نظام المعلومات الالكتروني.

المطلب الاول: تعريف الشبكة المعلوماتية وأنواعها.

اولا: تعريف الشبكة المعلوماتية.

تدل كلمة شبكة (Computer Net Work) على مجموعة من الأجهزة متصلة ببعضها البعض بواسطة أسلاك أو موجات راديو أو بواسطة خطوط الهاتف بحيث يمكن نقل المعلومات من جهاز لآخر وبواسطة برامج وُضعت خصيصا لذلك.

هناك العديد من التعاريف المتقاربة في بعض الأحيان لمفهوم الشبكة والتي يمكن إيجازها كالآتي:

1. عبارة عن مجموعة من التجهيزات (أو المعدات أو الأشياء الملموسة لصورة عامة) المرتبطة فيما بينها عن طريق قنوات اتصال، بحيث تسمح بمرور عناصر معينة فيما بينها حسب قواعد محددة وتتكون الشبكة من قسمين رئيسيين : ناقل ومنقول فالقسم الناقل ضروري ويشمل على التجهيزات وقنوات الاتصال، أما القسم المنقول أي وقع عليه فعل النقل².

2. -"الشبكة هي تفاعل بين أكثر من وحدة أو مصدر، الشبكة تنظيم منسق لوحدات مستقلة، منفصلة، متداخلة بغرض تحقيق بعض الأهداف بكفاءة أكبر مما لو تم تحقيقها بواسطة أية وحدة من الوحدات منفردة."

3. "الشبكة مركزان أو أكثر للمعلومات تربط بينهما علاقات متداخلة عن طريق وسائل الاتصالات المختلفة ولكل مركز منها مستفيدون لتقدم لهم الخدمة في الوقت المناسب. "

4. "الشبكة تركيب من الحواسيب وقواعد البيانات ونهايات طرفية (Terminals) يستخدمها المستفيدون."

5. الشبكات: "هي أي وسيلة تتيح لجهازي كمبيوتر أو أكثر التخاطب فيما بينها وبين مكونات أخرى، يستطيع عدة مستعملين عبر الشبكة تبادل المعلومات والاشتراك بتنفيذ نفس المشروع والطباعة وحتى التخاطب المباشر من خلال الرسائل الموجهة مباشرة³."

6. "الشبكات هي منشآت من أجهزة الاتصالات والبرمجيات التي تتيح لأجهزة الكمبيوتر والمستعملين الارتباط بغاية مشاركة الموارد وتبادل المعلومات⁴."

¹ حيدر معالي فهمي، نظم المعلومات: مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص 59.

² إبراهيم يخني، مقياس المعلوماتية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2004، ص 55.

³ سلبورتاك، مارك. علم نفسك MCSE أساسيات شبكات الاتصال في 14 يوما، الدار العربية للعلوم، بيروت 1998، ص 12.

⁴ رضا البارجي، مقدمة في علوم الحاسب، المحاضرة 6، كلية العلوم، جامعة دمياط، 2016، ص 7.

ثانياً: أنواع الشبكات المعلوماتية.

أصبح مصطلح الشبكات منذ التسعينات معروفاً لدى الجميع، وهو في الأساس مرتبط بمفهوم بروتوكولات الانترنت، واستعمالاتها المختلفة. وهي كذلك مرتبطة بمفهوم نظم المعلومات في المؤسسات المختلفة التي تستعمل الانترنت. كذلك نعني بها مختلف التجهيزات الالكترونية في المؤسسة التي تتكفل بالشبكة من الناحية المادية.

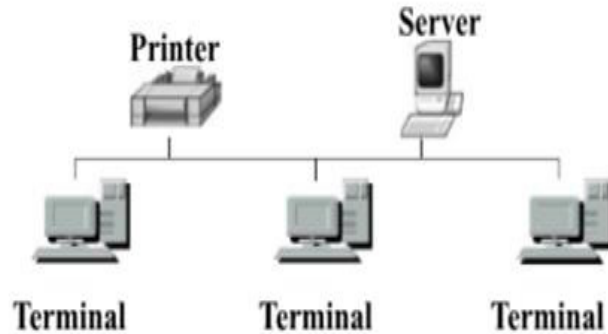
إن استعمال واستحداث الشبكات غالباً ما يكون بنية تطوير نظام معلوماتي معين، أو تحسين الأداء وتعزيز رابطة الانتماء للمؤسسة، كما أنها النظام الذي يمكن مختلف المستعملين من تقاسم العمل، والاشتراك في الخدمات المختلفة.

الشبكات المعلوماتية بقدر تشابهها في الوظيفة، إلا أنها تختلف من حيث التصميم أو الشكل الذي تتخذه، وبذلك فهي متنوعة نوردتها في ما يلي:

أ- الشبكات المحلية LAN.

هي الشبكات التي يمكن أن تؤمن وصل مجموعة من الحواسيب الشخصية في شركة أو مؤسسة أو مكتب أو مبنى أو عدة مباني متجاورة، أو بشكل عام وصل الحواسيب على مساحة صغيرة نسبياً، من أجل الاستخدام المشترك للمعلومات، وبدون هذه الشبكة كان على من يرغب في تبادل المعطيات، نسخ الملفات على أقراص مرنة ونقلها لمستثمر آخر، وتقوم هذه الشبكة بنقل المعلومات، والبيانات بشكل سريع جداً نظراً لقرب المسافات بين الأجهزة. والشكل التالي يوضح الشبكة المحلية:

الشكل رقم (03): الشبكة المحلية LAN.



المصدر: صالح بالخيري، الشبكات المحلية: الشبكة المحلية لجامعة المسيلة نموذجاً، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم المكتبات، جامعة مندوري، قسنطينة، 2005، ص 30.

ب- الشبكات ذات الحجم المتوسط أو الإقليمية MAN.

الشبكات ذات الحجم المتوسط أو الإقليمية تأخذ مساحة أكبر من المساحة التي تمتد عليها الشبكة المحلية أي بين مجموعة من البنايات ضمن منطقة جغرافية واحدة ومن هذه الشبكة يتم نقل البيانات بالإضافة إلى ملفات الصوت والفيديو.

شبكات MAN الإقليمية صممت لنقل البيانات عبر مناطق جغرافية شاسعة ولا كنها ما تزال تقع تحت مسمى (المحلية)، وهي تصلح لربط مدينة أو مدينتين متجاورة، ويستخدم في ربط هذا النوع من الشبكات الألياف البصرية Fibre Optique أو الوسائل الرقمية، فهذه التقنية تقدم سرعات فائقة، والشبكات الإقليمية ممكن أن تحتوي على عدد من الشبكات المحلية وتتميز بالسرعة والفاعلية، ومن عيوبها أنها مكلفة وصيانتها صعبة.

ج- الشبكات الواسعة العالمية Wide Area Network.

وهي الشبكات التي يتم بناؤها على مساحات واسعة، وتمتد هذه الشبكات بين الدول وأحياناً بين القارات مثل الشبكة الدولية إنترنت وعند بناء هذه الشبكة يتم استخدام أجهزة مساعدة عدا أجهزة الحاسوب، ونذكر من هذه الأجهزة جهاز router ويستخدم لنقل المعلومات عبر مسافات بعيدة جداً بواسطة الأقمار الصناعية أو خطوط الاتصال الأخرى مثل الهاتف والميكروويف وغيرها.

ومن أفضل الأمثلة عليها شبكة الإنترنت، التي تغطي ليس فقط قارة من القارات بل الكرة الأرضية بمجملها حتى أصبح العالم يشبه بشبكة العنكبوت في تداخل وتشابك الاتصالات بها، والروابط العديدة التي تربط كل دول جعلت من العالم عبارة عن قرية صغيرة تنتقل فيه المعلومات من قارة إلى أخرى في لمح البصر.¹

الشكل(04): الشبكة الواسعة WAN.



المصدر: صالح بالخيري، مرجع سابق، ص31.

¹ صالح بالخيري، الشبكات المحلية: الشبكة المحلية لجامعة المسيلة نموذجاً، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم المكتبات، جامعة مندوري، قسنطينة 2005، ص32.

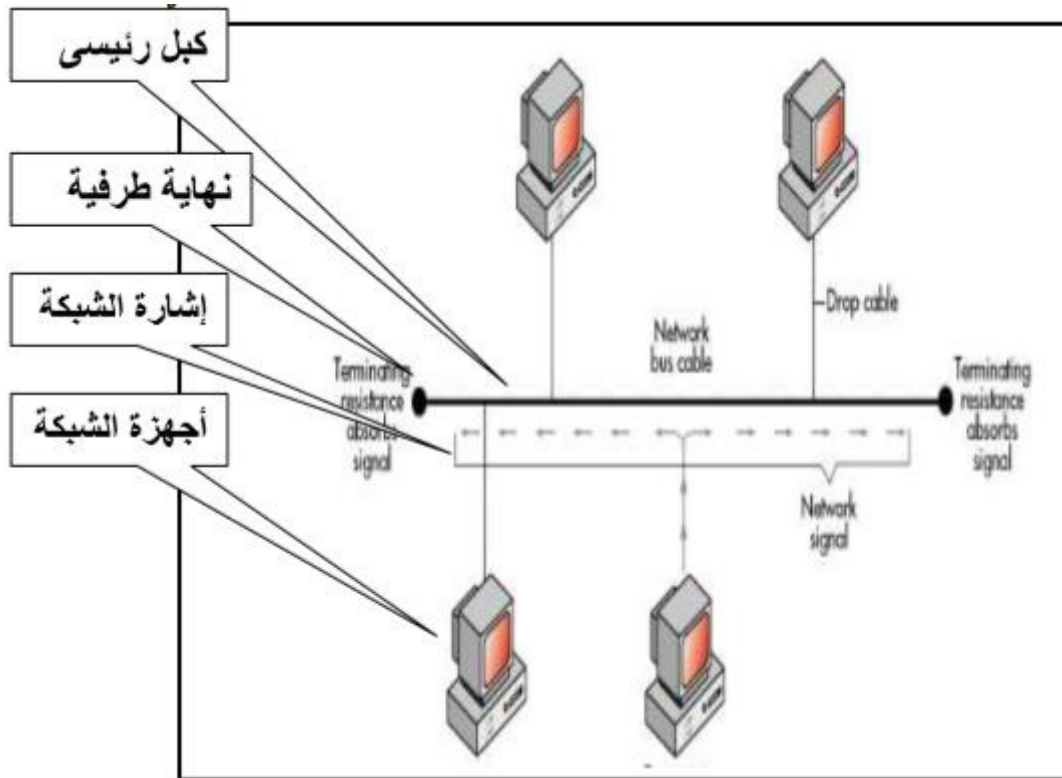
المطلب الثاني: اشكال الشبكات المعلوماتية وطرق تنظيمها.

اولا: اشكال الشبكات.

تعددت أنواع الشبكات واتخذت أشكالا ومميزات مختلفة، نذكر أهمها:

هـ - الشبكة الخطية (Bus Network) :في هذا النوع من الشبكات ترتبط الأجهزة ومحطاتها بواسطة كابل اتصال خطي مفتوح الطرف ومزدوج الاتجاه. ويمكن تمثيلها على الشكل التالي:¹

الشكل رقم(05): الشبكة الخطية.

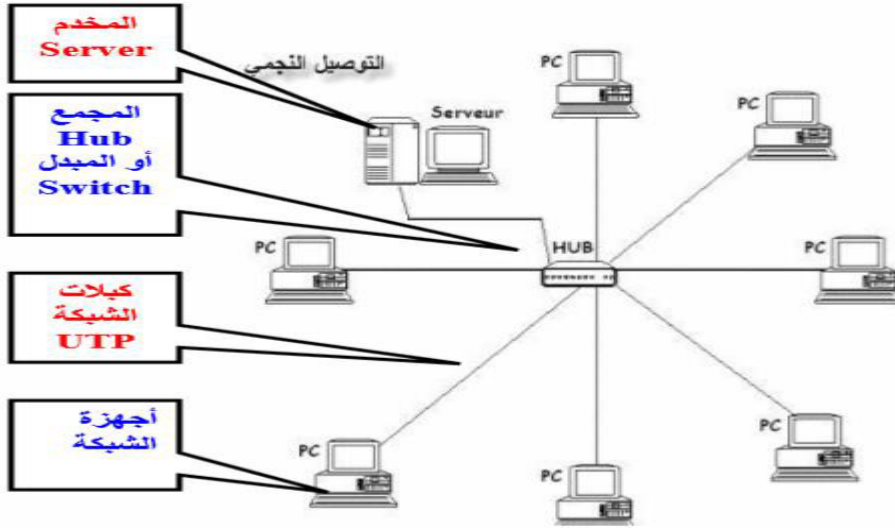


المصدر: ناصر حسن اسماعيل، مقدمة في شبكات الحاسب، مدرسة طنطا الكهربائية، 2008، ص9.

¹ ناصر حسن اسماعيل، مقدمة في شبكات الحاسب، مدرسة طنطا الكهربائية، 2008، ص9.

و- الشبكة النجمية : هي من أبسط أنواع الشبكات حيث يعمل الحاسب المركزي كنظام تحكم يتم من خلاله السيطرة على كافة أنواع الاتصالات بين الأجهزة المتصلة به وأي انتقال للمعلومات يتم من خلاله. والشكل التالي يوضح شكل هذه الشبكة:

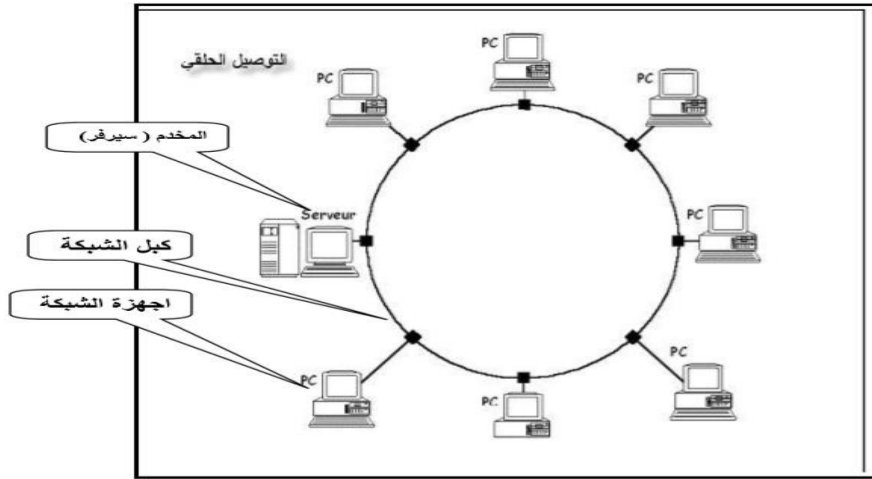
الشكل(06): الشبكة النجمية.



المصدر : ناصر حسن اسماعيل، مقدمة في شبكات الحاسب ،مدرسة طنطا الكهربائية ،2008،ص13.

ز- الشبكة الحلقية: تتصل فيها الحاسبات معا بحلقة مغلقة تأخذ الشكل الحلقي وقد يكون الاتصال في الشبكة الحلقية في اتجاه واحد حيث لا يمكن نقل البيانات إلا في اتجاه واحد كما قد يكون الاتصال مزدوج الاتجاه حيث يمكن تمرير البيانات في الاتجاهين مع عقارب الساعة أو عكس عقارب الساعة. والشكل التالي يمثل شكل الشبكة الحلقية:

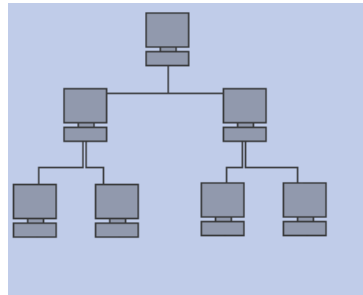
الشكل رقم (07): الشبكة الحلقية



المصدر: ناصر حسن اسماعيل، مقدمة في شبكات الحاسب، مدرسة طنطا الكهربائية، 2008، ص11.

د- الشبكة الهرمية: يكون ارتباط حاسوب مركزي عبر نقاط اتصال متعددة بحواسيب أخرى تكون هي الأخرى أو عدد منها مرتبط بحواسيب ثالثة موزعة على شكل يشبه الشجرة.¹ والشكل التالي يوضحها:

الشكل رقم(08): الشبكة الهرمية

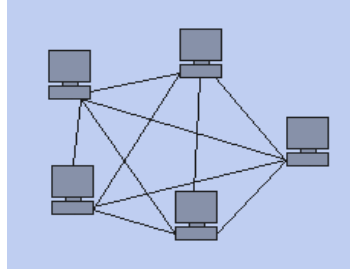


المصدر: القورصو محمد، نموذجية المعلومات وأدوات البحث على الانترنت، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، ص

.15

¹ القورصو محمد، نموذجية المعلومات وأدوات البحث على الانترنت، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، ص15.

هـ- الشبكة الإرتباطية: هذا النمط يتاح لكل أعضاء التنظيم الإتصال المباشر بأي عضوا فيها، غير أن إستخدام هذا النمط يؤدي إلى البطء في عملية توصيل المعلومات وإلى إمكانية زيادة التخزين فيها وبالتالي يقلل من الوصول إلى القرارات السلمية¹. والشكل التا يوضح الشبكة الارتباطية:
الشكل (09): الشبكة الارتباطية.



المصدر: القورصو محمد، نموذجية المعلومات وأدوات البحث على الانترنت، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران،

ص16.

ثانيا: طرق تنظيم الشبكات المعلوماتية.

هناك طريقتين يتم كم خلالهما تنظيم الشبكات المعلوماتية والتي تتمثل في:

أ- التنظيم المركزي (المزود/الزبون)(المضيق /الزبون).

تتكون هذه الشبكة من مجموعة من أجهزة الحاسوب يطلق على أحدها إسم خادم الشبكة، بينما يطلق على البقية محطات العميل أو المستفيد.

نلاحظ أن الحاسب في هذا النوع من الشبكات يؤدي أحد دورين إما خادم أو مستفيد فالخادم هو الذي يخزن ويعالج البيانات المشتركة ويتولى إدارة نشاطات الشبكة وهو ليس مرتباً للمستخدم، أما المستفيد فإنه يتفاعل مباشرة في حصة من التطبيقات وغالبا ما تكون في إدخال البيانات أو إستردادها.

تتمتع شبكة خادم /المستفيد بالمزايا التالية :

1. السيطرة المركزية على أمن الشبكة ومصادرها مما يسهل إدارتها.

¹ مفهوم الإتصال متوفر على الموقع http://islahstudents.org/pic/libr/92_2381.pdf تم الاطلاع عليه يوم 2019/05/22.

2. وجود معدات وأجهزة بإمكانيات مميزة تؤدي الكفاءة في الوصول إلى المصادر.

3. وجود كلمة مرور واحدة للدخول إلى الشبكة¹.

ب- التنظيم اللامركزي **peer Topeer Net work (p-to-p)**.

تتمثل الشبكة التناظرية في البيئة التي يمكن لجميع الحواسيب فيها أن تلعب دور الخادم والمستفيد في آن واحد، حيث يوفر كل منهم الخدمة للآخرين، كما يطلب الخدمة من الآخرين في وقت آخر عندما يحتاجها.

والشبكة التناظرية مفيدة في البحوث والتصميم والتعاون التنافسي في العمل ومن مزايا هذه الشبكة هي :

1. سهولة الإنشاء والبناء.

2. عدم الحاجة إلى تعيين مدير للشبكة.

3. تساهم في تقليل التكلفة.

4. تعمل في بيئة ذات عدد محدود من الأجهزة.

أما عيوبها فهي:

1. عدم وجود سيطرة مركزية.

2. لا تؤدي دورا جيد عندما يكون عدد حواسيب الشبكة كبيرا.

3. قد يحتاج المستخدم لكثير من كلمات المرور، إذ نجد أن لكل مصدر كلمة مرور خاصة به².

المطلب الثالث: نقل المعلومات عبر شبكات الانترنت، الانترنت، الاكسترانت.

يتم نقل المعلومات حسب عدة انواع من الشبكات هي:

اولا: شبكة الانترنت.

أ- تعريف شبكة الانترنت.

1. الانترنت هي شبكة عالمية تربط عدة الأفراد من الشبكات وملايين من أجهزة الحاسوب المختلفة

الأنواع والأحجام في العالم. وتكمن فائدة الانترنت في كونها توفر وسيلة للاتصال يستخدمها الأفراد والمؤسسات

للتواصل وتبادل المعلومات¹.

¹ فريد النجار جمعة، نظم المعلومات الإدارية، دار الحامد للنشر، الأردن، 2005، ص 247-248.

² فريد النجار جمعة، مرجع سابق، ص 248-250.

2. هي شبكة دولية للمعلومات تتفاهم باستخدام بروتوكولات تتعاون فيما بينها لصالح جميع مستخدميها، وتحتوي على العديد من الإمكانيات مثل البريد الإلكتروني، وإقامة المؤتمرات بالفيديو، وقوائم البريد بالإضافة إلى الملايين من مجموعات الأخبار والعديد من الملفات المتاحة لنقلها واستخدامها بطريقة شخصية.

3. تعرفها الموسوعة العربية العالمية بأنها: "شبكة ضخمة من الحواسيب تربط بين العديد من الأعمال والمعاهد والأفراد في أنحاء العالم المختلفة وكلمة انترنت مأخوذة من اللغة الإنجليزية وهي في الإنجليزية اختصاراً لعبارة تعني شبكة الشبكات المترابطة حيث يربط الانترنت بين عشرات الآلاف من الشبكات الحاسوبية الصغيرة وتبث هذه الشبكات كميات ضخمة من المعلومات في شكل كلمات وصور وأصوات".²

ب- تقنيات الإتصال بالإنترنت .

1. الإتصال عبر الهاتف الثابت.

إن إستخدام وصلة الإنترنت عادية من خلال خط الهاتف الثابت بطريقة Dial up توفر الدخول إلى البريد الإلكتروني وتصفح المواقع الالكترونية باستخدام الانترنت من حين لآخر، تمكن هذه التقنية من الإتصال مبدئياً بسرعة الإتصال لغاية 56 كيلوبايت في الثانية وإستخدام هذه الوصلة يجب توفر خط هاتف ثابت ومودم، ليقوم هذا الأخير بالتحويل من إرسال رقمي إلى إرسال تماثلي عبر خط الهاتف وفي الجهة الأخرى لدى مزود الخدمة تحدث العملية العكسية، حيث يتم تحويل الرسالة من تماثلية إلى رقمية وهذا الإتصال يتميز بكونه إتصالاً مؤقتاً.

2. الإتصال عن طريق الأقمار الصناعية .

بالرغم من أن معظم الحديث حول الطرق الجديدة في الإتصال بالإنترنت يتمركز حول طريقة DSL، إلا أن هناك طريقة ثالثة أيضاً وهي الإتصال بالانترنت عبر الأقمار الصناعية، وتعتبر هذه الطريقة الحل الوحيد في الكثير من الأماكن الجغرافية المعزولة أو التي يصعب الوصول إليها بأي طريقة تقليدية والتي لا يمكن الوصول إليها حتى باستخدام التقنية ADSL قد يعتقد البعض أن الأقمار الصناعية لا تستخدم سوى في إرسال الإشارات التلفزيونية فقط إلا أن العديد منها يستخدم في الاتصالات العسكرية والتجارية أيضاً وقد حاولت شركة (Intelsat) الأوروبية صاحبة العديد من الأقمار الصناعية التجارية المعروفة باسم (Hotbird) استثمار إمكانيات هذه الأقمار في الإنترنت وأسّمت المشروع (couvergence2) و فيه تقوم الفكرة الأساسية على

¹ابراهيم سنوسي نصر ،مقدمة للانترنت ،البرنامج التمهيدي للتدريب على استخدام الحاسوب والانترنت ،جامعة سبها ،2015،ص4.

²الشامي أحمد محمد، السيد حسب الله. الموسوعة العربية العالمية. مج 3. مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، 1999. ص 572.

استخدام قنوات البث الرقمي للفيديو في نقل المعلومات بواسطة Tcp/IP وهي طريقة نقل البيانات في الإنترنت¹، وهذه التقنية أو الطريقة يمكن أن تكون مكملة أو أن تكون مستقلة.

✓ **التقنية المكملة:** وهي أكثر انتشارا، وتقتصر على تضخيم استقبال المعلومات فقط دون إرسالها، وتتطلب اشتراكا سنويا لدى مزود خدمات إنترنت بالسائل زيادة على الاشتراك عند الموزع المحلي².

✓ **التقنية المستقلة:** تعتبر أحدث من التقنية السابقة وثنائية الاتجاه، استقبال وإرسال بمعنى لا تتطلب خط هاتفي أو خط متخصص وإنما تتطلب اشتراكا عند مزود خدمات الإنترنت عبر السائل، والتسريح بالاستخدام من إدارة البريد والمواصلات والجهات الوصية بالاتصالات اللاسلكية ويتميز عن سابقه بسرعة أكبر إضافة إلى ديمومة الاتصال 24/24 ساعة³.

3. الاتصال عن طريق الخط المخصص المستأجر **Ligne Spécialisée**: الخط المخصص المستأجر

LS هو الخط الذي يتبع الاتصال المستمر بالإنترنت دون انقطاع، يوفر هذا النوع من الاتصال الربط الدائم المتكامل مع الشبكة بشكل مستمر على مدار أربعة وعشرين ساعة يوميا فيصبح الكمبيوتر الخاص بالمؤسسة جزء من شبكة الإنترنت لذلك غالبا ما تستخدم هذا النوع من الاتصال بشبكة الإنترنت المؤسسات الكبرى والجامعات والمؤسسات الحكومية⁴.

4. الاتصال عن طريق **Wifi**: استخدمت هذه التقنية بشكل واسع بغرض تقديم خدمة الإنترنت في

الجامعات والمراكز التجارية والمطارات والأماكن العامة وحتى بداخل القطارات مؤخرا، فلا يجب على المستخدم إلا أن يكون في منطقة التغطية التي يوفرها مزود خدمة الإنترنت بالاعتماد على ما يسمى بالنقاط الساخنة، وتمكن كذلك توفير الإنترنت لمختلف المستخدمين من الحصول على خدمات الإنترنت بالتساوي وذلك بعد القيام بعملية الولوج إلى الشبكة من خلال المودم DSL.

5. الاتصال عن طريق الهاتف المحمول: يتم ذلك بالاعتماد على الهواتف المحمولة من الجيل الثاني

والتي تسمح بقراءة البريد الالكتروني المرسل وتفحص صفحات ال WEP المتواجدة في مختلف الشبكة العنكبوتية. والاعتماد كذلك على الهواتف المحمولة من الجيل الثالث، والتي تسمح بالإضافة إلى الاستفادة من

¹ إبراهيم بختي ، دور الإنترنت وتطبيقاته في المجال التسويقي (دراسة حالة الجزائر) ، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2003، ص 34-35.

² مجلة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات <http://www.titmag.net.ye/modules> تم الاطلاع عليه يوم 2019/05/23.

³ إبراهيم بختي ، مرجع سابق ، ص 35.

⁴ شوقي شادلي، مرجع سابق ، ص 30-31.

خدمة البريد الالكتروني وتفحص صفحات الـ WEP ، بالإستفادة من خدمة تقديم المحاضرات المرئية وخدمة الفيديو¹.

6.الاتصال عبر تكنولوجيا الاتصال اللاسلكي واي ماكس (WIMAX):الواي ماكس Wimax وهذه الكلمة هي اختصار للمصطلح worldwide Interoperability for Microwave Access تشبه فكرة عمل واي ماكس فكرة عمل WIFI ولكن تقنية واي ماكس تعمل على مسافات أكبر وبسرعات أعلى وتوفر خدمة الانترنت لعدد كبير من المستخدمين. هذا بالإضافة إلى أن الواي ماكس سوف تصل لكل الناس حتى لو لم تكن لديهم خدمات الهاتف أو خدمة الإتصال بالإنترنت بواسطة الكوابل.

ج-خدمات الانترنت.

توفر الإنترنت العديد من الخدمات نذكر منها :

- 1.خدمة البريد الإلكتروني:يعد البريد الإلكتروني من أول الخدمات التي تم تطويرها على الإنترنت وبالرغم أن الهدف الأصلي لوجود شبكة تربط المواقع البعيدة عن بعضها البعض².
- 2.خدمة الشبكة العنكبوتية العالمية للمعلومات WWW (Word Wide Web): وتسمى أيضا بالنسيج العالمي الواسع، ويطلق عليها خدمة الويب، فهي من أكثر الخدمات استخداما في الإنترنت ويمكن من خلالها الإبحار في مختلف المواقع على شبكة الإنترنت وتصفح ما بها من صفحات عن طريق وسائط متعددة قد تكون مكتوبة أو مرسومة أو بالصوت أو بالصورة.
- 3.خدمة بروتوكول نقل الملفات FTP: وهو بروتوكول يستعمل لنقل الملفات عبر شبكة الإنترنت كتحميل بعض الملفات من جهاز خادم بعيد، ويستعمل مسير المواقع الإلكترونية المعروفة بالواب ماستر webmasters هذا البروتوكول لإرسال التحديثات اللازمة إلى الأجهزة الخادمة التي يشرفون على تسييرها.
- 4.خدمة منتديات النقاش forums de discussion تسمح هذه الخدمة للمستخدمين فيها بالتعبير عن آرائهم حول موضوع معين يطرح للنقاش، ويستخدم البريد الإلكتروني للإدلاء بالآراء، وغالبا ما تخضع هذه

¹توفيل حديد، الإنترنت وتأهيل المؤسسة للإندماج في الإقتصاد العالمي، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 77.

²بهاء شاهين، الإنترنت والعولمة، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة 1999 ص 42.

المجموعات إلى إدارة شخص واحد، يعمل على إدارة المناقشات وتوجيهها وإستبعاد ما لا يناسب منها، وتستعمل بعض المؤسسات هذه النوادي لطرح نقاشات خاصة بمنتجاتها لمعرفة ردود فعل المستهلكين وآرائهم الشخصية¹.

5. خدمة الدردشة (الإتصال المباشر) :وتسمح لنا هذه الخدمة إمكانية إجراء الحوار المباشر بين أي

عدد من الأشخاص حول العالم، ويمكن إجراء هذا الحوار إما بالكتابة أو الصوت أو بالصورة والصوت معا.

6. خدمة المجموعات الإخبارية News groups : وتعرف المجموعات الإخبارية بأنها وسيلة للنقاش

مع الأشخاص ذوي الإهتمامات المشتركة، ويتم ذلك من خلال وضع موضوع محدد للنقاش من قبل مدير المجموعة ليقوم الأشخاص المهتمين بهذا الموضوع بتدعيمه بآراء ووجهات نظر مختلفة².

ثانيا: الانترنت.

أ- تعريف الإنترنت .

يرى J.N.yolin أن الإنترنت : "عبارة عن شبكة داخلية، تستعمل تكنولوجيا الإنترنت وتكون فيها المعلومات في متناول العاملين بالمؤسسة فقط"³.

فالإنترنت هي : "شبكة خاصة لمؤسسة تمكن المستخدمين الموجودين فيها فقط من الإستفادة من خدمات الشبكة ولا تسمح لأي مستخدم من خارج المؤسسة أو الشركة من الإستفادة من خدمات هذه الشبكة. والإنترنت هي في الواقع نسخة مصغرة من شبكة الإنترنت تعمل داخل مؤسسة يستطيع العاملون في هذه المؤسسة وحدهم الوصول إلى المعلومات الموجودة فيها"⁴.

وربما تسمح إدارة الشركة بإعطاء موافقة خاصة للأشخاص الغير العاملين مثل الموردين أو العملاء الكبار للإستفادة من موارد الإنترنت وباستخدام نظام الحماية والسيطرة وتقنيات الرقابة على المعلومات مثل برامج جدران النار (Fire walls) وغيرها، تستطيع المؤسسات حماية موارد الشبكة وضمان الإستخدام لها⁵.

¹ ثور الدين شارف، التسويق الإلكتروني ودوره في زيادة القدرة التنافسية (دراسة حالة مؤسسة جوب فرع الاتصالات الجزائر)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسويق، جامعة سعد حلب، البلدة، 2007، ص 24.

² محمد نزيه محمد، تعليم.....الإنترنت، متوفر على الموقع

http://www.4shared.com/document/jsENAFaZ/Internet_eBook.html تم الاطلاع عليه يوم 2019/06/25.

³ توفيل حديد، مرجع سابق، ص 121.

⁴ سلوى محمد الشرف، دوره إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في تحقيق المزايا التنافسية في المصارف العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، عمارة الدارسات العليا، 2008 ص 64.

⁵ بشير عباس العلق، تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتطبيقها في مجال التجارة النقال، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان 2007، ص 20.

ب- أسباب استخدام الإنترنت :

تستخدم شبكة الإنترنت بصورة واسعة من قبل المؤسسات المتوسطة والكبيرة وذلك للأسباب التالية :

1. تخفيض التكاليف : يعمل جهاز الخادم في شبكة الإنترنت على تقليل الحاجة من وجود نسخ متعددة

من البرامج وقواعد البيانات وهذه لوجود تشابه بنيوي بين الإنترنت والإنترنت، حيث تسمح هذه البنية بخدمة تنزيل الملفات والتطبيقات بسهولة ويسر، وكذلك وصول للبيانات المشتركة إلى المستخدمين كل حسب صلاحيته.

2. توفير الوقت : تساهم الإنترنت تقليل الكثير من الوقت الضائع في الإتصال بين أقسام وإدارات

المؤسسة الواحدة. كما يعد وسيلة ضمان لدقة سير الإتصالات وعدم تكرارها.

3. الإستقلالية والمرونة : توفر الإنترنت إمكانية النفاذ إلى موارد المعلومات عن طريق تطبيق واحد هو

المستعرض (Brovsrer)، ومن منصات عمل مختلفة، تمكن هذه الميزة المستخدمين من الولوج إلى محتويات الجهاز الخادم بغض النظر عن منصة العمل التي يعملون عليها، إضافة إلى أن نشر المعلومات عن طريق الموقع الداخلي يتم في الزمن الحقيقي ولا يحتاج إلى أي عمليات إعداد مسبقة¹.

4. تسخير خدمات الإنترنت : تسمح الإنترنت للمستخدم بإستعمال الخدمات التي توفرها الإنترنت مع

الفرق في كون هذه الخدمات تتم على مستوى المؤسسة وهي تسير من خلال ما يسمى بخادم الإنترنت.

¹ بشير عباس العلاق، سعد غالب ياسين، الأعمال الإلكترونية، دار المناهج، عمان، 2006، ص 59 - 60.

الجدول رقم (02) أهم الفروقات بين الإنترنت والإنترنت

| المعيار | الإنترنت | الإنترنت |
|----------------|---|--|
| الملكية | غير مملوك لأحد | هو ملك للمؤسسة التي تستضيفه |
| إمكانية النفوذ | أي شخص يمكنه الوصول إليه | لا يمكن لأي شخص الوصول إليه إلا الذين سمح لهم بذلك |
| حجم المواضيع | يحتوي على العديد من المواقع أو الصفحات والتي يمكن أن تكون مفيدة للمؤسسة | يحتوي على المواضيع والمعلومات التي توافق عليها المؤسسة |

المصدر : نوفيل حديدي، مرجع سبق ذكره، ص 121.

أما الأوجه الشبه بين الإنترنت والإنترنت يمكن تلخيصها فيما يلي :

- كل من الشبكتين تستخدمان صفحات كتبت بلغة HTML.
- يستعمل كل منها متصفح الويب لمشاهدة الصفحات.
- كل يستعمل نفس البروتوكولات في إستقبال وإرسال المعلومات¹.

ثالثاً: الإكسترنات .

تستخدم المؤسسات المتطورة بالإضافة إلى الإنترنت ما يسمى بالإكسترنات.

أ- تعريف الإكسترنات .

تعرف شبكة الإكسترنات على أنها : "نتائج (تزاوج) كل من الإنترنت والإنترنت فهي شبكة إنترنت مفتوحة على المحيط الخارجي بالنسبة للمؤسسة المتعاونة معها والتي لها علاقة بطبيعة نشاطها بحيث تسمح لشركاء أعمال المؤسسة المرور عبر جدران نارية التي تمنع ولوج الدخلاء والوصول لبيانات المؤسسة، وقد

¹ نوفيل حديدي، مرجع سابق ، ص 121.

يكون هؤلاء الشركاء موردين، موزعين، شركاء، عملاء، أو مراكز بحث تجمع بينهما شراكة عمل في مشروع واحد¹.

كما تعرف على أنها: "المشاركة بين الإنترنت الخاص بالشركة وشركائها التجاريين"².

ب- أنواع شبكات الاكسترنات.

ويعتمد تصنيف شبكات الإكسترنات على قطاع الأعمال، حيث نصنف إلى ثلاث أنواع رئيسة هي :

1. شبكة إكسترنات التزويد أو التكميل : تربط هذه الشبكات المخازن والمستودعات الخاصة بالبضائع فيها تقوم بالتوفيق بين المخازن الفرعية والمستودعات الرئيسية للتحكم في مستوى المخزن بنظام، لتفادي مشكلات العجز والمحافظة على كميات ثابتة من المخزون.

2. شبكة إكسترنات التوزيع : يعتبر هذا النوع من الإكسترنات أكثر أنواع تواجد فهو يقدم خدمة الطلب الإلكتروني للعملاء من حجز و اشتراكات وغيرها من خدمات، في ظل خدمات النشر الفوري للتعديلات والتغيرات التي قد تحدث على هذه الخدمات من تغير أسعار ومواصفات³.

3. شبكات إكسترنات التنافسية : هذا النوع من الشبكات يمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكبيرة الحجم فرصا متكافئة في مجال البيع والشراء عن طريق ربط الشركات الصغيرة والكبيرة لكي تنتقل الأسعار والمواصفات التقنية بينهما مما يرفع من مستوى الخدمة في ذلك القطاع ويعزز جودة المنتجات ويقضي على الإحتكار⁴.

ج- خدمات الإكسترنات .

لقد حققت عديد من المؤسسات فوائد من تطبيق شبكة الإكسترنات، نذكر في ما يلي بعض المجالات التي يمكن أن تستخدم فيها الإكسترنات لتحسين العمل ونقله خطوة عن طريق الانتقال إلى الأعمال الإلكترونية وذلك من خلال :

1 مراد رايس، أثر تكنولوجيا المعلومات على الموارد البشرية في المؤسسة دراسة حالة مديرية الصيانة لسوناطراك بالأغواط "DML"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، بالجزائر، 2006، ص 47.

² محمد الصالح الحناوي، الأعمال في عصر التكنولوجيا، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 ص 293.

³ علاء السالمي، حسين علاء السالمي، شبكات الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2005، ص 41.

⁴ بشير عباس العلق، تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتطبيقها في مجال التجارة النقال، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان 2007، ص 24.

1. **تسهيل عمليات الشراء في المؤسسات** : يمكن للمؤسسة أن تقوم بإرسال طلب شراء عبر الإكسترنات وتلغي الحاجة إلى المراسلات بكل أنواعها.
 2. **متابعة الفواتير** : تسهل هذه الخدمة عملية توقيع الفواتير من مديري الفروع المنتشرين في مناطق مختلفة كما تسمح لهم بمتابعة إجراء الصرف أو القبض ووضع العلامات التي تشير إلى كل عملية تجري على الفاتورة أثناء تناقلها بين الفروع والأقسام.
 3. **خدمة التوظيف** : تستخدم الإكسترنات لربط مصادر الموارد البشرية المؤهلة مع سوق العمل المتخصصة بغرض تقديم خدمة متعددة المنافع لكلا الطرفين.
 4. **تواصل شبكات توزيع السلع** : تسمح شبكة إكسترنات بربط الموزعين المحليين بالمزود الرئيسي وذلك لتسريع عمليات الطلب والشحن وتسوية الحسابات. كما يمكن أن تبنى التطبيقات المستندة إلى مفهوم نقطة الطلب لإتمام كامل عمليات التوزيع وتسوية الحسابات المتعلقة بها¹.
- وإنطلاقا مما ذكر يمكن توضيح العلاقة بين الإنترنت والإنترنت والإكسترنات وهذا من خلال الجدول التالي :
- الجدول رقم (03) : العلاقة بين الإنترنت والإنترنت والإكسترنات.**

| نوع الشبكة | المستخدمين | الوصول | نوع المعلومات |
|------------|-------------------------------------|---------------------------------------|---------------------------------|
| الإنترنت | أي شخص عن طريق الهاتف أو شبكة العمل | عدد غير محدود من العامة، بدون قيود | عامة، شعبية، تسويقية |
| الإنترنت | العاملون المرخص لهم فقط | خاص ومقيد ومحظور على العاملين | خاصة بالمؤسسة وبما يرتبط بالعمل |
| الإكسترنات | مجموعات خاصة من شركاء العمل | خاص ومحظور على شركاء العمل المرخص لهم | مشاركة بين مجموعات الشركاء |

المصدر: خالد ممدوح إبراهيم، الإدارة الإلكترونية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010 ص96.

¹زينب شطبية، دور التسويق الإلكتروني في دعم الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية.. دراسة سوق الهاتف النقال في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، ورقلة، 2009، ص 72-73.

المبحث الثالث: ادارة مخاطر نظام المعلومات الالكترونية.

المطلب الاول: انواع المخاطر التي تواجه نظام المعلومات الالكتروني.

يمكن تصنيف اهم المخاطر التي تواجه امن نظام المعلومات الالكتروني كما يلي:

اولا: من حيث المصدر.

أ- المخاطر الداخلية: حيث يعتبر موظفي المنشآت هم المصدر الرئيسي للمخاطر الداخلية التي تتعرض لها نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وذلك لأن موظفي المنشآت على علم ومعرفة بمعلومات النظام وأكثر دراية من غيرهم بالنظام الرقابي المطبق لدى المنشأة، ومعرفة نقاط القوة والضعف ونقاط القصور لهذا النظام ويكون لديهم القدرة على التعامل مع المعلومات والوصول إليها من خلال صلاحيات الدخول الممنوحة لهم، ولذلك فإن موظفي الشركة غير الأمناء يستطيعون الوصول للبيانات وإمكانية تدميرها أو تحريفها أو تغييرها.¹

وهذه الأخطار يمكن أن تحدث أثناء إعداد وتصميم التجهيزات وقنوات الاتصال وأجهزة الحاسب التي ستعمل على تنفيذ النظم وذلك من خلال عمليات البرمجة أو تجميع البيانات أو إدخالها ومعالجتها واستخراج النتائج أو في تحديد الصلاحيات، ويمكن إيجاز تلك التهديدات في الآتي:

1. العاملين في المنظمة الذين يطلعون على وثائق معينة غير مصرح لهم بالاطلاع عليها الاستخدامها في تحقيق مصالح معينة.

2. ترتيب المعلومات عن طريق مستخدمو النظام ومن لهم حق الاطلاع على الوثائق سواء بقصد أو غير قصد.

ب- المخاطر الخارجية **External risks**: وهي تلك التهديدات التي تأتي من خارج المنظمة من قبل أشخاص ليس لهم علاقة بها مثل قرصنة المعلومات أو المنافسين الذين يحاولون اختراق الضوابط الرقابية والأمنية للنظام بهدف الحصول على معلومات سرية عن المنظمة وتكمن خطورة تلك التهديدات في عدم معرفة المخترق ومدى اختراقه للنظام وحدود قدرته في التخريب وهدفه من وراء ذلك.

وتتمثل أهمية تلك التهديدات في الآتي:

1. تهديدات الأجهزة **Threats devices**: وتشمل معرفة الأجهزة أو العبث بها أو تدميرها أو قطع الكابلات وأخيرا تعرضها للتلف من خلال الحرائق أو المياه أو الطاقة الكهربائية .

¹رجم خالد، نظام المعلومات، محاضرة مقياس نظام المعلومات، جامعة ورقلة، 2017، ص50.

2. تهديدات المعلومات **Information threats**: وتشمل الحذف أو المسح أو التشويه الناتج عن مشاكل الأجهزة والبرامج والسرقة .

ثانيا: تقسيم المخاطر من حيث المتسبب فيها.

أ- مخاطر ناتجة عن العنصر البشري: والمقصود بها المخاطر والتهديدات الناتجة عن بعض التصرفات البشرية غير المتعمدة كالخطأ أو السهو والأخطاء المتعمدة وهي الأخطاء المتعلقة بالغش والتلاعب وتشكل الأخطاء البشرية الغالبية العظمى للمشاكل المتعلقة بأمن وسلامة الوثائق.

ب- مخاطر ناتجة عن العنصر غير البشري: وهذه المخاطر تحدث بسبب كوارث طبيعية ليس للإنسان علاقة بها مثل حدوث الزلازل والفيضانات والتي قد تؤدي إلى تلف النظام ككل أوجزه منه.¹

ثالثا: من حيث تعدد القيان بها :

أ- مخاطر ناتجة عن تصرفات متعمدة (مقصودة): مخاطر ناتجة عن تصرفات متعمدة (مقصودة) وتتمثل تلك المخاطر في تصرفات يقوم بها الشخص متعمدا مثل إدخال بيانات خاطئة وهو يهمل ذلك أو قيامه بتدمير بعض البيانات متعمداً ذلك بهدف الغش أو التلاعب أو السرقة وتعد هذه المخاطر بمثابة تحديا كبيرا لما تسببه من خسارة كبيرة ويمكن أن تتم هذه الجرائم الإلكترونية من أشخاص داخل المنظمة أو من قبل أشخاص من خارج المنظمة يقومون باختراق نظم المعلومات بقصد تخريب وتدمير المعلومات

ب- مخاطر ناتجة عن تصرفات غير متعمدة (غير مقصودة): ويقصد بتلك المخاطر تلك الأفعال التي تؤدي إلى تسرب معلومات إلى جهات غير ذات صلاحية أو فقد أو مسح معلومات مهمة أو تغيير في معلومات أو غير ذلك من مشاكل أمن المعلومات تكون في الغالب نتيجة الجهل وعدم الخبرة الكافية كإدخالهم بيانات بطريقة خاطئة بسبب عدم معرفتهم بطرق إدخالها أو السهو في عملية التسجيل وكذلك إرسال تقارير بالخطأ غير المقصود أو وضع كلمة السر في مكان يسهل المعرفة به.

¹ أحمد حلمي جمعة، نظم المعلومات المحاسبية: مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان 2003، ص 349.

رابعاً: المخاطر من حيث علاقتها بمراحل النظام.

أ- مخاطر المدخلات.

وهي المخاطر الناتجة عن عدم تسجيل البيانات في الوقت المناسب وبشكلها الصحيح أو عدم نقل البيانات بدقة خلال خطوط الاتصال وذلك من خلال خلق بيانات غير سليمة أو تعريف بيانات المدخلات أو حذف بعض المدخلات أو إدخال البيانات أكثر من مرة. وتتمثل المخاطر المتعلقة بأمن المدخلات في الآتي:

1. الإدخال غير المتعمد (غير المقصود) لبيانات غير سليمة بواسطة الموظفين.
2. الإدخال المتعمد (المقصود) لبيانات غير سليمة بواسطة الموظفين.
3. التدمير غير المتعمد للبيانات بواسطة الموظفين.
4. التدمير المنعقد المقصود للبيانات بواسطة الموظفين.

ب- مخاطر تشغيل البيانات Processing.

ويقصد بها المخاطر المتعلقة بعملية التشغيل ومعالجة البيانات وهي تتمثل في الآتي:

1. المرور أو الوصول غير الشرعي (غير المرخص به) للبيانات والنظام.
2. اشتراك العديد من الموظفين في كلمة السر : اعتراض وصول البيانات من أجهزة الخوادم إلى أجهزة المستخدمين.
3. إدخال فيروس الحاسب للنظام والتأثير على عملية تشغيل بيانات النظام.

ج- مخاطر المخرجات Output.

ويقصد بها المخاطر المتعلقة بالمعلومات والتقارير التي يتم الحصول عليها بعد عملية التشغيل ومعالجة البيانات ويمكن أن يحدث ذلك من خلال الآتي:

1. طمس أو تدمير بنود معينة من المخرجات.
2. خلق مخرجات زائفة وغير صحيحة.
3. سرقة المخرجات أو إساءة استخدامها.
4. النسخ غير المصرح به من المخرجات .
5. الكشف غير المسموح للبيانات عن طريق عرضها على شاشة العرض
6. توزيع المعلومات بواسطة أشخاص غير مصرح لهم بذلك .
7. توجيه المعلومات خطأ إلى أشخاص ليس لهم الحق في الاطلاع على تلك المعلومات.

8. تسليم المعلومات الأشخاص لا تتوافر لديهم الناحية الأمنية.¹

المطلب الثاني: معايير امن وحماية المعلومات.

ما لاشك فيه أن أمن المعلومات يلعب دوراً مهماً في حماية أصول الشركة أو المؤسسة. وكثيراً ما نسمع به من الحوادث الأمنية لأمن المعلومات، مثل تشويه المواقع، وقرصنة الخادم، وتسرب البيانات. ولذلك المنظمات بحاجة ماسة إلى أن تدرك الحاجة إلى تكريس المزيد من الموارد لحماية أصول المعلومات. وأمن المعلومات يجب أن يصبح مصدر قلق كبير في كل من الحكومة وقطاع الأعمال. وبما أنه لا يمكن أن نضمن حماية للمؤسسة أو الشركة بنسبة 100 %. لذلك، نحن بحاجة لوضع مجموعة من المقاييس أو المعايير التي يمكن من خلالها تحقيق مستوى ملائم من الأمن. ومن خلال هذه ذلك سنذكر أهم المعايير العالمية التي تساعد على تحقيق الحد الأدنى لأمن المعلومات .

أولاً: معايير الأيزو ISO standards يعد أشهر المعايير التابعة لها والمتعلقة بباقي المعلومات منها:

أ- أيزو 27002: هذا المعيار يتضمن بعض السياسات والتوجيهات منها:

1. السياسات الأمنية Security Policy.
2. تنظيم أمن المعلومات أمن الموارد البشرية.
3. الأمن البيئي والمادي الاتصالات وإدارة العمليات التحكم في الوصول.
4. اقتناء نظم وتطويرها وصيانتها إدارة الحوادث الأمنية للمعلومات.

ب- ايزو 27001: هذا المعيار يقدم نموذج دوري بعرف (PDCAI) وهو يهدف إلى تحديد الاحتياجات اللازمة الإقامة وتنفيذ وتشغيل ورصد واستعراض وصيانة وتحسين وتوثيق نظام إدارة أمن المعلومات داخل المنظمة وعادة ما ينطبق على جميع أنواع المنظمات بما في ذلك المؤسسات التجارية والوكالات الحكومية وغيرها، ويتم هذا النموذج في أربع مراحل متتابعة هي:

1. الخطة: تأسيس نظام الإدارة أمن المعلومات.
2. التنفيذ: البدء في تنفيذ الخطط وتشغيلها.
3. التحقق: مراجعة النظام بعد تنفيذه للعمل.

¹ أشرف عبد المؤمن شريف، أمن وحماية المستندات الالكترونية على بوابة الحكومات العربية، مجلة علمية محكمة، العدد 16، جامعة بني سويف، ص98.

4. صيانة وتحسين النظام.

ج- ايزو15408: يساعد هذا المعيار على التقييم والتحقق والتصديق على الضمانات الأمنية للمنتجات

التكنولوجية، وكذلك يمكن تقييم الأجهزة والبرمجيات لمكافحة تغير المناخ في مختبرات معتمدة للتصديق .

د- أيزو13335: ويتكون من سلسلة من المبادئ والتوجهات وهي:

1. أيزو13335-1: عبارة عن توثيق للمفاهيم والنماذج الإدارية أمن التكنولوجيا المعلومات

2. أيزو13335-2: عبارة عن توثيق للتقنيات الإدارية أمن تكنولوجيا المعلومات.

3. أيزو13335-3: يشمل اختيار الضمانات كالضوابط الأمنية التقنية .

4. أيزو13335-4: يشمل على التوجيه الإداري لأمن الشبكات .

كما نص معيار الايزو رقم 15489 الجزء الثاني أن السجلات التي تتخذ الشكل الإلكتروني يمكن تدميرها من خلال إعادة صياغتها او اعادة كتابتها خاصة اذا لم يوجد ضمان لحمايتها من العبث في محتوياتها ، لذا فإن التدمير المادي لوسائط التخزين هو الحل الافضل للتخلص من المعلومات افضل من إعادة تهيئة وسائط التخزين.

ثانيا: معيار الكوبيت COBIT.

هو عبارة عن إطار للسيطرة أو التحكم تربط تقنية المعلومات بمتطلبات العمل، وتنظيم الأنشطة تكنولوجية المعلومات في نموذج العملية المقبولة، وتحديد الموارد الرئيسية التكنولوجية المعلومات، وأهداف الرقابة الإدارية التي سينظر فيها"

وقد تم بناء هذا المعيار من قبل معهد حوكمة تقنية المعلومات (IT Governance Institute ITIG) في عام 1995م .

وهو الآن في النسخة الرابعة، وتتكون من سبعة أجزاء رئيسية:

أ- النظرة التنفيذية Executive overview.

ب- إطار الكوبيت COBIT framework .

ج- التخطيط والتنظيم Plan and Organize .

د- الاكتساب والتنفيذ acquire and Implement .

هـ- التسليم والدعم Deliver and Support .

و- الرصد والتقييم Monitor and Evaluate

ز- الملاحق، بما في ذلك المعجم أو المصطلحات Appendices

والكوبيت هو مجموعة من المواد التوجيهية الدولية تستخدم لحوكمة تقنية المعلومات وكذلك تتيح للمديرين سد الفجوة بين متطلبات الرقابة والقضايا التقنية والمخاطر التجارية، واستنادا إلى أبرز النقاط في الكوبيت تبين أنه يركز على مخاطر محددة حول أمن تكنولوجيا المعلومات بطريقة بسيطة لمتابعة وتنفيذ المنظمات الصغيرة والكبيرة .

ثالثا: معيار ITIL.

هو اختصار لـ The Information Technology Infrastructure Library ويسمى أيضا ايزو 20000، هو عبارة عن مجموعة من أفضل الممارسات في مجال إدارة خدمات تقنية المعلومات (ITSM) ، ويركز على خدمة عمليات تقنية المعلومات ويعتبر الدور الرئيسي للمستخدم . وقد تم بناؤه بواسطة مكتب المملكة المتحدة لتجارة الحكومة (OGC) وإدارة خدمة التقييم الذاتي يتم العمل بها عن طريق وضع استبيانات على الإنترنت.

استبيان التقييم الذاتي يساعد على تقييم إدارة المناطق التالية :

- أ- إدارة مستوى الخدمة Service Level Management
- ب- الإدارة المالية Financial Management .
- ج- إدارة بناء القدرات Capacity Management .
- د- إدارة استمرارية خدمة Service Continuity Management .
- هـ- إدارة التوفر Availability Management .
- و- مكتب الخدمات Service Desk .
- ز- إدارة الحوادث Incident Management .
- ح- إدارة المشكلة Problem Management .
- ط- إدارة التكوين Configuration Management .
- ي- إدارة التغيير Change Management .
- ك- إدارة الإصدار Release Management¹.

¹فهد فايز المدرع، مقالة عن المعايير العالمية لامن المعلومات، مركز التميز لامن المعلومات، 2009، ص3-5.

المطلب الثالث: الوسائل التقنية لحماية المعلومات.

هناك العديد من وسائل الحماية التقنية للمعلومات والحماية التقنية تعني استخدام الأجهزة والتقنيات المتطورة التي تمنع محاولات الدخول غير المشروع وتحد منها بقدر الإمكان كبرامج الجدران النارية والبطاقات الممغنطة وبرامج مكافحة الفيروسات وتتخصص أهم الوسائل التقنية لحماية المعلومات فيما يلي:

أولاً: برامج الجدران النارية Firewalls: هي برمجة تقوم على عزل الشبكة المحلية عن الشبكات الخارجية جزئياً أو كلياً وقد تكون الجدران النارية تقع بين الشبكة المحلية والشبكة العالمية لحماية معلومات الشبكة المحلية والتحكم في عمليات الدخول إليها.

ثانياً: الكاشفات الإلكترونية والبيولوجية: هي أجهزة تقنية متطورة تعتمد على خصائص البيولوجية حيث تقوم بقياس السمات الإنسانية وتطابقها مع تلك المسجلة بذاكرة الحاسب الآلي لكي تحدد صلاحية وحدود الاستخدام والدخول على النظام وهي بجانب توفيرها الحماية التقنية يمكن استخدامها في توفير الحماية المادية بمنع فتح الأبواب لغير المصرح لهم. ومن أهم هذه التقنيات: تقنية الكشف عن ملامح الوجه، تقنية الكشف عن قرحة العين ، تقنية التعرف على الصوت ، تقنية الكشف بصمة الأصبع ، تقنية الكشف عن كف اليد.

ثالثاً: برامج مكافحة الفيروسات Antivirus: يستخدم مصطلح الفيروس ليشير إلى بعض البرامج المصممة لإضرار بأجهزة الحاسب الآلي فهذه البرامج تبدو مثل الألعاب ولكنها في الحقيقة تقوم بتهيئة الأقراص الصلبة وتمسح جميع البيانات الموجودة فوقها وتنتقل الفيروسات من جهاز لآخر عن طريق الأقراص والفلش في الغالب ويمكن أن تنتقل الفيروسات عبر كابل الشبكات لذلك قد تتعرض أجهزة الحاسب الآلي المرتبطة بالشبكات لهجوم الفيروسات بصفة مستمرة.¹

رابعاً: التشفير والإخفاء Encryption and Concealment: يقصد بتشفير المعلومات تحويلها إلى رموز غير مفهومة وغير ذات معنى لمنع غير المرخص لهم من فهمها حتى عند الاطلاع عليها. فعملية التشفير تتضمن تحويل النصوص العادية إلى نصوص مشفرة أما الإخفاء فهو وضع المعلومات المتبادلة داخل صورة ثابتة أو متحركة بحيث لا يمكن رؤيتها أو ملاحظتها إلا لمن لديه معلومة عنها. وبعد التشفير أحد وسائل حفظ معلومات المنظمة من خلال تغيير مظهرها لإخفاء معناها الحقيقي بعدة طرق فتظهر كلمات غريبة مهمة،

¹ محمد دباس الحميد، نينو ماركو ابراهيم، حماية أنظمة المعلومات، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007، ص 54.

وطريقة فك الشفرة هي عكس الإجراءات التي تستخدم في التشفير، وبعد التشفير وإخفاء المعلومات من الوسائل المهمة لضمان أمن المعلومات حيث يستخدمان للتغلب على عدد كبير من الأخطار.

خامسا: أدوات كشف الاختراقات: تضاف أدوات صدأ ومنع الاختراقات إلى مستويات الحماية التي يجب توفيرها للنظم، وتعتبر هذه الإضافات بمثابة حماية مبكرة للنظام ولكن فيما لو تمكن مهاجم أو برنامج محدد من إحداث خلل بالنظام فإن أدوات أخرى يجب استخدامها تسعى أدوات الكشف عن الاختراقات ويجب أن يتم فحص هذه الوسائل من فترة لفترة حتى يتمكن النظام من العمل بفعالية، كما أنها تقيّد مسؤولي النظم في توظيف التقارير التي تنتجها النظم آليا فيوضع إحصائيات محددة ووضع تصورات حول أنشطة النظام وأمنه وتختلف عن الجدران النارية بأنها تحتاج إدارة ومتابعة أكبر من قبل مراقب ينظم المعلومات والقائمين على تتبع أمن نظم المعلومات.

سادسا: أمن الشبكات Network Security : يتم في أغلب الحالات نقل البيانات عن طريق الشبكات لذلك يجب الاهتمام بأمنها وحمايتها. لضمان سرية وسلامة المعلومات ووصولها إلى الجهات المعنية.

سابعا: توفير نظام احتياطي Back: ويقصد بالنظام الاحتياطي مجموعة الإجراءات والأجهزة والمعلومات والبرامج والأشخاص التي يجب توفيرها في أماكن ما خارج المقر الرئيسي للمنظمة وذلك لاستخدامها في حالة حدوث ما يمنع استخدام النظام القائم (الأساسي) سواء كان ذلك بسبب عرضي أو متعمد، ولاستمرار أداء وفعالية النظام الاحتياطي فإنه لابد من وضع إجراءات كفيلة بصيانة هذا النظام والمحافظة عليه والتأكد من سلامته بصفة مستمرة.¹

¹فهد فايز المدرع، مرجع سابق، ص104.

خلاصة

مما سبق نستطيع القول أن أنظمة المعلومات الإلكترونية هي الأنظمة التي يمكن تطبيقها و توظيفها من أجل تقديم خدمات معلوماتية أرقى من نظير التقليدية وذلك من أجل تحقيق أهداف محددة وبأقصى درجة ممكنة من الفعالية و الكفاءة و ذلك على اختلاف هذه الأنظمة و بعبارة أخرى فإن أنظمة المعلومات الإلكترونية تعني تلك أو جملة العناصر اللازمة لجمع و معالجة المعلومات بمختلف أنواعها بغية تحويلها إلى معلومات تساعد على التحكم فيها وكذا اتخاذ القرار المناسب وتلبية الاحتياجات في وقت وجيز.

الفصل الثاني

متطلبات إستخدام نظام المعلومات
الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي

تمهيد .

يعتبر التهرب الضريبي من أهم المشاكل التي تؤثر سلباً على الخزينة العمومية للدولة، الشيء الذي يضطر الحكومات إلى تعويض النقص الذي يطرأ على الحصيلة الضريبية بفرض ضرائب جديدة أو برفع الضرائب الموجودة، وهذا بدوره يؤثر سلباً على توزيع الدخل ومبدأ العدالة الضريبية والنمو الاقتصادي.

ومن أجل مكافحة هذه الظاهرة تحاول الإدارة الضريبية دوماً أن تجد نظاماً جبائياً يأخذ على عاتقه تطوير دور ومساهمة الجباية العادية في تمويل الخزينة، ويجعل الضريبة تحضى بالرضا والقبول من المكلفين بدل أن تتعرض للسلب أو النهب من قبل بعض المكلفين الذين يمتنعون عن أداء واجباتهم الجبائية.

وفي هذا السياق سعت العديد من الدول إلى تطوير مختلف القوانين المالية والإجراءات التنظيمية كي تتوافق مع استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال التصريح الضريبي والتحصيل الجبائي، حيث عملت على إدخال الشبكات الإلكترونية في إدارة علاقتها مع المكلفين، و رقمنة كل الأنشطة التي يمكن أن تكون مصدراً لأي معلومة جبائية، وذلك بهدف تنظيم وتحديث الإدارة الجبائية وحصر عمليات التهرب الضريبي.

ومن أجل إعطاء نظرة أشمل عن التهرب الضريبي وأسبابه، ودور نظام المعلومات الإلكتروني في الحد من الآثار السلبية لهذه الظاهرة سوف نتعرض في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التهرب الضريبي.

المبحث الثاني: طرق التهرب الضريبي.

المبحث الثالث: استخدام نظام المعلومات الإلكتروني في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

المبحث الأول : ماهية التهرب الضريبي.

يعد التهرب الضريبي جريمة لها أثارها في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي انتشرت في جميع دول العالم مهما كان مستوى تقدمها ولا يختلف العراق بطبيعة الحال عن باقي الدول من حيث وجود هذه الجريمة ومن حيث تأثيرها.

ولا يقتصر أثر التهرب الضريبي على الفرد لوحده، وإنما يتعداه إلى المجتمع بأسره الذي يعتمد على النفقات التي تقوم بها الدولة لتقديم الخدمات الضرورية وبناء المرافق الحيوية اللازمة لرفاهة المجتمع وازدهاره، ويتم تغطية هذه النفقات من إيرادات مختلفة والضريبة هي أحد أهم هذه الإيرادات، ألا أن هذه الإيراد يتناقص كلما أنتشرت ظاهرة التهرب في المجتمع، ونتيجة لذلك ولمنع حدوث مثل هذا الأمر ظهر الأهتمام بهذه الظاهرة¹ سواء على مستوى التشريعات الضريبية، والتي نصت على معاقبة كل شخص يتهرب من دفع الضريبة، أم على مستوى الكتاب الذين بذلوا جهود جمة في تحديد معالمها الأساسية وملاحمها الجوهرية وبيان أسبابها وانواعها ، وما يترتب عليها من اثار سيئة والوسائل التي تتبع لمكافحتها.

المطلب الأول: تعريف التهرب الضريبي.

من بين التعاريف المهمة في تحديد مفهوم التهرب الضريبي نجد:

- 1- التهرب الضريبي يتمثل في سعي المكلف للتخلص الكلي أو الجزئي من التزامه القانوني، بدفع الضريبة المستحقة عليه، مستعيناً في ذلك بمختلف الوسائل غير المشروعة قانوناً.²
 - 2- "يحصل التهرب وهو المعروف عادة بشكل غير مشروع عندما يتبع الممول وحده، أو بمساعدة موظفي السلطات الضريبية، طرق للغش والتزوير والإخفاء وتجنب تقديم المعلومات الحقيقية عن نشاطاته، ودخوله الخاضعة الضريبية، بغية التملص من دفع الضريبة، أو أي جزء منها."³
- حيث جاء هذا التعريف في إطار موسع ليعطي بعداً شاملاً للتهرب، يمتد ليشمل تواطؤ الإدارات الضريبية، سواء بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، وأيضاً عن حصر سلوكيات الممول والتي تدخل ضمن نطاق التهرب الضريبي.

¹ شهلاء جمعة منجي النصاروي، التهرب الضريبي وأثره في المسؤولية الجنائية في قانون ضريبة الدخل العراقي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بابل، العراق، 1982، ص 13.

² منصور ميلاد بونس، مبادئ المالية العامة، م، 2، 2013، ص 200.

³ خالد الشاوي، نظرية الضريبة والتشريع الضريبي الليبي، جامعة قاريونس، 1989، ص 335.

3- "يعني التهرب الضريبي محاولة الممول الإفلات من واجب دفع الضريبة بوسائل عديدة تكون غير مشروعة عادة، ويسمى التهرب الضريبي في هذه الحالة بالغش الضريبي".¹

4- " التهرب الضريبي هو تلك المخالفات القانونية المتمثلة في عدم الإمتثال للتشريع الضريبي أو الثغرات الموجودة في القانون من أجل التخلص من أداء الواجب الضريبي بجميع الوسائل والأشكال سواء تعلق الأمر بالعمليات المحاسبية أو الحركات المادية وذلك كل أو بجزء من المبلغ الواجب الدفع للخزينة العمومية والذي تستعمله الدولة في تغطية نفقاتها وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية"، أو "هو تخلص الفرد من دفع الضريبة دون إرتكاب أية مخالفة النص التشريعي الضريبي القائم".²

في الأخير يمكن القول أن تعقد ظاهرة التهرب الضريبي وتداخل مختلف العوامل القانونية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والإدارية، يجعلنا من المستحيل عمليا وضع تعريف دقيق وشامل لظاهرة التهرب الضريبي. ولكن هذا لا يعني عدم أهمية التعريفات الفقهية المقدمة سابقا بل تعتبر عامل أساسي في تحليل وتشخيص ظاهرة التهرب الضريبي بحيث ينتبه المشرع إلى الثغرات القانونية الموجودة في التشريع الضريبي ويقوم بغلقها.

على غرار أغلب التشريعات الضريبية التي لم تضع تعريفا للتهرب الضريبي، سار المشرع الجزائري على نفس المنهج، ووفق فيما فعل عندما لم يقيم بوضع تعريف محدد له، حيث أنه ترك هذا الأمر للفقه، وقد برر ذلك على أن التعريف الذي قدمه أو تبناه لا يمكن أن يشمل كافة أساليب التهرب، فقد نص المشرع في المادة 1 / 119³ من قانون التسجيل على الغش الجبائي دون أن يذكر تعريف له بل ذكر فقط الأفعال التي تعتبر غشا، وذلك من إخفاء لوعاء الضريبة أو محاولة إخفائه لها باستعمال مناورات والذي جاء فيه " فضلا عن العقوبات الجبائية المطبقة أو الرسوم التي هو يعاقب كل من تملص أو حاول التملص كليا أو جزئيا من وعاء الضريبة أو تصفيتها أو دفع الضرائب". كما نجد أيضا المشرع الجزائري أورد بعض الحالات في نص المادة 1 / 193 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة⁴ ونص المادة 533 من قانون الضرائب غير المباشرة⁵.

إذن يسعى المكلف بالضريبة دائما إلى التخلص من إلتزامه المتمثل في دفع الضريبة باستعماله مختلف السبل سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة، بصفة كلية أو جزئية سواء على المستوى الداخلي أو الدولي، لذلك يمكن القول أن التهرب الضريبي يتخذ عدة أنواع مختلفة هذا ما سوف نتطرق إليه في المطلب الثاني.

¹ حلمي مجيد محمد الحمدي، في المالية العامة، الجامعة المفتوحة طرابلس، ط1، 1992م، ص 199.

² غضبان مريم، دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي، (دراسة حالة مديرية الضرائب بولاية البويرة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، مذكرة لنيل شهادة الماستر مالية ومحاسبية، جامعة اوكلو محند اولحاج، البويرة، 2015، ص23.

³ المادة 1/119 من الامر رقم 76-105، المؤرخ في 9 ديسمبر 1976.

⁴ المادة 1/193 من الامر رقم 76-101، المؤرخ في 9 ديسمبر 1976.

⁵ المادة 533 من الامر رقم 76-104، المؤرخ في 9 ديسمبر 1976.

المطلب الثاني: انواع التهرب الضريبي.

يتم التفريق عادة في التهرب الضريبي بين تهرب مشروع ويعرف بالتهرب الضريبي أو التملص الضريبي، وتهرب غير مشروع ويطلق عليه الغش المالي، وعلى هذا تنحصر صور التهرب من الضريبة في شكلين أولاهما التهرب المشروع والذي لم يجرمه القانون ولم يضع عليه أية عقوبة وثانيهما التهرب غير المشروع والذي جرمه القانون ووضع على من يقوم بارتكابه عقوبات معينة لأن هذا الفعل يتضمن في طياته مخالفة لقواعد وأحكام القانون.

اولا: من حيث المشروعية.

أ- التهرب المشروع (تجنب الضريبة): هو تخلص المكلف من أداء الضريبة نتيجة استفادته من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي الذي ينتج عنها التخلص من دفع الضريبة دون أن تكون هناك مخالفة للنصوص القانونية منشآت الأعمال¹.

"وقد يقصد المشرع من وراء التمييز في المعاملة الضريبية بين أوجه النشاط المختلفة إلى اجتذاب الأفراد نحو نشاط معين سعياً وراء تحقيق بعض الأغراض الاقتصادية والاجتماعية، ويتحقق هذا النوع من التهرب للشخص بالاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص في استنباط طرق التحايل مستنديين في ذلك إلى خلل أو ثغرة في النصوص القانونية"².

و أوضح البعض إلى أن التهرب يكون مشروعاً في الحالات الآتية:

1. عدول الأفراد عن شراء السلعة التي تفرض عليها ضريبة مرتفعة أو الانصراف عن ممارسة استغلال معين، إلى استغلال آخر تكون نسبة الضريبة المتحققة على هذا الاستغلال اقل.
2. أن يستغل الشخص نصوص بعض بنود قانون ضريبة الدخل التي تنص على الإعفاء من الضريبة لمن يستثمر في قطاعات محددة، مثل قطاع الزراعة.
3. قيام شخص بنقل ملكية أمواله إلى ورثته عن طريق عقد بيع خلال حياته تهرباً من خضوع هذه الأموال لضريبة التركات أو في حالة أن قانون الضريبة لا يخضع الهبات إلى الضريبة على التركات فيقوم المورث بهبة بعض أمواله إلى ورثته.

¹ كاظم صالح، مكافحة التهرب الضريبي ضرورة ملحة في الحد من الفساد، 2013، بحث متاح على الموقع الإلكتروني.

http://www.nazaha.iq/%5Cpdf_up%5C1532%5Ccpp-l.pdf

² الخطيب خالد، التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق، مجلد 16، عدد 2، كلية الاقتصاد، 2000.

4. قيام الشخص بنقل عبء الضريبة بعد أن يكون قد دفعها لدائرة ضريبة الدخل إلى شخص آخر ويطلق على هذه الحالة (انعكاس الضريبة).

5. تحويل الضريبة عن طريق تحسين عمليات الإنتاج بما يعوض مقدار الضريبة أو لجوء المنتج إلى إنقاص درجة الجودة أو حجم المنتج مع بقاء سعر السلعة على ما هو عليه. ويطلق عليه أحيانا بالتجنب الضريبي Evasion non Fraudulence " ويقصد به ما يعتمد إليه الأفراد (المكفون) من الاستفادة مما في قانون الضريبة من ثغرات ينفذون منها للتخلص من أداء الضريبة.

فيما يرى البعض الآخر أن التهرب يكون تهربا مشروعاً في حالتين :

✓ حالة الاستفادة من الثغرات القانونية التي يتضمنها التشريع الضريبي ، إذ يلجأ الأفراد الهيئة أموالهم على الورثة أثناء فترة حياتهم لكي يتجنب ضريبة التركات التي كان يخضع لها ورثته بعد مماته وقد يستعين المتهرب في هذه الحالة إلى أهل الخبرة والاختصاص لتحقيق هذا الغرض .

✓ تجنب الواقعة المنشأة للضريبة ففي هذه الحالة يمتنع الأفراد عن القيام بالعمل المسبب للخضوع للضريبة ، يمتنع الأفراد عن شراء سلعة ، يعلم أنه تفرض عليها ضريبة غير مباشرة سوف يتحملها لو اشترى تلك السلعة ، أو قد يرى أن نشاطاً ما لا يخضع للضريبة فيمارسه ويستثمر فيه أمواله كالمشاريع الزراعية والحيوانية وغيرها .¹

ب- **التهرب غير مشروع (الغش الضريبي):** هو تهرب مقصود من طرف المكلفين وذلك عن طريق مخالفتهم عمداً لأحكام القانون الجبائي قصداً منهم عدم دفع الضرائب المستحقة عليهم إما بالامتناع عن تقديم أي تصريح بأرباحه ، أو بتقديم تصريح ناقص أو كاذب ، أو إعداد سجلات وقيود مزيفة ، أو الاستعانة ببعض القوانين التي تمنع الدوائر المالية الاطلاع على حقيقة الأرباح لإخفاء قسم منها.²

يتعمد بعض المكلفين إلى إتباع بعض أساليب الغش والخداع مخالفين بذلك أحكام التشريع الضريبي بقصد تخفيض القيمة الحقيقية لبعض عناصر أوعية الضرائب فتندرج بذلك تحته كل طرف الغش المالي وما تتطوي عليه هذه الطرق من الالتجاء إلى طرق احتيالية للتخلص من أداء الضريبة، وقد يقع التهرب الغير مشروع عند تحديد وعاء الضريبة وربطها أو عند تحصيلها ومن أمثلة التهرب في الحالة الأولى أن يمتنع المكلف عن تقديم إقرار بدخله طبقاً للقانون أو يقدم إقراراً غير صحيح يتضمن بيانات خاطئة لتقدر الضريبة

¹خلود هادي عبود الربيعي ، أرشيد مكي رشيد ، تقويم نور نظام المعلومات في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي،مجلة دراسات محاسبية ومالية،المجلد الثامن،العدد 24،الفصل الثالث،2013،ص261 و 262.

²الظاهر محمد السعودي، دروس في المالية العامة، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2002، ص 18.

على أساسه، أما عند تحصيل الضريبة فيكون بإخفاء الشخص أمواله بحيث يتعذر على مصلحة الضرائب أن تستولي من تلك الأموال مبلغ الضريبة التي تم ربطها على الممول، ومثال ذلك تحايل وتزوير الفواتير أو ما يسمى (ما تحت الفاتورة) فقد استشرنا أصحاب المهن و التجار عن كيفية تفريكم من الضرائب سواء عدم دفع كل المبلغ الضريبي أو جزء منه فأجابنا تاجر له خبرة في هذا الميدان قائلاً أن التجار الذين يشترون السلع من عند الجمارك لا يستطيعون التهرب من الضرائب، حيث عليهم دفع المبلغ في حالة الربح أو خسارة، لكن يستطيع التهرب من خلال استعانتهم بالمراقبين الذين يتفقون مع التاجر على مبلغ معين، كأن يكون مبلغ البضاعة الذي في المزاد يساوي 50 مليون فيضع المراقب 30 مليون، إذن فرق القيمة 20 مليون تعتبر كريح بالنسبة للتاجر ، ويعطي هذا الأخير جزء منها للمراقب الذي يساعده على ذلك، أما إذا كانت الرقابة مشددة بحيث يكون عدد المراقبين كبير مما لا يترك مجال للغش، يستعين التاجر بما يسمى Le magasinie الذي تكون له دراية بنوعية البضاعة و يأخذ مكافأة من طرف التاجر أما إذا كان الشراء من عند الخواص فيتفق التاجر مع هذا الأخير على مبلغ معين يسجلانه في الفاتورة وترسل إلى مصلحة الضرائب التي تفرض في الأخير على التاجر ضريبة أقل من قيمتها الحقيقية، وبالتالي حقق التاجر ربح وهذا ما يسمى بما تحت الفاتورة ، بالإضافة إلى الشراء من السوق السوداء، وبالتالي لا يمكن الإدارة الضرائب ملاحقة التجار أو فرض أي عقوبة عليهم، وكذلك تخلص المكلف من الضريبة على الأرباح التجارية لإعطاء نشاطه صفة غير تجارية كما يحصل في بيع الأملاك المبنية أو تخلص شركات المساهمة من الضريبة على الأرباح التي توزع على المساهمين باستخدام هذه الأرباح أو جزء منها بزيادة رأس المال، ويجتهد المكلفون خاصة الأغنياء منهم في اكتشاف طرق احتيالية لتجنب دفع الضرائب مستعينين بالفجوات المتواجدة في القوانين المختلفة وعلى أصحاب الخبرة في ميدان الغش والتهرب من الضرائب.

أما فيما يخص الغش الضريبي الذي يتخذ أشكالاً مختلفة ومتنوعة فيتم تحديدها كأن يكتم المكلف عمله التجاري والامتناع عن تقديم أي تصريح بأرباحه، أو تقديم تصاريح ناقصة وإعداد سجلات وقيود مزيفة له يقوم بها المحاسب أو الوكيل المعتمد، وبالتالي يلحق الأضرار بالخزينة العامة، حيث أنه يؤدي إلى انخفاض الحصيلة الضريبة وعدم قيام الدولة بوظائفها على الوجه الأكمل، كما أنه يؤدي إلى المساس بالعدالة الضريبية، تسعى مختلف الدول لمكافحة الغش سواء بوسائل واقية أو عقابية تختلف فعالية كل منها حسب الأحوال، ومثال ذلك التبليغ بواسطة الغير، كأن يدلي شخص إلى الإدارة المالية بمعلومات من شأنها أن تساعد في الرقابة على الإقرارات واكتشاف الغش مع منح المبلغ مكافأة معينة أو بطريقة أخرى كالحجز عند المنيع أما الجزاءات العقابية تتمثل في فرض عقوبات قاسية على من يقترفون الغش الضريبي، حيث تصل العقوبة إلى السجن عدة سنوات، وذلك للاقتصاص من المتهربين وإعطاء المثل للآخرين، أما العقوبات المالية تكون بمضاعفة الضريبة

أو جزائية كالحكم بالغرامة أو مصادرة المال و يؤدي التهرب الضريبي إلى إحداث آثار سيئة سواء من ناحية ضالة حصيلة الضرائب أو من ناحية عدالة توزيع العبء الضريبي على النحو الذي قصده واضعي السياسة الضريبية إذ يزداد العبء بالنسبة لمن قاموا بأداء التزاماتهم الضريبية على الوجه الأكمل، بينما ينخفض و يتلاشى هذا العبء بالنسبة لمن تمكنوا من التهرب من هذه الالتزامات الضريبية أو من جانب منها، وهذا ما يؤدي إلى الابتعاد تماما عن العدالة و كثيرا ما يؤدي انتشار التهرب الضريبي إلى التجاء الدولة إلى زيادة أسعار ضرائبها أو فرض ضرائب جديدة لتعويض النقص المستمر في حصيلة الضرائب، وبصفة عامة تعد مشكلة التهرب الضريبي إحدى مظاهر الانحلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي يترتب عليها عدة نتائج سيئة سواء من ناحية انخفاض حصيلة الضرائب وحرمان الدولة من قيام بالكثير من أوجه الإنفاق العام بما يقترن بذلك من إخلال بعدالة توزيع العبء الضريبي نتيجة إفلات بعض الممولين من تحمله ومن ناحية إشاعة الفقرة بين فئات المجتمع والقضاء على وحدته الوطنية و إضعاف للأخلاق.¹

وقد تمكن الدكتور أحسن بوسقيعة بجمع الأعمال التالية واعتبرها طرقا احتيالية وقام بتصنيفها كما يلي:

1. الطرق التي تهدف مباشرة وحالا إلى أداء أقل مما هو واجب أدائه أو إلى عدم دفع شيء، ويتعلق الأمر بالطرق التالية:

- ✓ الإغفال أو التقليل عن قصد في التصريح عن الدخل.
- ✓ إخفاء أو محاولة إخفاء مبالغ أو منتجات تطبق عليها الضرائب أو الرسوم المفروضة، فغالبا ما يمسك الغشاشين محاسبين، محاسبة صحيحة مخصصة للاستعمال الشخصي له بمثابة من تطورات مؤسسته، ومحاسبة أخرى مزورة وهي مخصصة للمصالح الضريبية.
- ✓ قيام المكلف بالضريبة بتدبير إعساره أو العمل على مناورات أخرى وذلك لعرقلة تحصيل أي نوع من الضرائب أو الرسوم التي هو مدين بها (يتعلق الأمر هنا بتحصيل الضريبة وليس بإقامتها كما كان الحال في الصور السابقة).

2. الطرق التي يمكنها أن تؤدي بصفة غير مباشرة إلى غش ضريبي ويتعلق الأمر أساس بالطريقتين الآتيتين:

- ✓ الإغفال عن قصد عن تسجيل أو الأمر بتسجيل حسابات غير صحيحة أو صورية في السجل اليومي أو في سجل الجرد أو في الوثائق، التي تحل محلها عندما تتعلق بالأخطاء بالسندات المالية التي أفلتت حسابتها.

¹شنة فاطمة، دور الرقابة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي، مذكرة ليسانس، ورقة، 2011، ص34.

✓ تقديم وثائق مزورة أو غير صحيحة تدعيها لطلبات ترمي إلى الحصول أو تخفيضات أو الإعفاء منها أو إسترجاعها وإما على الإستفادة من المزايا الجبائية المقررة لصالح بعض الفئات من المكلفين بالضريبة.¹

ثانيا: التهرب الضريبي من حيث نطاق ارتكابه.

يمكن لنا أن نقسم التهرب الضريبي وفقا لمكان وقوعه سواء على إقليم الدولة أو خارجها إلى تهرب داخلي وتهرب خارجي (دولي).

أ- **التهرب الضريبي الداخلي:** فهذا النوع من التهرب أسبق في الظهور من التهرب الضريبي الدولي كما يعتبر أيضا أكثر شيوعا في العالم من التهرب الضريبي الدولي بل لا تكاد تخلو منه أي دولة في العالم مهما اختلفت درجة تقدمها ونموها².

ب- **التهرب الضريبي الدولي:** يكون التهرب الضريبي الدولي في شكل تجنب الخضوع للضريبة في دولة ذات ضغط جبائي مرتفع وتأديتها في دولة أخرى ذات ضغط جبائي منخفضة، ويتم عادة باستغلال التسهيلات والإعفاءات التي تمنحها بعض الدول أو المناطق والتي يطلق عليها بالجنات الضريبية، والتي تتميز أساسا بالسرية المصرفية وغياب الرقابة على غير المقيمين.

يكون التهرب الضريبي الدولي في الضريبة العقارية أقل من التهرب الدولي في باقي الضرائب الأخرى، والسبب يرجع إلى كون العقار الذي يشكل وعاء للضريبة يكون قارا ومتصلا بإقليم الدولة فلا يمكن التهرب إلى دولة أخرى، وتقضي الإتفاقيات الدولية لمنع الإزدواج الضريبي والتهرب الضريبي بأن الضريبة على العقارات والدخل العقاري تكون في الدولة المتواجد فيه العقار حتى وإن كان المكلف بها يقيم في دولة أخرى.

يمكن لنا في الأخير أن نميز بين نوعين، فالتهرب الضريبي الداخلي يكون بمخالفة القواعد التشريعية داخل إقليم الدولة، وتكمن الوقاية منه عن طريق تشريعات ضريبية داخلية والتي تستطيع الدولة في هذه الحالة أن تتحكم فيه. أما التهرب الضريبي الدولي هو تهرب من الضريبة من البلد التي حققت فيه الأرباح ونقل هذه

¹ - بوسقيعة أحسن، الوجيز في القانون الجزائري الخاص (الجرائم ضد الأشخاص، الجرائم ضد الأموال، الجرائم الخاصة)، الجزء الأول، الطبعة الثامنة عشر، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 470-472.

² سوزي عدلي ناشد، ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وآثارها على اقتصاديات الدول النامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008، ص 01.

الأخيرة إلى بلد آخر يتميز نظامه الجبائي ببعض من المرونة، ويتم معالجته بإبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف¹.

المطلب الثالث: أسباب التهرب الضريبي .

أولاً: الأسباب التشريعية.

يتصف التشريع الضريبي بخصائص تختلف عما تمتاز به التشريعات الوضعية عامة، وتكون باعث للمكلف للتهرب من الضريبة فالقانون الضريبي غير عام وغير دائم ولا يحقق توازن بين المكلف والإدارة فهو غير عام لأنه يمر بين المكلفين الخاضعين للقانون الواحد تبعاً لحالتهم المادية والعائلية، وكلما أمعن القانون في هذا الاتجاه زاد في التفريق بين المواطنين وكان مدعاة للتهرب، وهو غير دائم لأن الضريبة تجبي بإذن من السلطة التشريعية إلى السلطة التنفيذية لمدة معينة، كما أن التشريع الضريبي غير مستقر ويتعل بصورة متواصلة تبعاً للسياسة المالية والحالة الاقتصادية في البلاد لاعتبارات فنية، وهذه الحقيقة ما زالت موجودة حتى الآن ذلك أن النظام الضريبي لم يستقر تماماً بعد، فقد توالى حتى الآن قوانين فرض الضرائب المتعددة العادية والنوعية والاستثنائية والعامة والنسبية والتصاعدية، وما زال هناك تعليل في بعض أحكام الضرائب من وقت لآخر ورفع معدلات الضريبة، ويتبع كل هذا إجراءات عديدة ومختلفة مما يشعر المكلف بشيء من الضيق قد يدفعه إلى (التهرب).

وأخيراً فالقانون الضريبي لا يحقق توازن بين المكلف والإدارة لأن علاقة المكلف بالدولة هي علاقة الضعيف بالقوي، فاعتراضاته في تطبيق القانون تكون إلى الدولة التي هي نفسها تفرض الضريبة بسلطاتها وامتيازاتها، وفي بعض الدول لا يتم الفصل بين القضاء والسلطة المالية، فالسلطة المالية هي التي تحكم في النزاعات بين الدوائر المالية والمكلفين دون الرجوع إلى القضاء وبذلك تحكم لصالحها مما يدفع المكلف إلى التهرب من الضريبة، كما يؤدي سوء التشريع وعدم مسابرة للواقع الاقتصادي والاجتماعي في الدولة إلى مزيد من التهرب الضريبي وإلى جانب الصفات العامة للتشريع الضريبي تؤدي الصياغة القانونية دوراً في تشجيع المكلف على التهرب، فبقدر ما تكون الصياغة معقدة يكون القانون أقل وضوحاً، ويترك مجالاً أكبر للتدخل الإداري في تحديد الإعفاءات والتخفيضات، وهذا ما يؤدي إلى عدم قناعة المكلف بالضريبة المفروضة عليه وإلى محاولة التهرب منها. وبقدر ما تكون الصياغة ضعيفة نكثر في القوانين الثغرات وتكثر التعليمات التي لا تكون

¹بوزرورة حيزية، بوزيدي كاهنة، التهرب الضريبي في الجزائر والية مكافحته، مذكرة نيل شهادة الماستر، كلية الحقوق، 2018 جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، ص15.

بالضرورة موضوعية بل لحالات معينة، مما يدفع المكلف إلى التفتيش عن وسائل للتهرب من خلال الثغرات. كما أن المغالاة في معدل الضريبة والتفاوت في الشرائح التصاعدية يدعوان إلى التهرب بغية الانتقال من شريحة إلى أخرى معدل الضريبة فيها أقل.¹

ثانياً: الأسباب السياسية.

تلعب السياسة التي تتبعها الدولة دوراً هاماً في التهرب الضريبي فإذا أنفقت الدولة حصيلة الضرائب التي تجبها في وجوه نافعة فإن الأفراد يشعرون أن ما يدفعونه يعود عليهم بالفائدة وبالتالي يقل تهربهم من الضرائب المفروضة أما إذا بددت الدولة حصيلة الضرائب في وجوه لا تعود بالنفع على المواطنين فإنهم سيبدلون قسارى جهدهم في التهرب من الضريبة. أي أن الدولة قد لا تظهر أي تغيير على صعيد التطوير العام للدولة والقطاع الخدمات العام بحيث لا يشعر المواطنون بالفائدة لدى دفعهم الضريبة وحينها سيتهرب المواطنون من دفع الضريبة.²

ثالثاً: الأسباب الاقتصادية.

إن الوضعية الاقتصادية المتدهورة قد تؤثر على سلوك الممول، مما يدفع به إلى التهرب وبالتالي تدفع به إلى التطور في هذا المجال بما يتحصل عليه من فوائد مقابل ذلك، وقد يجد الممول في بعض الأحيان نفسه في وضعية اقتصادية صعبة لهذا يلجأ إلى التهرب من دفع الضريبة، وقد يساعده ذلك على تجاوز الصعوبات التي تلاقيه، عندئذ ليست الوضعية الشخصية للممول وحدها تؤثر على توسع التهرب، بل أيضاً البنية الاقتصادية العامة، حيث تسمع هذه الأخيرة من الحد من ثقل عبء الضريبة، فسوف تخفف بدون شك نسبة التهرب بالإضافة على أن الظروف الاقتصادية تساعد على كثرة أو قلة التهرب، ففي أوقات الرخاء يقل التهرب الضريبي بسبب كثرة النفوذ وارتفاع الدخل، أما في أوقات الكساد والأزمات، فيزداد التهرب الضريبي ومن بين هذه الأزمات ظاهرة التضخم التي تشكل عبئاً على الاقتصاد وهي كعائق أمام استحداث التنمية.

وتعتبر إحدى المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي تعانيها الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، إلا أن الفكر الاقتصادي إذ يرسى دعائم وشواهد حكمه الإيجابي على أنه يجب اعتبار التضخم ظاهرة اقتصادية صحية وحتى في مضمار النمو واستحداث التنمية، وأنه يجب عدم اعتباره ظاهرة تنموية عاقبة، كما أنه مشكلة هيكلية وبالتالي إحداث عجز في الميزانية على أن الفرق بين هذه الوسيلة الإمداد المجتمع بما يحتاجه من النقد

¹ الخطيب خالد، مرجع سابق، ص 167.

² محمد سليم وهبة، واقع التهرب الضريبي، المؤتمر 2 للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، صنعاء، اليمن، 27 يوليو 2010، ص 8.

و بين فتح الحسابات الائتمانية، وهذا ما يؤدي إلى ما يسمى بالا توازن الاقتصادي الذي يعاني منه المجتمع. ففي أزمة المحروقات لسنة 1986 أحدثت تأثير كبير على التجارة المحلية و الخارجية فيما يخص القنوات الصناعية و التجارية للجزائر، وبالتالي على التصرف الجبائي للممول الجزائري. فقد أدت هذه الأزمة إلى انخفاض أسعار البترول الذي أدى بدوره إلى قلة إيرادات المحروقات بنسبة 45% من ميزانية الدولة ، وبالتالي نستطيع أن نعطي من خلال الجدول التالي مجموعة التطورات الضريبية في السنوات الأخيرة .

جدول رقم 4: التطورات الضريبية من 2001 إلى 2005

| 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | |
|------|------|------|-------|------|-----------------|
| 58.5 | 52.5 | 46.9 | 46.11 | 36.9 | الضرائب العادية |
| 20.5 | 21.4 | 46.8 | 43.8 | 37.7 | ضرائب المحروقات |
| 78.6 | 73.9 | 93.2 | 89.2 | 74.6 | مجموع الضرائب |

المصدر: شنة فاطمة ، دور الرقابة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي، مذكرة ليسانس ، ورقة ، 2011، ص43

يوضح هذا الجدول انخفاض شديد في مجموع الضرائب ما بين 2001 - 2005 نظرا لانخفاض أسعار البترول و هذا رغم تزايد مهم بنسبة 15 % من الضرائب العادية ، و في نفس الفترة ، و هذا الانخفاض في إيرادات المحرقات أثر على التجارة الداخلية و الخارجية، مما إلى خلق ندرة عامة و تدهور كبير في الأوضاع الاقتصادية ، بحيث أدى هذين العاملين إلى تطوير سوق الموازنة التي كانت بعيدة عن أي مراقبة ، و التي أدت إلى تطور التهرب الضريبي.¹

رابعا: الأسباب الإدارية .

تمثل الإدارة الضريبية السلطة التنفيذية التي تقع على عاتقها عبء وضع القوانين موضع التطبيق السليم بما يكفل حماية القانون وحسن تطبيقه ، كما ان الإدارة الضريبية وبحكم تماسها المباشر العملي مع الواقع الضريبي ، فهي مسؤولة عن اقتراح التعديلات والتشريعات الضريبية ، فهي بذلك توائم بين الجانب النظري

¹شنة فاطمة ، نرجع سابق، ص43.

والعملي ، اي التشريعي والتنفيذي ، اذ تعبد الطريق أمام المشرع الضريبي لبلوغ أهداف الضريبة المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية ، فضلا عن اهداف اخرى .

إن ضعف الإدارة الضريبية وعجزها عن كشف وسائل التهرب يعد من الأسباب الهامة التي تحفز المكلفين على التهرب الضريبي ، فالمكلف وقبل قيامه بعملية التهرب ، سيفكر مليا في إمكانية اكتشاف تهربه ، ومتى ما وصل إلى قناعة بأن ما سيقدم عليه سوف يكتشف فانه بالتأكد لن يقوم به . ومن ابرز العيوب الإدارية التي تؤدي إلى التهرب الضريبي :

ج- تعدد طرق تحصيل الضريبة: تعددت الطرق التي يتم بموجبها تقدير ضريبة الدخل، فنلاحظ تتبع الهيئة العامة للضرائب طريقة الإقرار، إذ يتم تقدير الدخل على أساس الإقرار الذي يجب أن يتقدم به المكلف ذاته أو يكلف به شخص آخر (إقرار الغير) قبل اليوم الأول من حزيران من تلك السنة التقديرية إذا لم يتطلب تاريخ التبليغ كما يتطلب منه تقديم إخطار خطي وإحدى طرق النشر ولمدة (21) يوما من تاريخ التبليغ ، في حالات أخرى من حين يتم الاعتماد في التقدير على طريقة مسك السجلات المحاسبية ، إذ يتم بموجب هذه الطريقة تقدير الضريبة على المكلفين الخاضعين النظام مسك السجلات المحاسبية رقم (2) لسنة 1980 .

وفي أحيان أخرى تلجأ الهيئة العامة للضرائب إلى إتباع طريق التقدير الإداري في تقدير الضريبة ، ويتم هذا التقدير على أساس تخمينات السلطة المالية دون الاعتماد على ما يتقدم به المكلف من إقرارات أو سجلات محاسبية وفي جانب آخر نجد الهيئة العامة للضرائب تعتمد على طريقة المظاهر الخارجية التي يحددها القانون والتي تعتمد على القرائن والأدلة والتي لا تستند إلى المقدرة الحقيقية للمكلف .

د- التقدير الذاتي : يعد أسلوب التقدير الذاتي الذي يعد من الأساليب الحضارية . فقد اعتمد من قبل الإدارة الضريبية في اليابان منذ عام 1947 الذي يستند على الإقرار الذي يقدمه المكلف والمدعوم بالحسابات الختامية لمجمل أعماله ، انطلاقا من وعيه بالمسؤولية في دفع الضريبة والمعروفة بالقانون الضريبي . وفهمه بالشكل الصحيح ، والطريقة المحاسبية لحساب الدخل الضريبي . كذلك يعتمد هذا على قوة مبدأ الالتزام الطوعي للمكلف في تأديته للواجب الوطني في تسديد دين الضريبة المتحقق من مزاولته لإعماله ومدى متانة الثقة الموجودة بين المكلف والإدارة الضريبية ، التي يتحول عملها من تقدير إلى تزويد الممول بالمعلومات وسبل التوعية وتحول دور الضريبة من كونها جباية إلى اعتبارها خدمة للمجتمع .

إذ تعتمد الإدارة الضريبية على الإقرار في ربط الضريبة والوصول إلى الدخل الحقيقي الناجم للمكلف وبالتالي تحديد مقدار الضريبة، يأتي هذا بعد تولي المكلف عملية تحديد دخله وتقدير الضريبة المستحقة عليه وبيان ذلك مسبقاً في الإقرار الذي يقدمه.

تعددت التعاريف التي أوردها كتاب المالية العامة وكتاب المحاسبة الضريبية التقدير الذاتي ، بل حتى في القوانين الضريبية المنظمة للعمل الضريبي والتي تستخدم التقدير الذاتي في عملية التحاسب الضريبي ومنها القانون الضريبي الأردني . عرف " رمضان " التقدير الذاتي على انه عبارة عن كشف سنوي معين تقوم الإدارات الضريبية بتقديمه للمكلفين (التقدير) يقدموا فيه جميع المعلومات التفصيلية من دخولهم الخاضعة للضريبة ومعلومات عن حالتهم الاجتماعية والنفقات الشخصية مع صك بمقدار الضريبة.

ج- عدم دقة حصر المكلفين : يقصد بعملية حصر المكلفين (تحديد الأشخاص الخاضعين للضريبة وتدوين أسمائهم في سجلات الإدارة الضريبية وتعبير دقة الحصر عن مدى نجاح الإدارة الضريبية في تطبيق القانون الضريبي ، ومدى نجاحها في عدم إتاحة الفرصة للتهرب من دفع الضريبة ، وعلى العكس من ذلك إذا لم تكن عملية الحصر بالمستوى المطلوب فإنها تكون دافعا للتهرب الضريبي .ولهذا لا بد من وجود سجل ملاك متطور ومزود بالجوانب التكنولوجية .

د- انخفاض مستوى الدعم المادي والمعنوي: يعتمد الموظف في الدرجة الأساس في تدبير شؤون حياته على ما تقدمه له الدولة من رواتب ومكافآت مادية أو معنوية يواجه بها متطلبات حياته ، وما دامت هذه المزايا ولا سيما المادية منها تمثل المورد المالي الملموس للعمل الوظيفي والأساس الذي يعتمد عليه الموظف في تسيير أموره الحياتية لذا ينبغي أن نؤكد الاهتمام بهذا الجانب وعدم إهماله مطلقاً وإعادة النظر في تحديده وتعديله في ضوء الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فيه . وعلى العكس من ذلك فان الوظيفة العامة برمتها تكون عرضة للإخطار المحيطة بها وفريسة للإمراض الفتاكة التي تنتهش جسدها وكلها آفات شرسة يتعدى أثرها الضار النطاق الوظيفي ليتغلغل إلى جزينات الحياة الاجتماعية .

ومن منطلق أن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية (الإدارة) يكملان بعضهما البعض فانه لا خير في التشريع مهما أحكمت صياغته ، إلا إذا كانت الإدارة قد وضعت في مكانها الطبيعي بالتقدير اللائق بها. ولهذا ذهبت اغلب دول العالم المتقدمة منها على وجه الخصوص إلى رفع شأن رجال الضرائب بالتأكيد على دعمهم من الناحية المادية والمعنوية لدرجة أصبحت وظيفتهم من أرقى الوظائف في الدولة . هناك نتائج خطيرة يمكن أن تترتب على انخفاض مستوى الدعم المادي والمعنوي منها عزوف ذوي الاختصاص عن الالتحاق بالإدارات

الضريبية واستقالة من كان يعمل بها لشعورهم بعدم وجود مكافآت مجزية ، ناهيك عن عدم قدرة الكثير من الموظفين على مقاومة الإغراءات المادية التي تعرض عليهم من قبل المكلفين كمقابل لمساعدتهم على التهرب من الضريبة دون محاسبة وهو ما يؤدي إلى خسارة الدولة مبالغ طائلة.

هـ - **ضعف وسائل الرقابة:** وهي ضعف قدرة الإدارة الضريبية على اكتشاف حالات التهرب التي يرتكبها بعض المكلفين مما يدل على وجود ضعف في هذه الإدارة ويشجع في الوقت نفسه المكلفين الآخرين للسير بالأسلوب نفسه طالما ثبت لديهم وجود عجز علمي لبعض المخمنين أو القائمين على الرقابة الضريبية مما يدفع إلى التفنن الاستتباب الخدع للآفات من الضريبة وان الطعن غير المسبب أو المقنع لدفاتر المكلف وسجلاته والرفض لأسباب شكلية وواهية وعدم الاستناد الأدلة مادية التقدير حجم وعاء الضريبة يؤدي إلى دفع المكلف لإتباع أسلوب التهرب الضريبي .

و- **الفساد الإداري:** الفساد هو احد المنافذ المستخدمة من قبل المتهربين عن طريق عدم إدراج أسمائهم في السجلات لدى الإدارة الضريبية. ومن بين الأسباب التي تؤدي إلى الفساد الرواتب المنخفضة للموظفين في الهيئة العامة للضرائب ، فضلا عن غياب التصريح والإعلان الذي من الممكن ان يجري دون اللجوء إلى الوسطاء مثل الإهمال في مادة الضريبة على الدخل¹.

خامسا: الأسباب الأخلاقية.

ويقصد بالأسباب الأخلاقية المستوى الأخلاقي ودرجة الوعي الوطني والثقافي السائد في الدولة، فكلما كان هذا المستوى مرتفعا لدى الأفراد كلما كان هؤلاء الأفراد يتمتعون بشعور عال بالمسؤولية، وبحب متنام للمصلحة العامة، وسعي حثيث نحو أداء واجباتهم التي تحددها الأنظمة والقوانين نحو الجماعة، والتي تأتي في مقدمتها قبولهم بأداء واجب الضريبة باعتبار أن ذلك إحدى طرق المحافظة على كيان الدولة والمساهمة في رقيها وتقدمها بل ومساعدتها في تقديم أفضل الخدمات إلى كل أفراد المجتمع. (مقارنة مع فرنسا)².

أن الجانب السوسولوجي له تأثير كبير في طبيعة التصرفات الاجتماعية وفي مجال الضرائب نجد أن غياب الوعي الثقافي بأهمية الضرائب وما تشكله من دور في سياسة الإنفاق العام، نجد أن معظم دافعي الضرائب يحجمون عند دفعها بسبب تنامي الشعور لديهم بأنهم يدفعون مبالغ للدولة تفوق حجم المنافع الذي

¹ احمد كريدي مالك، **التهرب الضريبي ووسائل مكافحته**، مذكرة لنيل شهادة البكالوريوس، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2017، ص 17. و ص 20.
² و هبة، مرجع سابق، ص 7.

يحصلون عليها، كذلك قد يلجأ المكلف القانوني بالضريبة إلى عدم دفعها إذا ما تم إنفاق هذه الأموال الضرائب) في مجالات غير مفيدة لأبناء المجتمع وهو ما يعزز حالات التهرب منها .

هذا ويلاحظ أن باستطاعة الفرد أن يتمتع بالخدمات التي توفرها الدولة دون أن يتكبد أية مبالغ في سبيل توفيرها انطلاقاً من مبدأ الشراكة في تحمل الأعباء العامة، وهو ما يعرف بالعامل السيكولوجي أي ذاتية الفرد والباعث المحرك لديه في عدم الانصياع والتقييد بتنفيذ القوانين وتغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.¹

المبحث الثاني: طرق وأثار التهرب الضريبي ووسائل مكافحته.

المطلب الأول: طرق التهرب الضريبي.

أولاً: عن طريق المعاملات المحاسبية.

يعتبر هذا النوع من التحايل بالإضافة إلى الأساليب السالفة الذكر إحدى الطرق التي يلجأ إليها المكلف من أجل التملص من دفع الضريبة، بحيث أنه يقوم بالتلاعب المحاسبي وذلك إما بتضخيم التكاليف أو بتخفيض الإيرادات أو بهما معاً، باعتبار أن المحاسبة قاعدة للرقابة من طرف الإدارة الجبائية، فالقانون الجزائري ألزم الأفراد بموافاة مصلحة الضرائب بالتصريحات الخاصة بشيرون فيها إلى جميع المبالغ والأرباح التي حققها المشروع التجاري أو المشروع الصناعي خلال السنة المالية وتدعم هذه التصريحات بالوثائق اللازمة والضرورية التي تثبت ذلك في الآجال المحددة قانوناً (القوانين، السجلات التجارية).²

وبالتالي فإن التشريعات لما أوجبت على المكلف مسك محاسبة شاملة ومقنعة بصورة واضحة، فالممول أو المكلف دائماً نجده يبحث عن وضع لمطابقة القيود المحاسبية فيما بينها وبين المستندات الثبوتية المضللة من ناحية أخرى، أي أنه يلجأ إلى تقديم إقرار ضريبي استناداً إلى دفاتر وسجلات وحسابات مصطنعة مخالفة للدفاتر والسجلات الحقيقية، مثل: اصطناع أو تغيير فواتير الشراء أو البيع أو توزيع الأرباح على شركاء وهميين بقصد التقليل من الإيرادات وزيادة في النفقات أو اللجوء إلى إتلاف وإخفاء الدفاتر والسجلات والمستندات قبل انقضاء الأجل المحدد للتقادم دين الضريبة ومن هنا يستنتج أن التحايل عن طريق العمليات الحسابية يتم بطريقتين:

¹ فوزي عطوي، المالية العامة (النظم الضريبية وموازنة الدولة)، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003، ص 279.

² براهيمى سمية، بلعاش ميادة، مساهمة المراجعة الجبائية في مكافحة الغش والتهرب الضريبي لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات، العددان 67 ، 68 ، بحوث إقتصادية عربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2014، ص 234.

أ- تضخيم الأعباء والتكاليف الجبائية والمحاسبية يقوم المكلف بخصم الأعباء والتكاليف الجبائية والمحاسبية بحيث تطرق إليها المشرع الجزائري في القسم الأول من الباب الثالث من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وذلك تحت عنوان " التكاليف الواجب خصمها".

ب- هناك بعض من الممولين الذين يستغلون هذا الحق وذلك بإدخال المبالغة في تقدير تكاليف ليست لها علاقة بالنشاط الممارس من طرف المكلف وذلك بهدف تخفيض الأساس الخاضع للضريبة. ومن بين الأساليب التي يلجأ إليها المكلف:

1. تسجيل العمال الوهميين: يلجأ المكلف إلى تسجيل أجور عمال لا وجود لهم في الوثائق المحاسبية بحيث تؤدي هذه العملية إلى تضخيم الأعباء ، كنتيجة عكسية تؤدي إلى خفض نسب الضرائب، كما يمكن أن يكون المستخدمين أو العمال موجدين في الواقع إلا أنهم يشغلون مناصب ثانوية لتضخيم رواتبهم. مثل: تسجيل عون إداري في منصب رئيس مصلحة أو مدير تجاري.

2. التكاليف العامة غير المبررة: يسمح المشرع للمكلف بخصم الأعباء بشرط أن تكون لها علاقة بنشاط المؤسسة. كما يشترط أيضا أن تتعلق هذه الأعباء بالتسيير العادي للمؤسسة وأن تكون مبررة بالوثائق اللازمة، كما يجب أن تعبر عن تخفيض في المحصول الصافي للمؤسسة لكن المكلف لا يعمل بهذه الشروط فيسجل أعباء خارج نشاط المؤسسة من أجل خلق أعباء غير مرتبطة بالمؤسسة. مثل: صيانة سيارة خاصة لأحد مسيري المؤسسة وتسجيل نفقات باسم المؤسسة .

3. تقنية الإهلاكات: يقصد بالإهلاك النقص التدريجي الذي يصيب الموجودات الثابتة لدى المؤسسة مع مرور الزمن ويعتبر عبء من الناحية المحاسبية، وبالتالي فهو يعد من نفقات الإستغلال، لذلك المشرع الجزائري سمح للمكلف بالضريبة خصمه من الأرباح المحققة مقترنا بذلك الشروط التالية :

✓ الإهلاك يمس بالأصول الثابتة.

✓ أن تكون هذه الأصول محل الإستغلال.

✓ أن لا تتجاوز مجموع الإهلاكات القيمة الإسمية للأصول.

✓ أن تقيد الإهلاكات محاسبيا.

كما أن المشرع لم يقدّر بتحديد معدل الإهلاكات بل يمكن للمؤسسة بإعتقادها لمعدل معين يطبق لإهلاك الأصل من أصولها الثابتة فلا يمكن أن تتجاوز قيمته الإسمية.

يقوم المكلف بالتلاعب في النسب الواجب تطبيقها فيحاول رفعها أو يطبق معدلات لا تتعلق بالأصول المهلكة، فبدلا من أن يحسب ثمن الشراء بإستثناء الرسم (HT) يقوم بإضافة الرسم (TTC) إلى ثمن الشراء،

كما يمكن التصرف فيها ويمكن أن يلجأ المكلف أيضا إلى إضافة قيمة الإهلاكات لأصول تم التصرف فيها أو سبق إهلاكها.¹

(ثمن الشراء + TVA) X معدل الإهلاك.

ثانيا: عن طريق التحايل المادي.

يعتبر التهرب الضريبي عن طريق التحايل المادي أقل فعالية من التهرب عن طريق التحايل القانوني، وهذا التحايل يتمثل في عدم التصريح القانوني للمواد والمنتجات والأرباح التي تدخل في احتساب الإقتطاع الضريبي، بحيث أن المكلف يقوم بتغيير واقعة مادية بطريقة غير قانونية، أي أن هذه الصورة من التحايل تتم عن طريق إخفاء المكلف بالضريبة للسلع والمنتجات والمواد الخاضعة للضريبة وجعلها بعيدا عن مراقبة إدارة الضرائب.

أشار المشرع الجزائري إلى هذه الصورة ضمن أغلب القوانين التي لها علاقة بالضرائب وذلك في المواد 5 / 533 من قانون الضرائب غير المباشرة² التي نصت على: «القيام بأي وسيلة كانت لجعل الأعوان المؤهلين لإثبات المخالفات القانونية أو التنظيمية التي تضبط الضرائب غير المباشرة، غير قادرين على تأدية مهامهم»، والمادة 1/ 118 من قانون الرسم على رقم الأعمال³ والتي نصت على «إخفاء أو محاولة إخفاء من قبل أي شخص للمبالغ والحواصل التي ينطبق عليها الرسم على القيمة المضافة الذي هو مدين بها ولاسيما منها عملية البيع بدون فاتورة»، والتي تفيد أن الإخفاء من قبل أي شخص لمنتجات تطبق عليها الضرائب أو الرسوم يعد من قبيل الطرق الإحتيالية، كما اعتبر المشرع الجزائري أن الإخفاء يمكن أن يكون جزئيا ويمكن أن يكون كليا وبتناوله فيما يلي:

أ- الإخفاء الجزئي: يكون الإخفاء جزئيا عندما يقوم المكلف بإخفاء لجزء من بضاعته أو سلعة التي تكون من المفروض خاضعة للضريبة وذلك من أجل إعادة بيعها في السوق السوداء، كإخفاء بضائع مستوردة بهدف التخلص من الرسوم الجمركية والضريبة معا. كما يظهر هذا الإخفاء أيضا عندما يقوم المكلف بالإعلان عن قيمة أقل من القيمة الحقيقية للضريبة وإخفاء أملاكه بصفة جزئية، كحالة المكلف الذي صدر في حقه أمر بالحجز على أمواله حتى تستوفي الإدارة الجبائية الضريبة الصادرة في حقه من ثمن بيع الأموال المحجوزة فيقوم المكلف في هذه الحالة من تدبير إفساره عن طريق إخفاء أمواله .

¹بوزرورة حيزية، بوزيدي كاهنة، مرجع سابق، ص39-40.

²المادة 533/5، من الامر رقم 76-104، المؤرخ في 9 ديسمبر 1976.

³المادة 1/ 118 من قانون الرسم على رقم الأعمال.

توجد حالات أخرى أين يعتمد فيها المكلف عند تحاييله على البيع والشراء نقدا ودون فواتير في جزء من نشاطه. كما يمكن له أن يقوم بالتحويل المباشر للأموال العقارية والممتلكات الموروثة من غير التصريح بها، كالتصرف الذي يقوم به المكلف في جزء من أمواله للورثة قبل وفاته، حيث يقوم بإخفاء بعض أموال الشركة خاصة المنقولة منها، حيث يتم بعد توزيع الميراث التصرف فيها دون علم الإدارة الجبائية.

ب- الإخفاء الكلي: يقصد به تخلص المكلف من الضريبة المستحقة عليه بصورة كلية وذلك بالاستعانة بمختلف وسائل الغش والاحتتيال . وهناك صور ووسائل يلجأ اليها المكلف للتخلص من العبء الضريبي بصورة كلية منها إخفاء جميع الدخل الذي تحقق له في سقة معينة عن الإدارة الضريبية ، او أن تقوم المنشأة بإخفاء جميع فوائد التأخير التي حصلت عليها من قبل عملائها الذين تأخروا عن سداد الديون المستحقة عليهم والذين دفعوا هذه الفوائد مقابل هذا التأخير سواء أكانت هذه الفوائد قانونية ام اتفاقية.

وهناك الكثير من الذين يزاولون التجارة في بيع العقارات فالكثير من هؤلاء التجار يقومون بشراء وبيع العقارات دون أن يتم إعلام الهيئة العامة للضرائب أو دائرة التسجيل العقاري بذلك كي لا يدفعوا الضريبة على الأرباح المتحققة من جراء المتاجرة بالعقار أو أي شيء مشابه لتلك العملية ، إن يلاحظ أننا أمام حالة تهرب كلي وذلك لعدم إدخال أسماء أو عمليات متاجرة هؤلاء التجار في قائمة التحاسب الضريبي في الهيئة العامة للضرائب ودائرة التسجيل العقاري . ويترتب على هذا النوع من التهرب آثار سلبية خطيرة لأنه يضيع على الخزنة العامة أموال طائلة ويقفل من الدور المالي لدائرة الضريبة في تمويل التنمية التي تسعى إليها أكثر البلدان بشكل عام ولا سيما البلدان النامية وتمويل الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها بشكل خاص.¹

ويعتبر إحتيالا ماديا قيام المكلف بالضريبة بعرقلة الأعوان الإقتصاديين المؤهلين لإثبات المخالفات القانونية أو التنظيمية، مما يجعلهم غير قادرين على القيام بعملهم، ولقد تناولت المادة 5 / 533 من قانون الضرائب غير المباشرة هذه الحالة من التدليس (لقد أشرنا إلى هذه المادة سابقا)، بينما قانون الرسم على رقم الأعمال لم يعتبره كذلك ولا تسري عليه أحكام التهرب الضريبي إلا إذا أمكن تقدير أهمية التدليس .

نجد كذلك المادة 1 / 122 من قانون الضرائب على رقم الأعمال التي نصت على « يعاقب بغرامة جبائية يتراوح مبلغها 1.000 و 10.000 دج. ، كل من يجعل الأعوان المؤهلين لمعاينة المخالفات المتعلقة بالتشريع الجبائي، في وضع يستحيل عليهم فيه أداء وظائفهم. وتكون هذه الغرامة خارجة عن تطبيق العقوبات الأخرى المنصوص عليها في النصوص السارية المفعول. كلما كان تقدير أهمية التدليس ممكنا».²

¹ علي فاتح خلف، التهرب الضريبي، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد 8، العدد 3، 2018، ص 264.

² 122 / 1 من قانون الضرائب على رقم الأعمال.

- قد تناولت هذه الحالة من التدليس، كما حددت مبلغ الغرامة لمرتكبها. أما في فقرتها الثانية نلاحظ أن المشرع قد ربط تطبيق هذه الغرامة بشرط أن يكون تقدير أهمية التدليس ممكنا.
- ومن هنا سنحاول تقديم بعض الأمثلة للتحايل المادي في الجزائر سواء كان هذا التحايل جزئيا أو كليا، والهدف من ذلك هو معرفة هذه الصورة من التحايل بصفة واضحة.
- مثال 1-: المكلف بالضريبة يصرح بنشاط تجاري يمارسه مع إخفائه لنشاط آخر كأن يكون له متجران ولا يصرح بإدارة الضرائب إلا بأحد المتجرين، والكثير من التجار يستعملون محلا تجاريا صغيرا كواجهة تسمح لهم بالحصول على قاعدة تجارية، في حين تكون لهم محلات أخرى لا علم للإدارة الجبائية بوجودها.
- مثال 2-: كأن يتم إنشاء مصانع صغيرة في أماكن معروفة أو محلات لإيداع البضائع أو التخلص من الضريبة من دون استعمال الفواتير وهذا ما يعرف قانونا بعدم التصريح بالنشاط.
- مثال 3-: توزيع الأرباح على شريك أو شركاء وهميين بقصد تخفيض نصيب المكلف من الأرباح .
- مثال 4-: ورشة لصناعة الملابس النسيجية تصرح بنسبة خسارة قدرها 90 بالمائة على شكل فضلات ومهمات في حين النسبة العادية 10 بالمائة فالفارق إذن يكون محل صفقة بين صاحب الورشة وصانعي الأغذية .
- مثال 5-: المكلف عادة ما يقوم بتقديم البيان الضريبي السنوي بالاستناد إلى دفاتر وسجلات أو حسابات أو مستندات مصطنعة متضمنة بيانات تخالف ما هو ثابت في الدفاتر والسجلات الحقيقية التي أخفاها¹.

ثالثا: التهرب الضريبي عن طريق التحايل القانوني.

التهرب عن طريق التحايل القانوني بالإضافة إلى أسلوب التحايل المادي الذي يعمل على إرساء الاقتصاد غير الشرعي بعيدا عن المراقبة والذي يكون بمبادرة من المكلف والجهود الذي يبذلها من أجل التهرب من دفع الضريبة سواء كليا أو جزئيا، نجد أسلوب آخر يتمثل في التحايل عن طريق عمليات قانونية بحيث أنه صنف ضمن أحد الأشكال الأكثر خطورة في الجزائر، كما أنه يعتبر الأسلوب الأكثر استعمالا وتنفيذا والأرقى تقنية.

يتم التحايل القانوني عن طريق استغلال الثغرات الموجودة في النظام الجبائي لصالح المكلفين الذين يستعينون بأهل الخبرة والاختصاص لاستنباط طرق التحايل مستندين بذلك إلى النصوص القانونية ويتجلى في ذلك إلى إيجاد حالات قانونية تسمح للمكلف بالضريبة الاستفادة من مزايا ليس له الحق في الاستفادة منها وذلك من خلال وضعية قانونية مخالفة للوضعية القانونية الحقيقية التي كانت عليه، وهذا ما أكده الفقيه Bruno في

¹لابد لزرق، ظاهرة التهرب الضريبي وانعكاساتها على الاقتصاد الرسمي فب الجزائر-دراسة حالة ولاية التيارت-مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2018، ص98.

تعريفه بحيث أنه قال : التحايل القانوني هي تلك العملية التي من خلالها يتم خلق وضعية قانونية مخالفة للوضعية القانونية الحقيقية.¹

ومن هنا فإن التحايل القانوني يتحقق وفق شكلين أساسيين:

أ- **التكييف الخاطئ للعمليات القانونية:** ينصب هذا النوع من التحايل عن طريق التطبيق الخاطئ لبعض العمليات في محاولة تبرير نشاط ما خاضع للضريبة وراء نشاط آخر بحيث أن المكلف يقوم بتزييف واقعة أو حالة قانونية خاضعة للضريبة إلى وضعية أخرى مشابهة لها وذلك بجعلها معفاة من الضريبة أو خاضعة لسعر ضريبي أقل. كقيام المكلف بالأعمال التالية:

1- دخول المكلف في نظام الإعفاءات، كتوزيع أرباح الشركات على المساهمين في شكل رواتب وأجور لينخفض معدل الضريبة.

2- كما يمكن أيضا التلاعب أو التهرب عن طريق التعديل في برنامج الكمبيوتر نفسه أو القيام ببناء كمبيوتر كامل، بحيث يصبح هذا البرنامج يعمل بطريقة تحقق أغراض المحتال، ولكن تعتبر هذه الطريقة صعبة الاستخدام وغير منتشرة لأنها تحتاج إلى مهارات كتقنية في البرمجة وعلم الكمبيوتر.²

3- قيام المكلف بتمرير حالة البيع على أساس أنها هبة وذلك من أجل التخلص من دفع حقوق التسجيل.

4- ج- قيام المكلف بإشهار إفلاسه من أجل التهرب من دفع الضريبة بعد أن يقوم بتسجيل ممتلكاته باسم أولاده.

ب- **التحايل عن طريق عمليات وهمية:** يلجأ المكلف بالضريبة إلى إستغلال الثغرات الموجودة في القانون من أجل الإفلات من دفع الضريبة، بحيث أنه يقوم بتركيب عمليات وهمية تهدف إلى التخلص منها، ويستعمل هذا النوع من التحايل غالبا في مجال الرسم على القيمة المضافة (TVA) والذي يتمثل في إنشاء فواتير مزيفة لعمليات البيع والشراء من طرف المكلف الذي يستطيع من خلالها الإستفادة من حق خصم الرسوم على المشتريات..

بحيث أن المكلف يلجأ إلى إنتهاج مثل هذه التقنية ضنا منه أن التحقيقات الجبائية تقوم على مطابقة القيود المحاسبية للوثائق التبريرية المقدمة، ولأجل ذلك فالمتهربين يقومون بتأسيس نظام تهرب قائم على كتابات

¹ قرموش ليندة، **جريمة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 41.

² البريم محمد نور الدين، **حوكمة الشركات ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي**، دراسة ميدانية على الدوائر الضريبية في غزة، قدمت هذه الرسالة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2016، ص 49.

حسابية متناقضة فيما بينها وتبريرها بفواتير وهمية وهذا ما يسمح بالإستفادة من تخفيض الرسم على القيمة المضافة الخاص برقم الأعمال.

ومن بين صور هذا التهرب نجد:

مؤسسة (أ) تشري من مؤسسة أخرى (ب) بضاعة بدون فاتورة، وبثمن أقل من الثمن المعمول به في السوق، بينما المؤسسة (أ) تتعامل مع مؤسسة أخرى وهمية تمنحها فاتورة بأسعار باهضة مع الإفراط في تسجيل مبلغ تكاليف النقل والرسم التي لم تدفع أصلا، بعد ذلك تدفع المؤسسة (أ) صكا بنكيا للمؤسسة الوهمية التي تتقاضى قيمتها شكليا وتعيدها نقدا لمسيرى المؤسسة (أ) مقابل حصولها على عمولة. هذه التلاعبات تسمح للمؤسسة (أ) بتبرير سعر التكلفة المرتفع لمشترياتها والذي يمكنها من تخفيض ربحها الخاضع للضريبة على أرباح الشركات والأرباح المقتطعة بضريبة الدخل.

بالإضافة إلى ذلك فإن شراء بضاعة برسم للخصم قابل للتعويض إذا كانت الرسوم السابقة Amont تفوق الرسوم اللاحقة Avast فالفارق بين سعر البضاعة المسجل في الفاتورة المزورة وسعرها الحقيقي المدفوع للمؤسسة الوهمية والذي يخرج من خزينة المؤسسة (أ) يعفي من كل إقتطاع، وقد تعمد إلى تصدير نفس البضاعة والتي لم تدفع لاسمها طمعا في تعويضها باعتبار أن التصدير معفي من كل إقتطاع.¹

المطلب الثاني: اثار التهرب الضريبي.

تلجأ الدولة إلى الضريبة لتنفيذ سياستها المالية و الاقتصادية و الاجتماعية كونها الوسيلة الهامة و الوحيدة لتمويل الخزينة العامة و كنتيجة للإخلال بالواجب الضريبي من طرف المكلفين و تهريبهم من دفع المستحقات الضريبية و عدم وجود نظام ضريبي كفاء لتحصيلها ظهر التهرب الضريبي محدثا آثارا سلبية قللت من الموارد المالية للدولة فأصبح يشكل عائقا أمام الأهداف الإستراتيجية كما أنه لا يحقق المساواة و العدالة الضريبية بين المكلفين بالضريبة. ضف إلى ذلك تضطر الدولة إلى فرض ضرائب جديدة لتغطية كل المشاريع و النقص الحاصل في الخزينة من جراء التبرو عليه يمكن للتهرب الضريبي أن يفضي إلى بعض الآثار السيئة من النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و المالية .

أولاً: الآثار الاقتصادية.

تحتل الضريبة مكانة مالية هامة في الدولة و هذا راجع إلى الدور الفعال الذي تؤديه في الحياة الاقتصادية، لذلك فإن التخلص منها له عدة انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني تتمثل فيما يلي :

¹بوزرورة حيزية ،بوزيدي كاهنة، مرجع سابق ص36.

أ- خدمات القطاع العام و الفساد: إن من نتائج النمو المتزايد في حجم الاقتصاد الأسود هو انخفاض عائدات الدولة و التي بدورها تؤثر على كمية و جودة السلع و الخدمات التي يقدمها القطاع الحكومي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الضريبة في القطاع الرسمي و الذي غالبا ما يصاحبه تدهور في جودة و كمية السلع العامة، إضافة إلى تفشي سوء الإدارة كل ما سبق ذكره يعد الدافع القوي للانخراط في الاقتصاد الأسود.

ب- التأثير على المنافسة: إن المؤسسات التي تعمل على التخلص من العبء الضريبي تكون دائما في وضعية اقتصادية جيدة على عكس المؤسسات التي لا تتهرب من دفع الضريبة و بالتالي تستطيع عرض أسعارها التنافسية نظرا لإمكانياتها التمويلية الهائلة التي سمحت لها بتطوير جهازها الإنتاجي و كسب مكانة قوية في السوق .

ج- ظهور أزمة رؤوس الأموال: قيام المكلف بإخفاء رقم أعماله الحقيقي عن طريق الاكتناز و على شكل أوراق نقدية أو على شكل معادن كالذهب أو قيامه بفتح حساب بنكي خارج الوطن . كل هذه الطرق الهدف منها واحد هو التملص من الضريبة هذا العمل يعد إيجابيا بالنسبة له و لكنه سلبي بالنسبة للدولة لأنه يؤدي إلى إنقاص إيرادات الدولة و الإدارات العمومية و بالتالي إضعاف الاستثمار و عدم قدرة الدولة على القيام بالمشاريع الاقتصادية التي تقتضيها التنمية، و هذا يجعل الاقتصاد الوطني في حالة ركود مستمر مع ارتفاع نسبة البطالة و معدلات التضخم¹.

بالإضافة إلى أن التسديد عن طريق النقود السائلة يكون مفضلا على النقود الإعتبارية وذلك أن المبادلات البنكية سهلة المراقبة من قبل الإدارة الجبائية بإستعمال الصلاحيات القانونية وخصوصا حق الإطلاع لدى المؤسسات البنكية².

د- ارتفاع معدلات الضرائب: إن خلق ضرائب جديدة لتغطية النقص الموجود في الحصيلة 6 تسبب في وقوع الضغط الضريبي على المكلفين النزهاء و بالتالي هنا تغيب العدالة الضريبية والاجتماعية .

¹وردة بويمو، الآليات القانونية لمحاربة التهرب الضريبي في ظل الإجراءات الجبائية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، 2014، ص22.
²رحال ناصر، محاولة تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة ولاية الوادي)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2007، ص90.

هـ - إعاقة التقدم الاقتصادي: إن التهرب الضريبي ساهم بشكل كبير في ركود الإنتاجية و مثال على ذلك المستثمر الذي يسعى إلى تحسين مداخيله عن طريق خفض التكاليف و لتحقيق ذلك فإنه يمارس جميع الأساليب غير القانونية لتحقيق ذلك.¹

ثانياً: الأثار المالية.

يعتبر التهرب من دفع الضرائب عملاً غير قانوني ويعاقب عليه المكلفين ذلك لأن التهرب يؤدي إلى نقص حصيله الضرائب بالنسبة للخزينة العامة، ويترتب على ذلك خسارة الدولة الجزء مهم من الموارد المالية، مما يصعب عليها القيام بالإتفاق العام على أكمل وجه وتصبح غير قادرة وعاجزة على أداء واجباتها إتجاه المواطنين.. وينتج عن هذا العجز لجوء الدولة إلى وسائل أخرى تمويلية كالإصدار النقدي والدين العام بالإضافة إلى زيادة العبء الضريبي.

أ- الإصدار النقدي: هي عملية خلق نقود جديدة من العملة الوطنية وهو ما يعرف أيضاً بالتمويل بالتضخم دون مقابل من السلع والخدمات في السوق، وهذا من أجل تعويض العجز المسجل في الميزانية العامة نتيجة نقص الإيرادات بسبب التهرب الضريبية.

يؤدي التمويل بالتضخم إلى نتائج سلبية تمس بالاقتصاد الوطني والتي تتمثل في:

- 1- زيادة مفرطة للأسعار بصورة غير طبيعية.
- 2- إضعاف القدرة التنافسية الدولية للمنتج المحلي.
- 3- نقص القدرة الشرائية للمواطنين وتدهورها.
- 4- دتغير نمط الإستهلاك.
- 5- إنخفاض الصادرات في البلاد والذي يؤدي إلى قصور في الحصول على العملة الصعبة.²

ب- الدين العام: بسبب المأزق المالي الذي يخلفه التهرب الضريبي على الدولة الناتج عن أسباب سبق وأن ذكرناها من قبل، فإنه يجعلها تبحث عن حل من أجل القضاء على هذه الأزمة وذلك باللجوء إلى الاقتراض ظناً منها أن هذا هو الحل الأمثل، ولكن هذا التصرف يجعلها تدخل في مشكلة كبيرة إذ أنه يجعلها تقع في

¹وردة بومبو، مرجع سابق، ص23.

²طورشي ابراهيم، التهرب الضريبي وآليات مكافحته، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قصدي مرياح ، ورقلة، 2015، ص17.

المديونية، وتكون في تبعية اقتصادية. ولتوضيح الفكرة أكثر فإننا سنلجأ إلى تعريف الدين العام والآثار السلبية الناجمة عنه:

1- تعريف الدين العام: يمكن تعريفه بأنه المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة من الغير مع التعهد بردها إليه مرة أخرى عند حلول ميعاد استحقاقها وبرفع فوائد مدة القرض وفقاً لشروطه.

2- آثار الدين العام: يؤدي اللجوء إلى الدين العام باختلاف مصادره (داخلي أو خارجي) وباختلاف مدته (قصير أو طويل المدى)، وطريقة الاكتتاب (عام أو عن طريق الاكتتاب) إلى آثار سلبية تمس الاقتصاد الوطني ككل، ويمكن تلخيص هذه الآثار في :

✓ يعد الدين العام عبء على ميزان المدفوعات خاصة في حالة استعماله لأغراض استهلاكية بدل مشاريع استثمارية التي يجب اللجوء إليها من أجل تخفيف هذا العبء، مما يؤدي بالدولة للجوء إلى تدبير مورد مالي من أجل سداد قروضها.

✓ كما أن الدولة تفقد ثققتها فيها داخلياً أو خارجياً بسبب عدم قدرتها على سداد ديونها وتحميلها للأجيال القادمة وبالتالي عزوف الهيئات المالية والأفراد عن تقييم قروض لها. - إن عدم قدرة الدولة على تسديد ديونها يجعل الدول الأجنبية تتدخل في شؤونها وبالتالي خضوعها للتبعية الأجنبية أو فرض قيود اقتصادية على هذه الدولة.

✓ تقلص النشاط الإنتاجي لأن الأموال المقرضة للدولة تكون لها فوائد وكذا ضمان سدادها.

✓ تهدف الدولة إلى ترقية التجارة الخارجية وذلك من خلال فتح الأسواق العالمية، من خلال تصدير منتجاتها الوطنية لجلب العملة الصعبة، لكن المشكلة التي تكمن في الجزائر والبلدان النامية الأخرى تعتمد على تصدير الموارد الأولية بأسعار متدنية واستيراد سلع التجهيزات بأسعار مرتفعة، لتلجأ الدولة إلى الخزينة العمومية لتعويض النقص مما يؤثر سلباً على التجارة الخارجية نفسها، وبالتالي تضطر الدولة لجلب رؤوس الأموال الأجنبية لتنشيط عملية التنمية الاقتصادية، ليبقى المكلف هو الحل الأخير باعتباره هو الممول الأساسي للخزينة التي يلجأ إليها لسداد النقص عن طريق الزيادة في سعر الضريبة أو فرض ضرائب جديدة فيزداد عبئها والدافع للتهرب الضريبي

✓ إن تراكم الديون على الدول النامية أصبحت في الوقت الحاضر تشكل أهم خطر فهو يهدد إقتصادياتها وكل ذلك يساهم في تقليص الإنفاق العام، بأنواعه الثلاثة (الإستثماري، التحويلي، الجاري):

-**الإنفاق العام الإستثماري:** وهو الإنفاق في المشاريع الإستثمارية كالصناعة والزراعة التي من شأنها تكوين رأس مال عيني للدولة وتساعد على تلبية مختلف حاجاتها.

-**الإنفاق العام التحويلي:** وهو الإنفاق الذي يؤدي إلى توجيه وتحويل عناصر الإنتاج

-**الإنفاق العام الجاري:** وهو الإنفاق الذي يؤدي إلى رفع إنتاجية العمل، وتحسين ظروف العملة.

ج- زيادة العبء الضريبي: تعيش الجزائر منذ الإستقلال إلى يومنا هذا مشكلة كبيرة إنعكست سلبيا على الخزينة العامة، إذ أن المكلفين من دفع الضرائب سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين دائما يلجؤون إلى التملص من دفعها الشيء الذي أدى إلى وجود عجز ونقص في الإيرادات العامة وتعطيل المشاريع التي تعود بالمنفعة على المجتمع الجزائري.

وأمام هذا العجز فالدولة دائما تسعى إلى تغطية هذا النقص وذلك إما عن طريق إرتفاع في أسعار معدلات الضرائب أو القيام بفرض ضرائب جديدة، وعليه فإن التهرب الضريبي يؤدي إلى الضغط الضريبي على المكلفين المداومين على دفع الضرائب ولا يستطيعون التهرب منها أو يستطيعون ولكنهم لا يقدمون على ذلك لحسهم الوطني مما ينتج عنه غياب العدالة الإجتماعية.¹

ثالثا: الأثار الاجتماعية.

يؤدي التهرب الضريبي إلى إضعاف روح التضامن بين أفراد المجتمع ، كما يؤدي إلى عدم المساواة بين المكلفين في تحمل عبء الضريبة ، إذ يتحمل البعض الضريبة بكاملها بينما يتخلص منها الذين تمكنوا من التهرب منها إلى عدم عدالة توزيع العبء الضريبي ،وتؤدي كثرة التهرب الضريبي لجوء الدولة إلى رفع معدلات الضرائب الموجودة أو إضافة ضرائب جديدة ، فيزداد العبء على من لم يتهرب من الضريبة ، لذلك تصبح الضريبة عاجزة عن تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع ، بالإضافة إلى ذلك تصبح الضريبة عامل إفساد أخلاقي من خلال البحث عن جميع الوسائل سواء المشروعة أو الغير المشروعة قصد التحايل و الإفلات من الواجب الضريبي.²

وتشمل الأثار الاجتماعية عدة نقاط اخرى تتمثل في:

¹بوزرورة حيزية،بوزيدي كاهنة، مرجع سابق ص47-48

²لعجال سميرة ، **التهرب الضريبي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ، تخصص التسيير الإداري للجماعات المحلية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2014 ، ص 14.

- أ- الإخلاف بإعادة توزيع المداخل بين أفراد المجتمع و زيادة التباين بين الطبقات على عكس الضريبة التي تهدف إلى تحقق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات بين أفراد المجتمع لرفع المستوى المعيشي بالنسبة للطبقات المتدنية و القضاء على الفوارق الموجودة و ذلك عن طريق إنقاص القوة الشرائية للفئات و تحويلها إلى الطبقة الفقيرة في المجتمع عن طريق الإنفاق العام لكن التهرب الضريبي أثر على قدرة الدولة في تحقيق ذلك .
- ب- إضعاف روح التضامن بين المواطنين مما يؤدي إلى عدم العدالة بين المكلفين كذلك لجوء الدولة إلى فرض ضرائب أخرى فيزداد العبء الضريبي و بالتالي تصبح الدولة غير قادرة على تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع. علاوة على ذلك انتشار الفساد الأخلاقي و المتمثل في البحث عن جميع الوسائل المشروعة كانت و غير المشروعة من أجل التهرب من الالتزام الضريبي .
- ج- تراجع الصدق في المعاملات الاقتصادية لانعدام الثقة بين المتعاملين فكل واحد منهم يعلم بما يقوم به الطرف الآخر من أعمال سيئة كالتزوير في المحاسبة، مما يترتب عنه عدم الراحة و الاطمئنان في منح قروض للزبائن. فالإدارة الجبائية قد تتدخل في أي وقت و تحمل الجميع المسؤولية بسبب التحايل و الغش مما يؤدي إلى عدم القدرة على أداء مستحقات الموردين و الذين يتابعون جبائياً.
- د- إن اعتماد الدول النامية بالدرجة الأولى على الضريبة لتمويل الخزينة العامة، يؤدي إلى فرض ضرائب و رسوم كبيرة على الأفراد مما يجعلهم يشعرون بالقهر و الاستغلال من طرف النظام الجبائي و يزداد هذا الشعور أكثر في حالة سكوت الدولة على تهرب الفئات ذات النفوذ، فضلا عن انتشار الرشوة و الفوارق الاجتماعية.¹

المطلب الثالث: طرق علاج التهرب الضريبي.

أن مسؤولية التهرب و تبعاتها تقع على المشرع المالي وعلى الإدارة المالية كما تقع على المكلف نفسه ، و تختلف وسائل مكافحة التهرب من الضريبة باختلاف النظام المالي في كل دولة كما تختلف من ضريبة الأخرى في النظام المالي الواحد ، و من أهم طرق مكافحة التهرب هي :

أولاً: إصلاح التنظيم الهيكلي للإدارة الضريبية .

بعد التهرب الضريبي ثمرة من ثمرات الخلل في هياكل التنظيم الضريبي ، و تخلفه هذه ظاهرة شائعة في البلدان المتخلفة و من المفروض أن تعمل تلك البلدان خصوصاً ، على إصلاح هياكلها التنظيمية ، ومنها الضريبية ، بإنشاء الأجهزة الضريبية المتخصصة ، و تقسيم العمل بينهما وتزويدها بالخبرات ، والأدوات والأفراد

¹يويمو وردة،مرجع سابق ،ص25.

أصحاب الكفاية المهنية ، وتزويدهم بأحدث الوسائل في المحاسبة الضريبية وتلقينهم أفضل الأساليب في التعامل مع الأفراد، وعقد الدورات التدريبية ، وإشراكهم في الندوات المالية والضريبية تحفيز الوعي الثقافي المتعلق بأعمالهم ، والاهتمام بأحوالهم الاقتصادية ، ولا شك أن هذا كله مرتبط إلى حد كبير بضرورة إدخال التحسينات ، والإصلاحات ، على الجهاز الإداري والمالي بعدها أجهزة التكامل في تسيير شؤون الدولة ، والأفراد ، ولعل أهم هذه الوسائل هي :

أ- استخدام جهاز الحاسوب في الدوائر الضريبية (مكننة الأجهزة الضريبية) : لا يمكن أخفاء مدى الخدمة الكبيرة التي قدمتها التكنولوجيا للجهاز الضريبي وقيامه بمهامه الكثيرة بسهولة وبدقة وكفاءة عالية، ناهيك عن سرعة الانجاز، إذ يتم الاعتماد على الحاسوب وأجهزة الحفظ المتطورة في تلافي عيوب الإدارة الفنية بعجزها عن اللحاق بالتوسع الكبير بأوجه النشاط الاقتصادي ، وتزايد عدد الممولين كما أتاح استخدام الحاسوب ، جمع البيانات كافة المتعلقة بالمولين والحصول على المعلومات اللازمة ، التي تعين متخذي القرار في بناء قراراتهم على أسس سليمة دون إلحاق الجور بالمكلفين أو الأضرار بالخزانة العامة مما يقلل فرص التهرب على الكثير من المكلفين.

وعلى الرغم من قلة الاعتماد على نظام الحاسوب بصورة كاملة في عمل الجهاز الضريبي وعدم استخدامه بالشكل المطلوب في تسهيل عمل الجهاز الضريبي والإفادة منه في تسريع فحص المعاملات الكثيرة التي ترد إلى الهيئة العامة للضرائب ، إلا أن ذلك أسهم في الحد في الكثير من حالات التهرب .

ب- تصميم نظام معلومات كفوء: بعد إن تبين أهمية استخدام الحاسوب لا بد من الإشارة إلى وجوب تصميم نظام معلومات منطور ذلك لما له من أهمية كبيرة في مجالات الحياة كافة وفي مجال التحاسب الضريبي خاصة، لأن التوسع الكبير والتطور السريع في مختلف الأنشطة يصاحبه زيادة في عدد الممولين ، والكم الكبير من البيانات والمعلومات مما يتوجب على الإدارة الضريبية اعتماد نظم معلومات متكاملة ومتطورة ، ويجب أن يستخدم الحاسوب استخدامة حقيقية وفعلية ، ومن موجبات هذا التوجه ، سعة قواعد البيانات ، وعجز الإدارة اليدوية عن التعامل مع هذا الكم الهائل من البيانات والمعلومات ، فضلا عن ما يوفره من وقت وتسريع في انجاز المعاملات ، كما أن له الأثر النفسي الذي يتردد بين أوساط المكلفين باعتقادهم انه لا يمكن لأحد أن يفلت من الضريبة بسبب اعتماد الحاسوب وفق برامج متطورة ، مما يقلل إلى حد كبير من حالات التهرب الضريبي.

ج- **دقة قواعد حصر المكلفين** : ومما لا شك فيه أن كفاية الإدارة الضريبية وفعاليتها تعتمد أساساً حصر وتمييز المجتمع الضريبي المخاطب بأحكام القانون الذي تختص بتنفيذه ، ومن الأهمية بمكان ضرورة تأكيد على ما يمثله هذا الدور ، من أثر بالغ للوقاية من التهرب ، فنجاح الإدارة الضريبية في هذا الخصوص يحد ويضيق من نطاق ظاهرة التهرب الضريبي . إذ تعد عملية الحصر الخطوة الأولى في تحديد المجتمع الضريبي كما انه مهما تميزت الوظائف الأخرى التي يقوم بها الجهاز الضريبي من دقة وكفاية وقدرة عالية فإنه لا يمكن أن تعالج أي قصور يشوب عملية الحصر ، وهذا ما يمكن ملاحظته من أن أغلب الدول لا سيما المتقدمة تركز اهتمامها بعملية حصر المكلفين في استخدام أفضل الوسائل وأكفئها بغية تحقيق النجاح لأداء هذه المهمة والقضاء على مختلف صور التهرب الضريبي.

د- **رفع مستوى الدعم المادي والمعنوي لموظفي الضريبة**: يعتمد الموظف بالدرجة الأساس في تدبير شؤون حياته العامة على ما تقدمه له الدولة من مخصصات مادية أو معنوية يواجه بها متطلبات حياته المختلفة لا سيما المردود المادي الملموس من العمل الوظيفي ، الأساس الذي يعتمد عليه الموظف في تسيير الأمور الحياتية والعائلية .ومن الطبيعي أن موظف الإدارة الضريبية كأبي فرد يرتبط حسن أدائه لعمله بمدى المقابل المادي والمعنوي الذي يحصل عليه ، وذلك لما يتركه هذا المقابل في نفسه من شعور بالتقدير والإحترام . لذلك يستلزم الأمر أن تتحقق للموظف الضريبي كافة العوامل التي تدخل في نفسه الرضا عن وظيفته وتحقق له سبل الحصانة الذاتية ، كي يؤدي عمله على الوجه المطلوب ، وهذا يتطلب تخصيص المقابل المادي الذي يكفيه لإشباع مختلف مستلزمات الحياة الضرورية ويمكن بذلك تجنب وقوعه ، في المغريات المقدمة له من بعض الممولين التي تسول لهم أنفسهم أخفاء أرباحهم عن أعين الإدارة الضريبية ومن خلال نواياهم السيئة ، وذلك ما يفقد الخزينة العامة أموالاً كبيرة كان من الممكن الاستفادة منها.

هـ- **نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع** : لا بد أولاً من الإشارة إلى أن عملية النهوض ورفع مستوى الوعي الضريبي عملية اجتماعية بالأساس تتطلب وقتاً وجهداً ، ذلك لأن التطور الاجتماعي بطبيعته تطور بطيء ومتدرج ، وإن أي جهد للتطوير يجب أن ينصب على تطوير الإنسان بعده محور عملية التنمية ، وإن التركيز على تطوير الأدوات الأخرى مثل القانون الضريبي والإدارة الضريبية والمقومات الأخرى أمور مهمة ولكن الأمر الأكثر أهمية هو عملية تطوير العنصر البشري .

ويتم ذلك بتعريف أفراد المجتمع بالضريبة وطبيعتها ومشروعيتها حق الدولة في تقاضيها ، ووجوه إنفاقها ، في اثناء أجهزة الإعلام المختلفة ، ولا يكفي إذاعة نشرات تذكيرية في الصحف اليومية ، ليقوم المكلفون بتقديم

أقراراتهم في الميعاد ، وسداد الضريبة في الوقت المحدد ، وذلك أن الشعور بالمسؤولية تجاه دفع الضريبة أمر لا يقوم فقط على الاعتبارات الموضوعية والفنية وحدها ، بل يستند إلى اكتمال الوعي الضريبي ، وتمتع أفراد المجتمع بروح الانتماء السليم إلى البلد ، فأى نظام ضريبي ليس نظام جامدة آلية ، بل هو نظام ، اجتماعي ، اقتصادي ، سياسي ، يستمد كيانه ومضمونه من روح المجتمع وعقيدته.

أن الوعي الضريبي، هو أن يقتنع كل مكلف بدفع الضريبة المترتبة عليه، وهذا الأمر لا يتطلب من أن يكون المكلف وحده يعرف الواجبات التي عليه ويدفع الضريبة، إنما هناك واجبات يجب على المجتمع والدولة القيام بها لنشر الوعي الضريبي ، وهنالك واجبات يجب على الإدارة الضريبية القيام بها بعدها الجانب المعني بتنفيذ القوانين الضريبية.

و-الوسائل الجزائية: أن تقرير عقوبات ضد الغش الضريبي مثل المصادرة أو الغرامة ولا شك أن التشديد بالعقوبة سيعمل على خفض حالات التهرب من الضريبة وخاصة إذا صاحب العقوبات المذكورة عقوبات بدنية كالحبس أو معنوية كإعلان أسماء المتهربين على الجمهور حيث تعد طرائق المعاقبة لمن يتهربون من الضرائب إجراء علاجية يهدف إلى ردع المتهربين، وعلى الرغم من تطبيق الوسائل الوقائية كلية التي تم تحديدها مسبقا ، فلم تتوصل كل الدول للقضاء على التهرب قضاء تامة ، فكل الدول تفرض جزاء على الخروج عن قانون الضرائب ، وهذا الجزاء قد يكون جزاء مالية بصورة غرامة ، أو جزاء بدنية كالحبس أو السجن .

وعلى الرغم من الاختلاف في تحديد الغرامة ، أو مدة الحبس للمتهرب ، لكنها ذات مضمون واحد تقريبا وكما يأتي :

- 1- تتخذ صورة عقوبة إدارية تمارسها الجهة المنفذة لقانون الضرائب ، ومثال ذلك مضاعفة الضريبة أو نسبة منها جزاء على عدم تقديم الإقرار أو التهرب بجزء من الدخل .
- 2- وقد تتخذ صورة عقوبة جنائية تختص بتوقيعها محكمة لأنها تتعلق بحق المجتمع كله .

ز- الوسائل الوقائية.

- 1- إلزام بعض الأشخاص باقتطاع دين الضريبة المستحقة على أشخاص آخرين عند المنبع وقبل دفع المال المستحق لهم أي المستحق للمكلفين بدفع الضريبة كالضريبة على أرباح الأسهم والسندات والضريبة على المرتبات والأجور .
- 2- تحفيز الأفراد على تقديم ما يتوفر لديهم من معلومات عن المكلفين بالضريبة كمقادير دخولهم وأرباحهم وممتلكاتهم مقابل مكافآت مالية .

3- إعطاء الحق لموظفي الإدارة الضريبية بالاطلاع على الدفاتر والوثائق والمستندات الخاصة بالمكلف بالضريبة إذا كان ضرورياً للوصول إلى تحديد دقيق لوعاء الضريبة أو في حالة الشك بأن الإقرار المقدم من قبل المكلف لا يتفق والحقيقة .

4- استيفاء الضريبة عيناً من الأموال التي تختلف الإدارة الضريبة مع المكلف على تقدير قيمتها ويحدث هذا بالنسبة للضريبة الجمرية¹.

المبحث الثالث: استخدام نظام المعلومات الإلكتروني في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

المطلب الأول: متطلبات التحول إلى الإدارة الجبائية الإلكترونية

إن التحول من التنظيم الإداري التقليدي إلى النظام الإداري الإلكتروني تعتبر عملية متعددة الجوانب و الممارسات فهي ليست عملية بسيطة و تقنية بحتة , بل يجب تهيئة بيئة مناسبة والمواتية لتتفاعل مع كافة العناصر السياسية و الاجتماعية و الثقافية و التكنولوجية لذلك فان مشروع الإدارة الإلكترونية يجب أن يراعى عدة متطلبات منها :

اولا: البنية التحتية .

تتمثل البنية التحتية للإدارة الإلكترونية في أربعة عناصر هي:

أ- عتاد الحاسوب (Hardware): ويتمثل العتاد في المكونات المادية للحاسوب ونظمه، وملائه.

ب- البرمجيات (Software): وهي تعني الشق الذهني من نظم وشبكات الحاسوب مثل برامج البريد الإلكتروني قواعد البيانات، البرامج المحاسبية، نظم إدارة الشبكة، مترجمات لغات البرمجة، أدوات تدقيق البرمجة.

ج- شبكة الاتصالات (communication Network): هي الوصلات الإلكترونية الممتدة عبر نسيج

اتصال لشبكات الانترنت (Internet)، الانترنت (Intranet)، الاكسترانت (Extrane)

¹ عادل فليح العلي ، المالية العامة الكتاب الأول - المقدمة في المالية العامة والقانون المالي الضريبي، اثره للنشر والتوزيع، عمان ، الطبعة

2، 2001، ص180-181.

د- **صناع المعرفة (Knowledge Workers):** ويمثلون القيادات الرقمية، والمحللون للموارد المعرفية، ورأس المال الفكري في المنظمة.¹

ثانيا: توافر الوسائل الإلكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الإلكترونية.

التي تساعد على التواصل ومنها أجهزة الكمبيوتر الشخصية والمحمولة والهاتف الشبكي وغيرها من الأجهزة التي تمكننا من الاتصال بالشبكة العالمية أو الداخلية في البلد و بأسعار معقولة تتيح لمعظم الناس الحصول عليها .

ثالثا: توافر عدد لا بأس به من مزودي الخدمة بالانترنت.

من أجل فتح المجال لأكثر عدد ممكن من المواطنين للتفاعل مع الإدارة الإلكترونية في أقل جهد وأقصر وقت وأقل كلفة ممكنة مع ضرورة أن تكون الأسعار معقولة قدر الإمكان .

رابعا: تدريب و بناء القدرات .

وهو يشمل تعليم وتدريب العاملين، وتوعية وتثقيف المتعاملين من خلال إحداث تغييرات جذرية في نوعية الموارد البشرية الملائمة لها، وهذا يعني إعادة النظر في نظم التعليم والتدريب الحالية لمواكبة متطلبات التحول الجديد بما في ذلك إعداد الخطط والبرامج والأساليب التعليمية والتدريبات على كافة المستويات.

خامسا: توفر الإرادة السياسية .

من خلال وجود إرادة سياسية من طرف القيادة السياسية لدعم الهياكل الإدارية، وإدخال التغييرات الجوهرية على أساليب العمل في الإدارة، حيث أن التزام القيادة علنا بالجهود الرامية للتحول للحكومة الإلكترونية، من خلال توفير المال والجهد والوقت والمتابعة المستمرة، هي العناصر الرئيسية لنجاح عملية التحول إلى الحكومة أو الإدارة الإلكترونية وان انعدمت الإدارة السياسية فإن الدعوة إلى الحكومة أو الإدارة الإلكترونية تبقى فكرة على ورق .

وهنا تجب الإشارة إلى وجود العديد من الهيئات والأجهزة التي تهدف إلى متابعة إصلاح الخدمة العمومية والوظيفة العمومية بصفة عامة، والتي يدخل في صلاحياتها بصفة غير مباشرة تطوير ما يعرف بمفهوم الإدارة الإلكترونية .

¹ محبوب مراد، باري عبد اللطيف، استخدامات الإدارة الإلكترونية بالمعاملات المصرفية في الجزائر، مجلة الحقوق والحريات، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 2018، 6، ص 46.

سادسا: وجود التشريعات والنصوص القانونية.

فالمطلب التشريعي والقانوني يعتبر أساس عمل نظامي لتحديد العلاقات بين الجهات المتعاملة مع أجهزة الإدارة الإلكترونية، وحيث أن ضمان حقوق جميع الأطراف يتطلب توفير تشريعات كفيلة بتحديد أطر العمل، التي تشتغل فيها أنظمة الإدارة الإلكترونية، الأمر الذي يتطلب سن تشريعات جديدة لضبط أسلوب التعامل الجديد مع الأوضاع التي نشأت الحاجة إليها، ومن المتطلبات الأساسية في هذا السياق نذكر :

أ- تشريعات تنظم نشر المعلومات والمحافظة على سريتها .

ب- تشريعات خاصة بتحديد رسوم استخدام المواقع الإلكترونية .

ج- تشريعات تنظم أساليب الدفع الإلكتروني .

سابعا: توفير الأمن الإلكتروني والسرية الإلكترونية على مستوى عال .

تعد مسألة أمن المعلومات من أهم معضلات العمل الإلكتروني، بمعنى أن الوثائق التي يتم حفظها وتطبيق إجراءات المعالجة والنقل عليها إلكترونيا لتنفيذ متطلبات الخدمة يجب الحفاظ على أمنها، كل هذا يصب لأجل حماية المعلومات الوطنية والشخصية، وصون الأرشيف الإلكتروني من أي عبث والتركيز على هذه النقطة لما لها من أهمية وخطورة على الأمن القومي والشخصي للدولة أو الأفراد .¹

ثامنا: خطة تسويقية دعائية شاملة للترويج لاستخدام الإدارة الإلكترونية .

ذلك لإبراز محاسنها وضرورة مشاركة جميع المواطنين فيها والتفاعل معها و يشارك في هذه الحملة جميع وسائل الإعلام الوطنية من إذاعة وتلفزيون وصحف والحرص على الجانب الدعائي وإقامة الندوات والمؤتمرات واستضافة المسؤولين والوزراء والموظفين في حلقات نقاش حول الموضوع لتهيئة مناخ شعبي قادر على التعامل مع مفهوم الإدارة الإلكترونية .²

¹رمادلية عبد الله سفيان، المؤتمر العلمي الدولي حول : النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع - تحديات - آفاق يومي 26-27 نوفمبر

2018 - جامعة محمد بوضياف- المسيلة ص6.

²موسى عبد الناصر , محمد قريشي ، مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي- دراسة حالة كلية العلوم و تكنولوجيا

بجامعة بسكرة , مجلة الباحث , العدد 09, جامعة ورقلة , ص 91.

المطلب الثاني: عوامل نجاح نظام المعلومات الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي.

أولاً: رقمنة الإدارة الضريبية.

باشرت الإدارة الضريبية إصلاحات جوهرية ترمي إلى التحول من أسلوب التسيير التقليدي إلى أسلوب التسيير الإلكتروني وتمثلت الاجراءات المتبعة للوصول إلى ادارة الكترونية على وجه الخصوص فيمايلي:¹

أ- إحداث موقع الكتروني للإدارة الضريبية : سمحت تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و إدخال تقنية الإعلام الآلي بإحداث موقع الكتروني لإدارة الضرائب يسمح لها بتقديم كافة المعلومات الجبائية للمكلفين بالضريبة من قوانين جبائية , قوانين المالية و مختلف المعلومات الجبائية .

ب- تبسيط إجراءات تأسيس الملف الجبائي: قصد تبسيط و تخفيف الإجراءات المتعلقة بالوثائق الجبائية لتوفير الوقت للمكلفين بالضريبة , قامت المديرية العامة للضرائب بتبسيط كيفية إنشاء الملفات الجبائية و كذلك الأمر بالنسبة لتسليم الوثائق الجبائية و هذا كخطوة أولى نحو الاستغناء عن الطابع الورقي للملف الجبائي و التحول نحو الملف الجبائي الرقمي.

ج- رقمنة إجراءات التقييم الجبائي : أصبح بإمكان المكلف بالضريبة الحصول على رقم التعريف الجبائي الكترونيا عن طريق الانترنت فيكفي المكلف بإدخال البيانات الخاصة به على الموقع الالكتروني المخصص لهذا الغرض للحصول على رقم التعريف الجبائي الخاص به , بالإضافة أنه يوفر للمكلف إمكانية التأكد من صحة رقم تعريفه الجبائي و ما اذا كان هذا الرقم قيد النشاط أو موقف.

د- إحداث نافذة للتوثيق الجبائي : تدعمت جهود إصلاح و عصنة الإدارة الضريبية بموقع أو نافذة عبر الانترنت للتوثيق الجبائي الخاصة برقم التعريف الجبائي للمكلف بالضريبة حيث يسمح هذا الموقع بالتأكد من صحة رقم التعريف المقدم من طرف المكلف للهيئات و المؤسسات و كافة المتعاملين

هـ- إرساء قواعد الفحص الضريبي : بعدما اقتصر المشرع في السابق على أن عملية الرقابة و الفحص في المحاسبة تكون في الدفاتر الورقية نص المشرع الجزائري على انه يمكن فحص محاسبة المكلف مهما كان شكل مسكها سواء وفق النظام التقليدي الورقي أو وفق نظام الإعلام الآلي.

و- إحداث نظام للوثائق و التصريحات الجبائية عن بعد (جبايتك) : في إطار رقمنة الخدمة العمومية وضعت المديرية العامة للضرائب نظام للتصريح عن بعد (Télé Déclaration) فبعدما استخدمت تكنولوجيا المعلومات و الاتصال كوسيلة لنشر المعلومات الجبائية , انتقلت الإدارة الضريبية في عملها من رحلة نقل

¹وشان احمد ، بلعزوز بن علي، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة الى حالة الجزائر، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية. قسم العلوم الإقتصادية و القانونية. العدد17،جانفي2017،ص70.

المعلومة الجبائية إلى رحلة استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في علاقتها مع المكلفين بالضريبة و هذا باستحداث نظام التصريح عن بعد (جبايتك) (JIBAYATIC) .

كان اعتماد تقنية التصريح عبر الانترنت و الدفع الإلكتروني بالنسبة للمكلفين بالضريبة الخاضعين لمديرية كبريات المؤسسات (DGE) و هم المؤسسات و الشركات الأجنبية العاملة في ميدان المحروقات أو التي يفوق رقم أعمالها سقف معين كخطوة أولى يحث يعتبر بالنسبة إليهم نظام التصريح عن بعد هو نظام إلزامي ابتداء من جانفي 2018 يجب التقيد به كما باستطاعتهم تسديد كافة الضرائب و الرسوم عن طريق الدفع الإلكتروني.

أما بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب و المراكز الجوارية للضرائب فان نظام التصريح عن بعد هو نظام اختياري بالنسبة لهم و قد تم وضع 22 مركز نموذجي للتعريف بالعملية و للاطلاع على سير هذا التطبيق المعلوماتي قبل تعميمه على جميع المراكز حيث يكفي للمكلف أن يطلب التسجيل في نظام التصريح عن بعد و يتكون ملف التسجيل في نظام التصريح عن بعد من الوثائق التالية:

- 1- استمارة طلب التسجيل يتم تحميلها من الموقع الإلكتروني لمديرية الضرائب .
 - 2- دفتر الشروط العامة .
 - 3- كشف الهوية البنكية (RIB) .
 - 4- تفويض قانوني من المكلف بالضريبة لممثل له المشار إليه في استمارة التسجيل في نظام التصريح
 - 5- عن بعد للقيام بجميع الإجراءات الخاصة بالتصريح عن بعد لحساب المكلف بالضريبة .
- بعد القيام بتجميع الملف يقوم المكلف بالضريبة بأخذ موعد حسب اختياره و هذا من الموقع الإلكتروني JIBAYATIC من أجل دفعه للمصالح المخولة لذلك فيتم تسليمه ظرف مغلق يحتوي على كلمة المرور الخاصة به من أجل الولوج إلى الفضاء المخصص له و القيام بالتصريحات الضريبية¹.

ثانيا: الفوترة الإلكترونية.

أ- مفهوم الفوترة الإلكترونية أو الرقمية.

هي عبارة عن نسخة إلكترونية من الفاتورة الورقية التقليدية، بمعنى أنه يتم إنشاؤها، وإرسالها وتلقيها بشكل إلكتروني بواسطة برنامج فواتير، كما أنها تعتبر حلا منخفض التكاليف مقارنة مع عملية إعداد الفواتير بشكل

¹: رمادية عبد الله سفيان، مرجع سابق، ص 9-10.

يدوي أو ورقي، خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والناشئة الذين لا يتفرون على ميزانية كبيرة ولكن يحتاجون أن يكونوا أكثر إنتاجية في ظل سياق اقتصادي جد تنافسي.¹

فهي عبارة عن وثيقة رقمية بها بيانات حسابية و رقمية مسحوبة من سلسلة متصلة أو مطبوعة بنظام معلوماتي يبين فيها البيانات المعتادة ذات الطابع التجاري من:

1. هوية البائع.
 2. رقم التعريف الضريبي المسلم من المصلحة المحلية للضرائب وكذا رقم القيد في الرسم المهني،
 3. تاريخ العملية.
 4. الأسماء الشخصية والعائلية للمشتريين منهم أو زبائنهم وعناوينهم التجارية وعناوين مقارهم ورقم التعريف الموحد للمقولة.
 5. الثمن والكمية وطبيعة البضائع المباعة أو الأشغال المنجزة أو الخدمات المقدمة.
 6. مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المطالب بها زيادة على الثمن المشمول فيه وذلك بصورة مستقلة.
 7. مراجع وكيفية الأداء المتعلقة بالفاتورات أو البيانات الحسابية.
 8. وجميع المعلومات الأخرى المنصوص عليها بأحكام قانونية.²
 9. تتكون الفواتير الإلكترونية من مجموعة أحرف وأرقام وتكون ذات محتوى يمكن فهمه ومحفوظة على حامل إلكتروني يؤمن قراءتها والرجوع إليها عند الحاجة طبقا لكراس شروط فنية معدة للغرض من قبل الهيكل المرخص له بالتصرف في النظام الآلي لمعالجة الفواتير الإلكترونية.³
- ب- مزايا الفاتورة الإلكترونية.

1. تساعد على الحد من كمية الأوراق المستعملة للتوثيق أو تخزين معلومات المعاملة.
2. يستطيع البائعون أن يتخلصوا من كثير من العمليات اليدوية مثل الطباعة، والإرسال البريدي، والتوثيق، والتخزين، والتوفيق بين الفواتير الورقية.
3. تتيح معايير الفاتورة الإلكترونية نقل البيانات بصورة سريعة وفعالة، ويحد بذلك من الفترة الزمنية التي تستغرقها دورة عملية إعداد الفاتورة.
4. تحديث حالة الفاتورة، والتحويل السريع للفواتير لموافقة الدافعين عليها، ونظم الإدارة السريعة لحل النزاعات تنتج خدمة أفضل للعملاء.

¹رنا عبد الصادق، الفاتورة الإلكترونية اداة جديدة لزيادة الإيرادات، الموقع <https://www.tahrirnews.com> تم زيارته يوم 2019/05/12..

²خالد حماتي، نظام الفاتورة الإلكترونية، مقال على موقع <https://www.maroclaw.com>.

³أمر حكومي عدد 1066 لسنة 2016 مؤرخ في 15 أوت 2016 يتعلق بضبط شروط وإجراءات إصدار الفواتير الإلكترونية وحفظها، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد 69، ص 2982.

5. يتلقى الدافعون على تحديثات منتظمة عن حالة الفاتورة وتوقيت السداد، مما يمكنهم من تقدير التدفق النقدي الخارجي بتيقن، ويساعدهم بذلك على إنجاز أفضل وإدارة فاعلة لرأس المال العامل.
6. المقدرة على إعطاء تخفيضات على السداد الفوري.
7. يعطي بعض الموردين تخفيضات إذا دفعت الفواتير التي أصدرها بسرعة، وكثير من العملاء يرغبون في الاستفادة من هذه التخفيضات¹.

ج- امثلة عن الدول التي تتبع نظام الفوترة الالكترونية.

1. آسيا: إن الفوترة الالكترونية في آسيا ما زالت في مرحلة البداية، وتعزي أسباب ذلك لغياب الإطار التنظيمي، وغياب المعايير الراسخة، والعوائق الضريبية، والافتقار للمبادرات الحكومية، وغياب الفهم المناسب للنظام العام بين المشاركين في سلسلة الإمداد التجارية. ومعظم الكميات المتبادلة من الفواتير الالكترونية في آسيا تأتي من فئة التبادل بين الأعمال والمستهلكين، وقليل من الفواتير التي تعد مؤهلة فنياً لكي توصف بأنها "فواتير الكترونية"، وقد بدأت الفواتير المتبادلة بين الأعمال التجارية تطل برأسها للوجود مؤخراً. ومن الصعب إجراء تقديرات تستند على أساس إحصائي قويٍ بسبب غياب المطبوعات الرسمية. نجد أن الاهتمام والاستثمارات في الدول الآسيوية تركز بصورة أكبر على "التجارة اللاورقية"، والاستغناء عن المستندات التجارية، مثل مستندات الشحن، والمستندات المرافقة، ووثائق الشحن الأخرى، وأوراق الجمارك .

2. هونغ كونغ وتايوان: وصلت هونغ كونغ وتايوان مرحلة متقدمة نسبياً بفضل ارتفاع معدلات تحرير التجارة، ومعايير تكنولوجيا المعلومات الراسخة، والنظم التشريعية السليمة، والمعايير الشاملة للمستندات، والدعم الحكومي القوي. ومن أجل تعزيز البنى التحتية للمعلومات في هونغ كونغ، صاغت الحكومة الخطة الرقمية 21. ويتعاون من 12 كياناً خاصاً، مؤلت شركة "تريدلنك المحدودة" التي تقدم خدمات التجارة الالكترونية لما يقارب 70,000 شركة تجارية في هونغ كونغ. منذ 2000، توقفت الخدمات الجمركية التي تعتمد على الأوراق، وقُدِّمت كل الإقرارات الجمركية الكترونياً. ومن أجل ترقية استخدام الفواتير الالكترونية، زادت الحكومة من التكاليف الخاصة بتقديم المستندات الورقية بينما خفضت من تكلفة تقديم المستندات الالكترونية. وتمثل المستندات الالكترونية حالياً نسبة 95% من إجراءات الجمارك. وقد زُوِّدت جميع المستندات بتراخيص خدمة مصدقة الكترونياً، والتوقيعات الالكترونية، والوظائف المشفرة، ويمكن نقلها بحرية في داخل الشبكة.

¹ نفس مرجع سابق، <https://www.tahrirnews.com>.

3. اليابان وكوريا: تعد دول مثل اليابان وكوريا في مرحلة متوسطة من التطور بسبب ارتفاع معدلات تحرير التجارة، والنظم التشريعية المساعدة، وخطط التنمية الشاملة التي وضعتها السلطات الحكومية. إن الممارسات التجارية اليابانية التقليدية تختلف كثيراً عن الممارسات في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن المدفوعات النقدية هي الأكثر معقولة في اليابان، بينما المدفوعات عبر السندات (مثل السندات الإذنية) تعتبر من أكثر وسائل السداد شيوعاً، وهذا السبب الذي أدى إلى بطء تبني الفواتير الإلكترونية. هنالك تحرك لتنفيذ نظام السندات الإذنية الإلكترونية في اليابان، حيث أن ما يقارب 7,700 شركة (نسبة 0.2% من كل الشركات)، وهي الشركات الكبيرة بصورة رئيسة، قد وقعت اتفاقاً لاستعمال الكمبيالات الإلكترونية. ووفقاً لمصادر من المحاسبين الضريبيين، فإن الفواتير والمستندات الإلكترونية تعتبر شيئاً نادراً في اليابان.

وتعزز الحكومة اليابانية الرابطة بين نظام التخليص الجمركي الآلي للشحنات والنظم الأخرى ذات الصلة من أجل جعلها خدمة "موحدة" ولتمكين المستخدمين للنظام من الاطلاع على جميع الإجراءات المطلوبة لنقل المعلومات الإلكترونية.

4. الصين والهند: تعتبر الصين والهند في مرحلة التطور بسبب المعدلات المنخفضة في تحرير التجارة والنظم التنظيمية والتشريعية الناشئة. لا توجد في الوقت الحاضر تقريباً فواتير إلكترونية في فئة المعاملات بين الأعمال التجارية في الصين والهند.

وتستعمل الفواتير الإلكترونية بصورة واسعة في قطاع التجارة بين الشركات والمستهلكين خاصة في مجال الاتصالات. ومع أن الفوترة الإلكترونية غير شائعة بعد في الصين، تستخدم التجارة اللاورقية في قطاعات محدودة مثل التخليص الجمركي، والإدارة، والنقل.

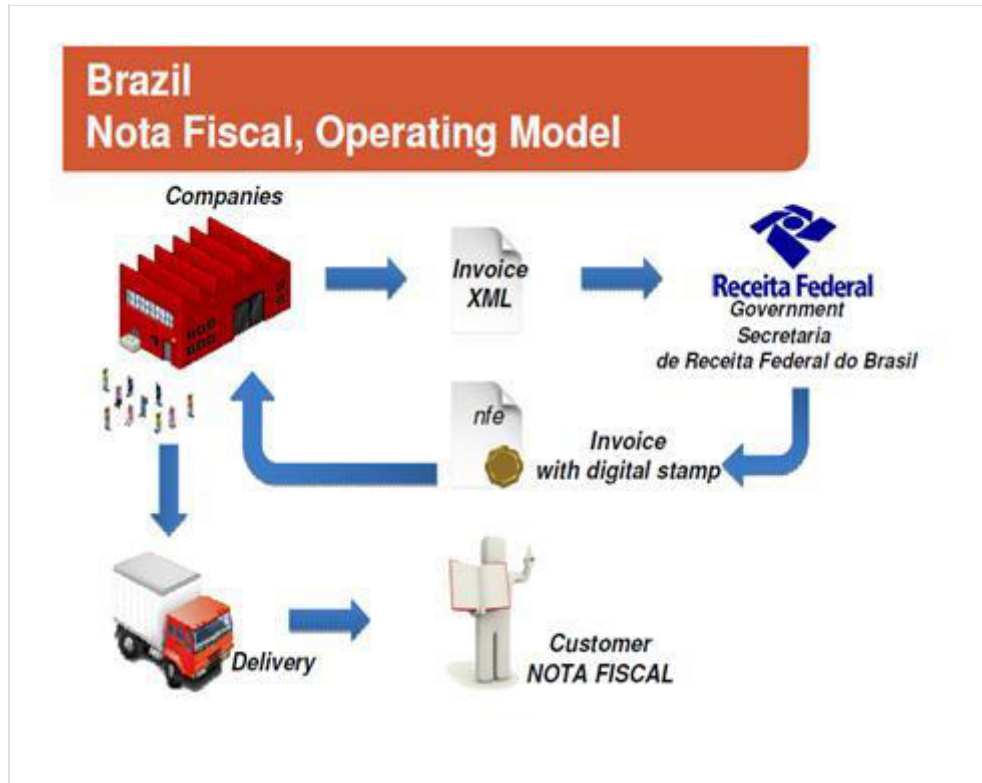
5. أمريكا الجنوبية: أمريكا الجنوبية إقليم نامي وهو فاعل بشكل أخص في مبادرة الفوترة الإلكترونية، حيث تُقدم الحوافز من الشركات المحركة للأسواق والمبادرات في القطاعين العام والخاص. وفي الحقيقة، نجد أن القطاع العام يقود عملية تطوير النظم والمعايير اللازمة للتنفيذ المتسق وإدارة تطبيقات الفواتير الإلكترونية.

وأصبحت إدارة المعاملات وشفافيتها ممكنة عبر الفواتير الإلكترونية مما يمكن القطاع العام من تعزيز دوره باعتباره جامعاً للضرائب بينما يمنع التهرب الضريبي وتسمح إمكانية تعقب الفواتير الإلكترونية بالتشغيل

الآلي للرقابة في تدقيق الحسابات، بينما تدعم العمليات الآلية للمشتريات، والتبسيط المستمر في العملية الداخلية القطاع العام في أداء دوره باعتباره أكبر المشتريين في داخل كل قطر.

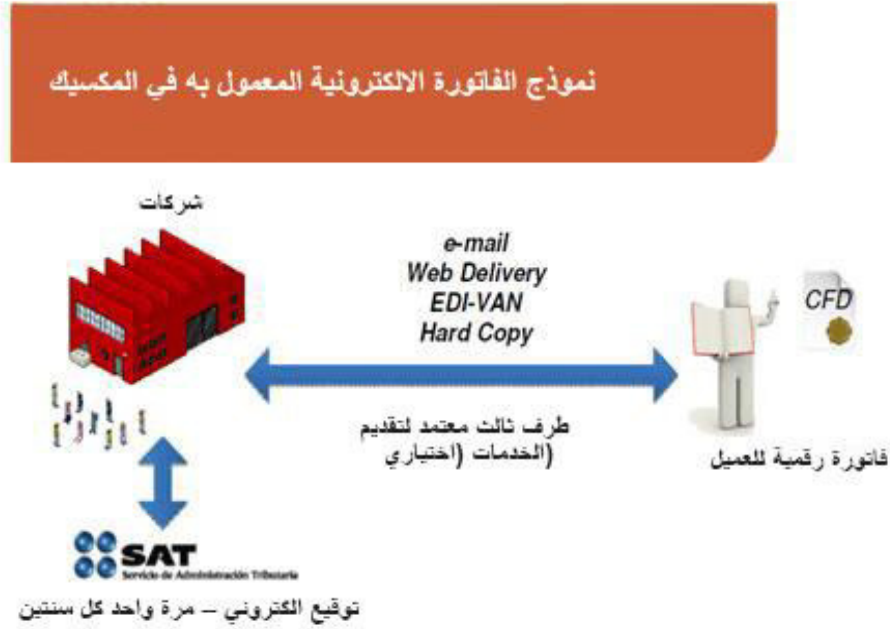
6. البرازيل: في هذا القطر تعرف الفاتورة الالكترونية باسم ("Nota Fiscal Eletrônica") ، وتتعامل معها بصورة أساسية أمانة اتحادية حكومية. بحلول سبتمبر/أيلول 2009، أصدرت البرازيل ما يقارب 368 مليون فاتورة الكترونية. ومع صعوبة قياس حجم السوق الذي يتبنى الفاتورة الالكترونية في القطر، هنالك ما يقارب 150,000 شركة ستقوم بتنفيذ نظام الفاتورة الالكترونية في منتصف الفترة، والإطار الزمني المحدد لتنفيذ هذه البرامج يعتمد على برامج تنفذها كثير من الكيانات:

- ✓ 1. الحكومة.
- ✓ 2. لتزامات القطاع الصناعي.
- ✓ 3. خطط التنفيذ على مستوى الدولة بموجب المعايير الوطنية.



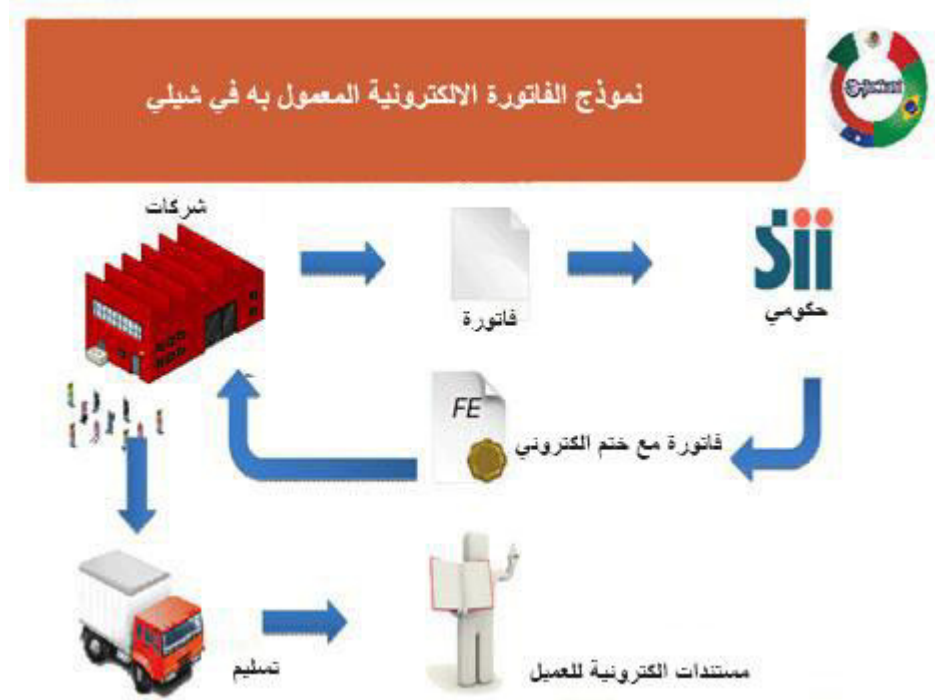
7. المكسيك: تسمى الفاتورة الالكترونية في هذا القطر "الفاتورة الرقمية المالية" وتشرف عليها هيئة حكومية إدارية. ويقدر بأن 226 مليون فاتورة الكترونية قد صدرت بحلول سبتمبر/أيلول 2009، حيث أن حجم السوق يشير إلى أن 7,500 شركة من بين 85,000 شركة تعتمد الفواتير الالكترونية. وتأتي المساعي

الحديثة نحو إصدار الفواتير الإلكترونية في الأعمال التجارية من الشركات الدولية الكبرى مثل وولمارت، وبيمكس، والكترا، وسيمكس، ومايفري، والمستودع الوطني.



8. شيلي: شيلي هي ثالث دولة أجريت عليها التحليل لاعتمادها الفواتير الإلكترونية وتسمى "المستندات الإلكترونية"، وتقوم هيئة الخدمات الحكومية بإدارة نظام الفواتير الإلكترونية مع الشركات. وبحلول أغسطس/آب 2009 صدرت أكثر من 406 مليون فاتورة الكترونية، بيد أن هنالك 3,000 شركة من بين 18,000 شركة تتبنى تبادل الفواتير الإلكترونية. وإن الحكومة المركزية هي الكيان الرئيس الذي يتطلب تنفيذ تبادل الفواتير الإلكترونية، مع أنها لم تجعل من هذه الطلب إلزامياً.¹

¹ متوفر على موقع <http://tfig.unece.org/AR/contents/country-examples-e-invoicing.htm> تمت زيارته يوم 2019/06/1.



ثانيا : الفحص الضريبي الإلكتروني.

إن استخدام أسلوب الفحص الضريبي الإلكتروني الذي يتم باستخدام الحاسب الآلي ذاته، على أساس الاستفادة من قدرات وإمكانيات الحاسب الآلي في أداء عملية الفحص الضريبي الإلكتروني، حيث يستخدم الحاسب ذاته كأداة للفحص الضريبي لتنفيذ العديد من الاختبارات الأساسية والتحليلات الجوهرية، وذلك من خلال برامج متخصصة تقدمها مصالح الضرائب للفاحصين للعمل بها ويقوم الفحص الضريبي الإلكتروني إلى جانب فحص وتقييم الرقابة الداخلية التي يتضمنها برنامج العميل باستخدام الأساليب المتقدمة للفحص بتنفيذ بعض مهام الفحص بكفاءة وسرعة فائقة من خلال استخدام البرامج ومن بين هذه المهام ما يلي:

✓ اختبار مجموعة من العمليات أو أرصدة الحسابات والتأكد من صحة تنفيذ الإجراءات الحسابية الخاصة بها.

✓ استخراج بعض البيانات من الملفات بهدف المقارنة بين العناصر المختلفة، والربط بينها حتى يتمكن الفاحص الضريبي من تكوين رأيه عن مدى صحة العنصر موضوع الفحص.

✓ إجراء العديد من الاختبارات التحليلية، مثل نسب التغير بين بنود المصروفات الفعلية والتقديرية للسنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة، وإيجاد العلاقة بين المدخلات وبين المخرجات الناتجة عنها علاوة على عمليات تحليل الاتجاهات وكل ما يرتبط بأسلوب الفحص التحليلي.

✓ المساعدة في تحديد الأهمية النسبية للعناصر التي تؤثر بشكل جوهري على البيانات والقوائم المالية، مما يؤدي إلى إيجاد نوع من الثبات في تقدير هذه الأهمية، مما يؤدي إلى تجنب الأحكام أو التقديرات الشخصية.

✓ تحديد حجم العينة المطلوبة، وما يتعلق بها من تحليلات إحصائية مختلفة مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة الفحص والوقت اللازم للفحص الضريبي .

✓ اختبار فجوات فواتير المبيعات.

✓ تكرار فواتير المشتريات.

وحتى نصل إلى ذلك يرى البعض أن تطبيق برامج المراجعة العامة في الفصول الدراسية المقررات مراجعة الحسابات الإلكترونية، وتحديد الموارد اللازمة لمساعدة القائمين بتدريس مقررات مراجعة الحسابات بالجامعات على دمج وتطبيق برامج المراجعة المعروفة مثل برنامج لغة أوامر المراجعة (ACL) والبرنامج التفاعلي لاستخراج البيانات وتحليلها (IDEA) والتي أثبت نجاحها وفعاليتها في تدريس مقررات مراجعة الحسابات الإلكترونية، كما أن تطبيق هذه التجربة ودراسة برامج المراجعة العامة سوف يرفع من كفاءة وفعالية الفاحص الضريبي عند تطبيقها في الفحص الضريبي.

أ- الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند استخدام الفحص الإلكتروني: إن التطورات الحديثة لمتغيرات تكنولوجيا المعلومات كان لها آثار على عملية الفحص الضريبي واستخدام الحسابات الآلية، فقد أدت إلى اختصار وقت عملية الفحص والتحقق من دقة وسلامة ومعالجة البيانات وفي نفس الوقت يجب عدم الاستغناء عن الفحص التقليدي، ويجب دعمها باستخدام الحاسبات الآلية لأن استخدام الفحص الإلكتروني يساعد على تقليل الأخطاء وزيادة دقة وصحة البيانات وزيادة الثقة في المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية كما أن استخدام الفحص التقليدي لم يعد ملائم في مواجهة التحديات التي تواجه مهنة الفحص الضريبي والتي ترتبط بالتطورات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات العولمة واقتصاديات السوق. يجب على الفاحص الضريبي أخذه في حسابه عند القيام بالفحص في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات يمكن إيجازه على النحو التالي:

1. المهارة والكفاءة: ينبغي أن يكون الفاحص على دراية كافية بالحساب كجهاز وتطبيقات وبرامج تشغيل الحاسب الآلي، وفهم أثر التشغيل الإلكتروني على دراسة وتقييم الرقابة الداخلية، وعلى تطبيق إجراءات الفحص بما في ذلك أساليب الفحص الإلكتروني .

2. خطة الفحص: ينبغي أن يحصل الفاحص على المعلومات الخاصة بظروف التشغيل الإلكتروني للبيانات المتعلقة بخطة الفحص ومنها: أجهزة الحاسب الإلكتروني والتطبيقات المستخدمة بواسطة المنشأة، خطة استخدام التطبيقات الجديدة، معرفة كيفية تنظيم عملية تشغيل البيانات، تحديد درجة اعتماده على نظم رقابة التشغيل الإلكتروني للبيانات، تخطيط إجراءات الفحص باستخدام أساليب الفحص الإلكتروني.

3. نظم الرقابة الداخلية: ينبغي على الفاحص أثناء الفحص والتقييم المبدئي النظام الرقابة الداخلية أن يتعرف على النظام المحاسبي ليتمكن من تفهم المجال العام للرقابة وإن كان ينوي الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية في عملية الفحص التي يقوم بها .

4. أدلة الإثبات: قد يؤثر التشغيل الإلكتروني للبيانات على تطبيق إجراءات مدى الالتزام وإجراءات التحقق من نواحي متعددة مثل: استخدام أساليب الفحص الإلكتروني، ومنها على سبيل المثال عدم وجود مستندات المدخلات.

وهذا بدوره يعوق الفاحص الضريبي عن فحص الأدلة المستندية، عدم وجود مسار واضح للفحص، عدم وجود مخرجات منظورة

ب- مراحل الفحص الضريبي الإلكتروني: إن استخدام الحاسب الآلي في تشغيل البيانات المالية يؤثر بشكل ملموس على النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية المتعلقة به إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن استخدام الحاسب الإلكتروني لم يؤثر على أهداف النظام المحاسبي، ويقتصر تأثيره على الأساليب والإجراءات المتبعة في تنفيذ الدورة المحاسبية وما يرتبط بها من مستندات وسجلات وتقارير وقوائم مالية، وبالتالي لم يغير هذا الاستخدام من الهدف الرئيسي للفحص الذي يتمثل في فحص صحة القوائم المالية، وإلى أي مدى تمثل حقيقة المركز المالي للمنشأة، وإن كان قد غير من شكل الكثير من السجلات والمستندات وطرق إعدادها، الأمر الذي يتطلب من الفاحص ضرورة الأخذ في الاعتبار أثر استخدام الحاسب على فحص ومراجعة المعلومات الواردة بها.

إن الفاحص الضريبي يستطيع أن يطمئن إلى دقة نظام الرقابة الداخلية على عمليات الحاسب الإلكتروني وأنظمة الرقابة على كل من تغذية الحاسب بالبيانات وتشغيل البيانات حيث يقوم مراجع الشركة بالتأكد من سلامة ذلك، ولقد أوجبت المعايير الدولية على الفاحص أن يقوم بإجراء فحص مبدئي وتقييم أولي للأساليب الرقابة المحاسبية لنظم التشغيل الإلكتروني للبيانات.

إن مقومات تطبيق أسلوب الفحص الضريبي يجب أن يكون هناك نماذج ميكنة لكافة إجراءات وأعمال الفحص أي الاتجاه لإعداد نظام مميكن لانتقاء عينة | موحدة من ملفات الممولين للفحص حيث من الضروري الاعتماد على نماذج موحدة لكافة إجراءات الفحص بحيث تكون قادرة على تحديث قاعدة البيانات وعلى تشغيل برنامج انتقاء العينة بكفاءة ومن أهم هذه النماذج، نموذج بيانات الأساسية، نموذج تحقيق البيانات، نموذج الدراسة التمهيدية للفحص، نموذج محضر الأعمال، ونموذج نتائج الفحص.¹

المطلب الثالث: الإيجابيات التي يوفرها نظام المعلومات الإلكتروني لمصالح الإدارة الضريبية.

أ- **الحفظ:** في حين كانت كثير من المعاملات الورقية في النظام التقليدي تتعرض للتلف مع مرور الوقت، أصبح الملف الإلكتروني الذي يضم المعاملة محفوظا في مامن من التلف من خلال تخزينه على الشبكة الإلكترونية للمنظمة، بالإضافة إلى تأمين كثير من المنظمات الإلكترونية محتوياتها باستخدام أكثر من وسيط تخزين إلكتروني، احترازا من حدوث أي عارض للشبكة الأم.

ب- **الضياح:** يتعرض المتعاملون مع المنظمات التقليدية لمشكلة كبرى، تتمثل في ضياح معاملاتهم بين أكوام المعاملات الأخرى، أو إلقائها في سلة النفايات بالخطأ، وهو الأمر الذي لا يمكن حدوثه مع استخدام الإدارة الإلكترونية نظرا لصعوبة فقدان أي بيان أو معاملة أو ملف من الملفات التي تم حفظها على الشبكة الإلكترونية إلا في حالات نادرة.

ج- **الاسترجاع:** إن الحصول على معلومة ما من أحد الملفات الورقية للنظام التقليدي أمر بالغ الصعوبة نظرا إلى تكلم الملفات والمعاملات، فالانتقال إلى الأرشيف للبحث عن ملف بين مئات وربما آلاف الملفات تمثل رحلة شاقة، في حين أن مثل هذا الأمر لا يكلف الباحث في أرشيف الشبكة الإلكترونية سوى الضغط على الزر المعني في لوحة المفاتيح ليحصل على كل المعلومات المتعلقة بأي معاملة يبحث عنها. / التكاليف: يكبد الأسلوب الورقي الإدارة التقليدية الكثير من نفقات البناء والصيانة من أجل حفظ الملفات

¹ الحمزة عبد الحليم، مجلة دراسات جيبانية، العدد 12، الفحص الضريبي الإلكتروني كوداة لتفعيل عمل الإدارة الضريبية: نحو نموذج لنظام المعلومات الإلكترونية في الإدارة الضريبية في الجزائر، جامعة تبسة، 2018، ص 96-97.

والمعاملات، بينما لا يكلف الأمر في ظل الإدارة الإلكترونية أكثر من ثمن وسائط التخزين أو الشبكة التي حملت عليها البيانات أو المعاملات.

د- المكان: يعد حفظ المعاملات الورقية وتخزين الملفات من أكبر المشكلات التي تواجه الإدارة التقليدية، حيث يدفعها ذلك إلى توفير مخازن للمحافظة على تلك المعاملات، فضلا عن توفير طاقم من الموظفين يتولى إدارة هذه المخازن والحصول على أحد الملفات في حالة الحاجة إليه، مما يعطل موارد المنظمة، وبيتلع جهودها المهدرة في الحفظ والتخزين، أما الإدارات الإلكترونية فإن هذا الأمر لا يدخل في حساباتها على الإطلاق، حيث تتسع شبكاتها لتخزين ملايين الملفات.¹

¹ محبوب مراد، باري عبد اللطيف، نفس مرجع سابق ص45.

خلاصة.

من خلال هذا الفصل اتضح لنا أن الإصلاح الضريبي كان خطوة حتمية من أجل مواكبة الأنظمة و التي تعمل على توسيع الوعاء الضريبي و ترشيد معدل الضريبة و تسهيل النظام الضريبي من أجل تحقيق الكفاءة والعدالة. واتضح أن لنظام المعلومات الإلكتروني أهمية ودور فعال في رفع مستوى الأداء و ذلك من خلال ما يقدمه من أساليب و طرق جديدة في العمل.

إضافة إلى أن الإدارة الضريبية لا يمكن أن تتجح في تحقيق غايتها إلا وهي التقليل من ظاهرة التهرب الضريبي إلا إذا شرعت في تطبيق الرقمنة على مستوى هيكلها الجبائية لاسيما مراكز الضرائب.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية بمركز الضرائب

أولاد جلال

تمهيد .

ما تم التطرق في الفصلين السابقين إلى مفاهيم عامة حول نظام المعلومات الالكتروني والتهرب الضريبي وعلاقة هذه الأخيرة بالنظام الجبائي بصفة عامة والإدارة الجبائية بصفة خاصة ، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي ، ومن أجل معرفة دور نظام المعلومات الالكتروني على مستوى النظام الجبائي في الجزائر ، سنقوم بعرض مختلف الجوانب التي أحدثت الرقمنة أثرا بها ، وقد تم اختيار مركز الضرائب للولاية المنتدبة اولادجلال كنموذج للدراسة ، رغم أن عملية الرقمنة لم تتجسد بكاملها إلى غاية إلنوم وهذا على مستوى مراكز الضرائب التي دخلت حيز الخدمة على المستوى الوطني .

وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل الثالث إلى ثلاثة مباحث هما على التوالى :

المبحث الاول: تقديم مركز الضرائب للولاية المنتدبة أولاد جلال.

المبحث الثاني: مظاهر رقمنة نظام المعلومات على مستوى المركز الضريبي اولاد جلال.

المبحث الثالث: إقتراحات لتفعيل دور نظام المعلومات الالكترونية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي بالمركز الضريبي، أولاد جلال.

المبحث الاول: تقديم مركز الضرائب للولاية المنتدبة أولاد جلال.

المطلب الاول: نشأة مركز الضرائب اولاد جلال ومهامه.

اولا: نشأة مركز الضرائب اولاد جلال.

أنشأ سنة 1974 وتم افتتاحها يوم 1974/02/22.

يعتبر مركز الضرائب مصلحة تابعة للمديرية العامة للضرائب تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة.

ثانيا: مهام مركز الضرائب اولاد جلال.

أ- سبير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة غير الخاضعة لمجال اختصاص.

ب- مديرية كبريات المؤسسات بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة.

ج- بمسك وتسيير الملف الجبائي للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.

د- مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية.

هـ- إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض ومعابنتها والمصادقة عليها.

و- جمع الجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى.

ز- تنفيذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود.

ح- ضبط الكتابات ومركزة تسليم القيم.

ط- البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها واستغلالها ومراقبة التصريحات.

ي- إعداد وإنجاز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها.

ك- دراسة الشكاوى وتعالجها.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب أولاد جلال.

يتكون الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب اولاد جلال من المصالح التالية:

أولاً: المصلحة الرئيسية للتسيير.

وتكلف بـ:

أ- التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء، والمراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتياجات
ب- المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقد يمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب.

ج- اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات و/أو لمراجعة المحاسبة

د- إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها.

تعمل على تسيير:

1. المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي.

2. المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية .

3. المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري.

4. المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات.

5. المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

ثانياً: المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث.

وتكلف بـ:

أ- إنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها.

ب- اقتراح عمليات مراقبة و إنجازها، بعنوان المراجعات في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحواصل تقييمية دورية .

تعمل على تسيير:

1. مصلحة البطاقات والمقارنات، وتكلف بـ:

✓ تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها.

✓ مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية ، وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها.

✓ التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

ب- مصلحة البحث عن المادة الضريبية التي تعمل في شكل فرق، وتكلف بـ:

1. إعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع.

2. اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان انطلاقا من

المعلومات والاستعلامات المجمعة.

ج- مصلحة التدخلات التي تعمل في شكل فرق. وتكلف بـ:

1. برمجة وإنجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة والمراقبة عند المرور وكذا

إنجاز في عين المكان لكل المعاينات الضرورية لوعاء الضريبة ومراقبتها وتحصيلها.

2. اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقا من

المعلومات والاستعلامات المجمعة .

د- مصلحة المراقبة، التي تعمل في شكل فرق، وتكلف بـ:

1. إنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان.

2. إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.

ثالثا: المصلحة الرئيسية للمنازعات.

وتكلف بـ:

أ- دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب و ناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

ب- متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية.

تعمل على تسيير:

1. مصلحة الاحتجاجات، وتكلف بـ:

✓ دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض ضرائب أو الزيادات والعقوبات

المحتج عليها و /أو استرجاع الضرائب والرسوم و الحقوق المدفوعة اثر تصريحات مكتتبه أو

مدفوعات تلقائية أو مقتطعة المصدر.

✓ دراسة طلبات تتعلق بإرجاع الاقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

✓ دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة.
✓ معالجة منازعات التحصيل.

2. مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية، وتكلف بـ:

✓ دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة و لاختصاص لجان الطعن الإعفائي.
✓ المتابعة بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب، للطعون والشكاوى المقدمة للهيئات القضائية.

3. مصلحة التبليغ والأمر بالدفع، وتكلف بـ:

✓ تبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة وإلى المصالح المعنية .
✓ -الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها .
✓ -إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات و تبليغها للمصالح المعنية.

رابعا: القباضة.

وتكلف بـ:

أ- التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية التي تتم أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم وكذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل.
ب- تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساريين المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة.

ج- مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

تعمل على تسيير:

1. مصلحة الصندوق.
2. مصلحة المحاسبة.
3. مصلحة المتابعات.

خامسا: مصلحة الاستقبال والإعلام.

وتكون تحت سلطة رئيس المركز، وتكلف بـ:

- أ- تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم
 ب- نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

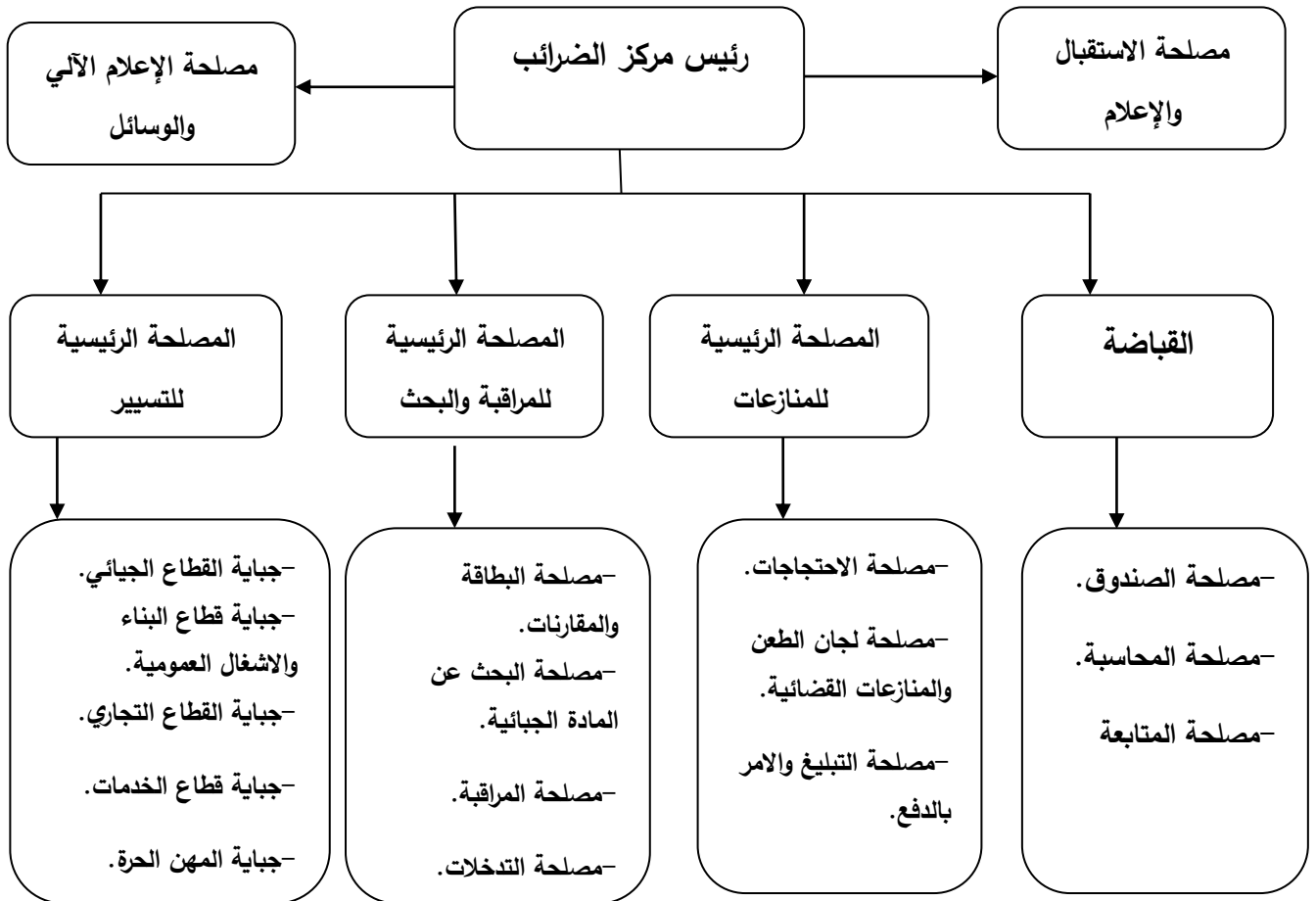
سادسا: مصلحة الإعلام الآلي والوسائل.

وتكلف ب:

- أ- استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التاهيلات ورخص الدخول الموافقة لها.
 ب- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات.
 ت- الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات.

الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب للولاية المنتدبة أولاد جلال:

الشكل رقم (10): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب



المصدر: المصلحة الرئيسية للتسيير.

المبحث الثاني: مظاهر رقمنة نظام المعلومات على مستوى المركز الضريبي اولاد جلال.

مطلب الاول: نظام تسيير الملفات .sgf.

اولا: تعريف نظام .sgf.

هذا النظام مصمم لرقمنة الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة تلقائيا وحسب نوعية النشاط ، وكذا القيام بالعمليات في مجال الوعاء الضريبي أو إصدار الجداول أو ملخص الجداول وفق شبكة معلوماتية داخلية بين مختلف مصالح المركز عبر الإعلام الآلي ، لكن بعض التطبيقات التي يعمل بها النظام المعلوماتي إما غير مطابقة لعمل المركز أو عدم معرفة العمل بها، ومن أهم هذه العوائق التي تواجه موظفي قباضة المركز فيما يخص إعداد الوصلات التي تحتوي على عدة تسديدات في آن واحد ، كأن يسدد (نقدا + شيك بنكي + شيك لحساب بريدي) في هذه الحالة يسجل النظام حالة واحدة إما نقدا أو شيك في حين أن النظام السابق ل "سيراك " الموجود بالقباضات الحالية يوزع هذه التسديدات حسب كل حالة.

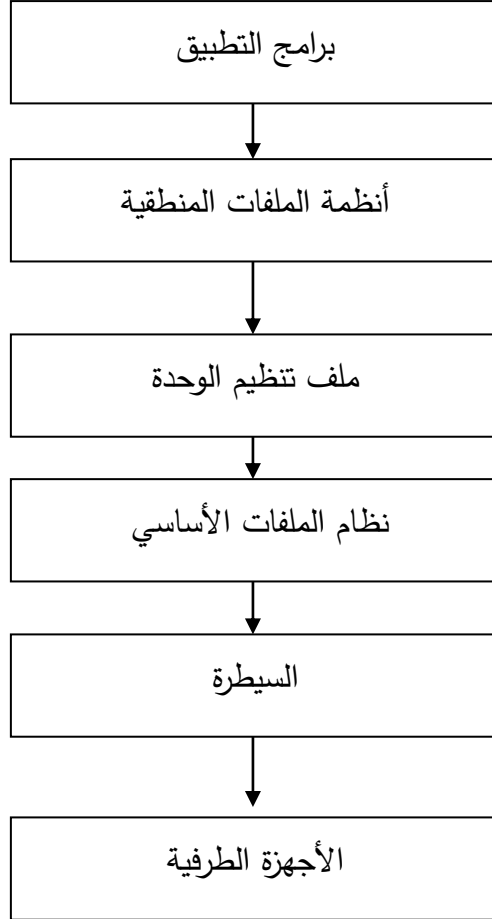
أما من ناحية التكوين خاصة في المحاسبة والإعلام الآلي فهناك نقص كبير من هذه الناحية ، بالإضافة إلى ذلك وما لاحظناه أثناء دراستنا لحالة مركز الضرائب سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية فإن المركز مصمم من أجل التخفيف والتقليل من الوثائق الإدارية قدر المستطاع إلا أن طرح مشكل التطبيقات الموجود بنظام التسيير الجبائي حال دون نسيان أو إستعمال الطريقة التقليدية.

وما يتميز به هذا النظام هو انه:

1. يستخدم مفاهيم بسيطة من حيث العمل.
2. تخزين المعطيات على مستوى وسيط خارجي.
3. تخزين البيانات على القرص بعقلانية.
4. جعل المستخدم المفاهيم المادية شفافة.
5. إدارة الملفات بشكل مستقل عن الأجهزة.

يكون نظام تسيير الملفات SGF من عدة مستويات مختلفة. الشكل التالي يعطي توضيحا لذلك:¹

الشكل (11): بنية نظام تسيير الملفات SGF.



source: https://www.loukam.net/SE_Master_Chapitre1.pdf

ثانيا: طريقة العمل بنظام تسيير الملفات .sgf.

أ- حفظ المعلومات حسب نظام تسيير الملفات .sgf.

يتم تخزين المعلومات في القرص الصلب للحاسوب على شكل طوابق حيث كل طابق يحوي مجموعة من المعلومات، كما يتم التخزين على شكل مناطق حيث كل منطقة تمثل جزء من الكيان المعبر عن المعلومات ويتم التمييز بين كل كيان وآخر عن طريق مفتاح خاص والشكل التالي يوضح ذلك:

¹ تم الاطلاع عليه يوم 2019/05/30 https://www.loukam.net/SE_Master_Chapitre1.pdf

| الرقم | اسم_المادة | مرجع_المادة |
|-------|------------|-------------|
|-------|------------|-------------|



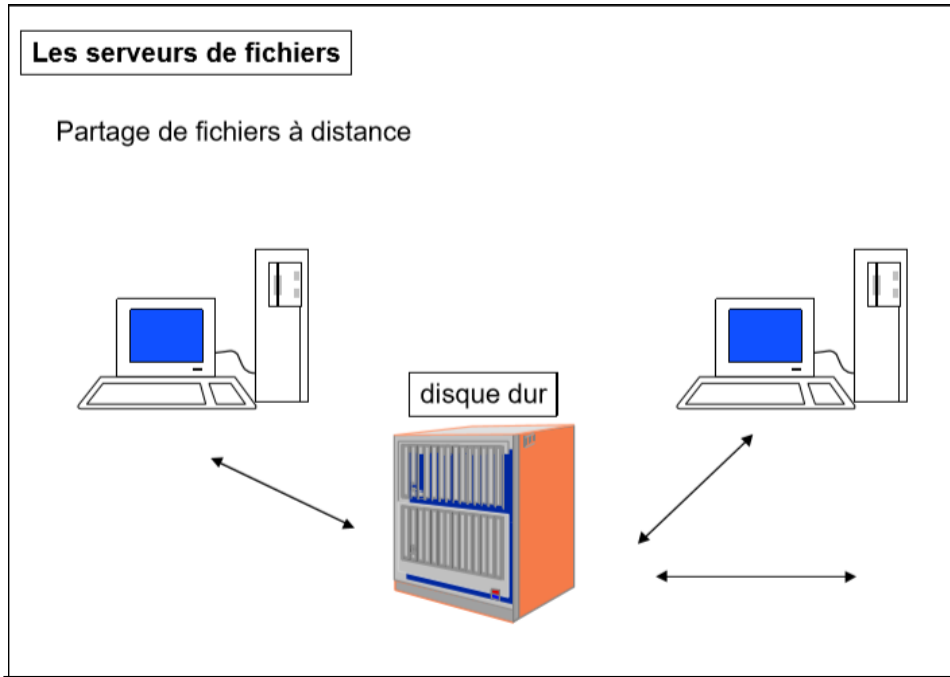
منطقة اسم المادة

المفتاح

ب- كيفية انتقال الملفات ضمن الشبكة.¹

يتم انتقال الملفات بين الحاسوب الخادم والحواسيب الأخرى عن بعد حيث يحوي القرص الصلب للحاسوب على جميع الملفات.

الشكل رقم (12): كيفية انتقال الملفات



المصدر: P61, 2001, SGF-disque , C.Crochepeye, systèmes de gestion de fichiers,

ت- مثال عن كيفية معالجة الطلبات باستخدام نظام SGF.

عندما يحتاج المكلف بالضريبة الى وثائق من طرف مصلحة معينة في مركز الضرائب التابع له يقوم بالتقدم الى تلك المصلحة ،وسوف نقوم باعطاء امثلة عن كيفية استخراج هذه الوثائق من طرف المصلحة باستخدام نظام تسيير الملفات.

¹C.Crochepeye, systèmes de gestion de fichiers, SGF-disque , 2001, P61.

1. مصلحة الاستقبال والاعلام.

مثلا: طلب شهادة عدم الاخضاع للضريبة.

يتقدم المكلف بالضريبة لدى مركز الضرائب يجد عند مدخل المركز عوناً في خلية الاستقبال الذي يوجهه لمصلحة الاستقبال والاعلام أين يجد عوناً آخر في هذه المصلحة فيقوم هذا الأخير وباستخدام جهاز الحاسوب بالتأكد إذا ما كان هذا المكلف مسجلاً ضمن المكلفين التابعين لمركز الضرائب، إذا كان المكلف تابعاً للمركز يتم تسجيل طلبه باستعمال التطبيق SGF وبالتالي يسجل إلنا الطلب لدى المصلحة المعنية (المصلحة الرئيسية للتسيير).

وبعد ذلك يقوم العون بطباعة الاشعار بالاستلام، والذي يحمل المعلومات التالية:

-تاريخ الطلب:/..../....

-طبيعة الوثيقة التي تم طلبها: شهادة عدم الاخضاع للضريبة.

-اللقب والاسم:.....

-العنوان:.....

مسؤول مصلحة الاستقبال.

بعد ان يتم طباعة هذا الطلب يؤشر عليه من طرف رئيس مصلحة الاعلام ويسلم الى المكلف مع اعطائه

تاريخ استلام الشهادة(انظر الى الملح رقم 01)،وتكون على الشكل التالي:

سلسلة نموذج: شهادة عدم الاخضاع

للضريبة

_المديرية العامة للضرائب

_مديرية.....

رقم:.....

.....

نسخة من الجداول

شهادو عدم الاخضاع للضريبة

ان قابض الضرائب الممضي أسفله يشهد :

أن السيد:.....

المولود في :.....

الساكن ب:

.....

.....

.

رقم التعريف الجبائي.....

بطاقة التعريف رقم:.....الصادرة في:.....ب.....

لم يرد اسمه ضمن جداول الضرائب والرسوم لسنة :.....التي بحوزته.

حررت من طرف العون :

السيد.....

ب.....في.....

الوظيفة

القابض

المطلب الثاني: افاق تطوير نظام المعلومات الالكتروني على مستوى مركز الضرائب اولاد جلال.

تسعى ادارة الضرائب الى تطوير واستخدام تقنيات حديثة من اجل رقمنة ادارتها والمكلفين التابعين لها وذلك من خلال:

أولاً: رقمنة المكلفين بالضريبة.

تقوم الإدارة الضريبية باستحداث مجموعة من التقنيات لرقمنة المكلف بالضريبة ومن اهم هذه التقنيات هي:

أ- البطاقة المغناطيسية للتعريف الجبائية.

إن رقم التعريف الجبائية NIF يحتوي على خمسة عشر رقما بالنسبة للأفراد أي الأشخاص الطبيعيين وعشرون رقما بالنسبة للأشخاص المعنويين أو بالنسبة للهيئات والمؤسسات ذات الطابع الإداري تسعى مصالح الإدارة الجبائية برقمنة التعريف الجبائية عن طريق بطاقة مغناطيسية و يأتي هذا الإجراء بعدما أحصت المديرية مبالغ ضخمة تم التهرب من دفعها من طرف كبار المستوردين، لذلك فإن إنشاء البطاقة المغناطيسية يعتبر إجراء إلكترونية يسهل من متابعة التجار وإنشاء شبكة تنسيقية بين إدارة الضرائب، مصالح الجمارك و مصالح السجل التجاري.

لذلك نجد بان البطاقة المغناطيسية الحاملة لرقم التعريف الجبائي تعتبر أداة تسيير فعالة تشكل المحور الأساسي للدليل الوطني الجبائي وسجلات الضرائب المجموع المكلفين المكونين للمجتمع الجبائي، حيث تسمح هذه التقنية بما يلي:

1. ضمان تحديد تعريفية موحدة ونهائية للمكلفين
2. تتبع حركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر.
3. تحديد أصول الملكية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين.
4. التعرف في الوقت المناسب على أي تغير يطرأ على الوضعية القانونية للمكلفين.
5. تعتبر التعريفية الجبائية أداة لتبادل المعلومات بين مختلف المتعاملين والأعوان الاقتصاديين.
6. تسمح بمحاربة عمليات الغش في التصريح الجبائي لأنها تستعمل كعنصر تحديد من قبل الهيئات والمؤسسات الادارية والمصرفية وكذا مؤسسات التأمين.

ب- البطاقة الإلكترونية الوطنية للغشاشين .

تعتبر البطاقة الوطنية للغشاشين ملفا الكترونيا يحتوي على قاعدة معلومات للمكلفين بالضريبة الذين يثبت أنهم قاموا بانتهاكات خطيرة للقوانين والتشريعات الضريبية، الجمركية أو التجارية، ويتم تعبئة هذا الملف من طرف مصالح وزارة المالية، ووزارة التجارة و من طرف بنك الجزائر .

يتم تسجيل في البطاقة الوطنية للغشاشين كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يثبت ضلوعهم في احدى العمليات الآتية:

1. الامتناع عن دفع الضرائب المفروضة.

2. عمليات الغش في التصريح الجبائي الجمركي والتجاري.

3. تحويل المزايا الجبائية إلى وجهة مغايرة.

4. الغش في العمليات المالية والبنكية.

5. التخلف عن الإشهار القانوني.

6. الإضرار بالاقتصاد الوطني.

7. الإضرار بصحة المستهلك.

ثانيا: رقمنة الإدارة الجبائية.

في سبيل تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة شرعت إدارة الضرائب في ترقيم الإدارة من خلال:

أ- إنشاء مواقع واب.

يعتبر الإعلام الآلي الوسيلة الأولى والضرورية لرقمنة الإدارة ولهذا الغرض فان مشروع عصرنة الإدارة الجبائية أولى أهمية كبيرة لبرمجة المعلومات الجبائية، حيث تم في هذا الصدد إنشاء مصلحة مستقلة للإعلام الآلي في الهيكل التنظيمي المراكز الضرائب حيث تعتبر هذه المصلحة ضرورية لربط المصالح للضريبة المركزية والمحلية بنظام إعلام إلى من أجل وصول المعلومة في الوقت المناسب، لأن فعالية النظام الضريبي تتوقف الى حد كبير على نظام المعلومات الذي يعتبر العمود الفقري للعمليات الرقابة والتحري، فسواء تعلق الأمر بالبحث عن المادة الخاضعة للضريبة أو محاربة عمليات الغش في التصريح الممارس من قبل المكلفين الخاضعين، يبقى ذلك متوقفا بشكل كبير على نظام المعلومات.

وذلك من خلال وضع موقع إلكتروني للمديرية العامة للضرائب يمكن المكلف بالضريبة من الاطلاع على مختلف القوانين والتشريعات الجبائية السارية المفعول، وذلك من خلال فضاء الكتروني جديد بحيث يتوفر على المعدلات الجديدة للضرائب والرسوم، حقوق وواجبات المكلفين عن طريق دليل المكلف بالضريبة، فضلا رسائل المديرية العامة للضرائب و التي تعتبر بمثابة مناشير للقوانين الجبائية الجديدة ، للسماح للمكلفين (G4، G1،G50، G8) باستخراج مختلف الوثائق الخاصة بالتصريحات الجبائية السنوية والشهرية دون ان يتحمل عناء التنقل إلى مختلف مصالح الإدارة الجبائية للحصول على هذه الوثائق.

ب- التصريح الإلكتروني للضرائب والرسوم.

نظام التصريح الإلكتروني تم استحداثه بموجب قانون المائلة السنة 2008 وهو يقتصر حاليا على المكلفين التابعين لمديرية كبريات الشركات، يقدم هذا النظام عدة مزايا للمكلفين نذكر منها:

1. هو نظام سهل التطبيق ومجاني.
2. هو نظام مؤمن.
3. يمكن من متابعة كل العمليات التي تمت بين المكلف وإدارة الضرائب. يحتوي على برنامج إلى لحساب معدلات الضرائب والرسوم فهو يقلل بذلك من الأخطاء في حساب المعدلات والحقوق.
4. التسجيل في خدمة التصريح الإلكتروني تتجدد في كل سنة ضمنا إلا في حالة إلغائها من أحد الطرفين.
5. يمكن للمكلف إلغاء تسجيله في هذه الخدمة وذلك بتحرير طلب يرسله إلى مديرية كبريات الشركات حيث تستغرق عملية الالغاء شهرا واحدا.
6. يمكن لإدارة الضرائب إلغاء التسجيل في حالات: التوقف عن النشاط أو عدم احترام قواعد التصريح، ويتم إبلاغ المكلف من طرف الإدارة عن طريق رسالة موصى عليها.

المبحث الثالث: محاولة لدعم دور نظام المعلومات الإلكترونية بالمركز الضريبي أولاد جلال.

المطلب الاول : جوانب القصور في إستخدام نظام المعلومات الإلكترونية بالمركز الضريبي، أولاد جلال.

أ- ضعف تدفق الأنترنت: تعتبر الجزائر من بين الدول الضعيفة في تدفق الأنترنت حتى مقارنة بالدول في طريق النمو، فيما أرجع انقطاعات الأنترنت المتكررة إلى عدم اتخاذ الاحتياطات المناسبة، والاعتماد على منفذ واحد، وأن 90 بالمائة من مراكز إيواء المواقع والأرضيات الإلكترونية الجزائرية موجودة في الخارج، ومنها

مواقع المؤسسات والإدارات الرسمية، وهو ما يسبب ضعف التدفق، على عكس ما هو معمول به في بلدان أخرى تعتمد على مراكز الإيواء المحلية والتي تكون أقل تكلفة.

ب- نقص التجهيزات مثل الحواسيب والاجهزة السلكية واللاسلكية التي تكون قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية الخرجية .

ج- الحاجة الى تدريب الموظفين على تنفيذ المهام الالكترونية وكيفية استعمال أجهزة الكمبيوتر وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات والبيانات وكافة المعلومات اللازمة للعمل على إدارة وتوجيه "الإدارة الإلكترونية" بشكل سليم ويفضل أن يتم ذلك بواسطة معاهد أو مراكز تدريب متخصصة وتابعة للحكومة، أضف إلى هذا أنه يجب نشر ثقافة استخدام "الإدارة الإلكترونية" وطرق ووسائل استخدامها للمواطنين .

د- عدم وجود إستراتيجية واضحة ودائمة وموضوعة في إطار رسمي ملزم لتبني إعداد أنظمة معلومات، والمحاولات البسيطة التي جرت بهذا الاتجاه كانت أشبه بالبصمات الشخصية أو المحاولات المنفردة للإدارات المختلفة التي مرت على الهيئة ، وقد انعكس ذلك في طرق جمع المعلومات الضريبية حيث تشتتت بين العديد من الإجراءات.

هـ- ما زالت طرق تخزين البيانات يتم حفظها في سجلات ورقية ، ما يعرضها للتلف والضياع بسبب عدم استخدام المكننة في مجال حفظ الأضابير والمستندات المتعلقة بالمكلف مما يؤدي إلى سوء التصرف والتلاعب بهذه البيانات لصالح المكلفين من قبل بعض الموظفين في الإدارة الضريبية .

و- عدم التوسع في إستخدام التقنيات الحديثة بأنواعها للحصول على المعلومات وجمعها ومعالجتها ونشرها.

ز- إفتقار المركز الضريبي الى برامج إعداد الفنيين وتأهيلهم وتدريبهم في المجالات المتعلقة بنظم وتكنولوجيا المعلومات.

ح- الأجهزة والبرمجيات الحاسوبية وشبكات الانترنت ونقاط (دوائر) الاتصال الإلكتروني في المركز للضرائب ليست بالمستوى المطلوب.

ط- عدم إمام غالبية أعوان الإدارة الضريبية بنظام الإعلام الآلي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال ما يجعل الإدارة امام تحديات صعبة في المرحلة الراهنة .

ي- عدم مسايرة التشريعات الحالية والإدارة الثورة الإعلام والاتصال وطبيعة التجارة الالكترونية التي يصعب مراقبتها لكثرة التهرب الضريبي فيها.

ك- الحاجة الى تطبيق نظام الفوترة الالكترونية الذي يساعد على ضبط المتهربين من أداء الضريبة، وتوسيع الوعاء الضريبي، والسعي نحو دمج القطاع غير المهيكل والقضاء على التمويه التجاري.

المطلب الثاني: إقتراحات لتفعيل دور نظام المعلومات الالكترونية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي بالمركز الضريبي، أولاد جلال.

- أ- يجب أن يكون مشروع التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارية الإلكترونية ذا رؤية شاملة، تبدأ من أعلى المستويات في الدولة إلى أدناها، وذلك بتظافر الجهود، ضمن إستراتيجية واضحة على المدى الطويل .
- ب- توفير أجهزة حاسوب متطورة وذات تقنية عالية لمواكبة التطور المتسارع في العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات وبالإعدادات الكافية وتدريب الموظفين على استخدامها .
- ج- إقامة الدورات التدريبية في مجال الإدارة الإلكترونية لجميع الموظفين لإيضاح مفهوم الإدارة الالكترونية لهم من اجل زيادة مساهمتهم في إنجاح عملية التحول إلى الإدارة الالكترونية .
- د- زيادة الدعم المالي المخصص لإقامة المحاضرات والبحوث وبرامج التدريب في مجال الإدارة الالكترونية، لتعميق الوعي بمفهوم الإدارة الالكترونية .
- هـ- ضرورة البدء برسم إستراتيجية واضحة المعالم من قبل المركز الضريبي بمثابة زمنية للإنجاز توضح فيها أنظمة المعلومات المطلوبة للهيئة آليات التنفيذ وتوفير الأجهزة والمعدات والكادر البشري المؤهل ومتطلبات الأمان للشبكات والمعلومات.
- و- رفع التنسيق بين الوحدات المشكلة للإدارة الجبائية لاسيما بين مفتشية الضرائب والقابضات من أجل تقليل الأخطاء التي يقع فيها أعوان الإدارة الجبائية وبالتالي تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين.
- ز- توسيع التقنيات الالكترونية المستحدثة وعلى رأسها التصريح الإلكتروني للضرائب والرسوم ليشمل جميع المكلفين وكل أنواع المؤسسات التي تنشط داخل الاقتصاد الوطني.
- ح- تكوين عمال الضرائب في مجال الإعلام الآلي والمعلوماتية من أجل ضمان نجاح الإدارة الالكترونية وتحسين الخدمة العمومية.
- ط- إشراك المكلفين بالضرائب في سن القوانين الجبائية من أجل الرفع من الوعي الجبائي وكسب ولاء المكلفين لإدارة الضرائب.
- ي- ربط إدارة الضرائب الكترونيا بمختلف الإدارات العمومية الأخرى من أجل الحصول على المعلومة الجبائية وإجبار كل الإدارات والمؤسسات على منح المعلومات التي يحتاجها أعوان الضرائب .

- ك- ضرورة الاهتمام ببناء مواقع على شبكة الواب و تطويرها، و تجديدها بالمعلومات حتى تصبح منارة حقيقة عن المركز الضريبي، و حلقة وصل عصرية بين مختلف المتعاملين مع الإدارة الضريبية.
- ل- العمل على تبسيط الاجراءات الادارية المتعلقة بتاسيس الضريبة وتحصيلها.
- م- تسهيل وتبسيط مجمل التشريعات الجبائية.

خلاصة.

من خلال دراستنا تبين لنا اهمية نظام المعلومات الالكتروني ودوره الفعال في الحد او التقليل من التهرب الضريبي بصورة كبيرة وفعالة ، أظهرت نتائج البحث مدى التأخر المسجل على مستوى تطبيق نظام المعلومات الالكتروني في النظام الجبائي، والذي يعزى إلى أسباب كثيرة غياب التجهيزات التقنية بالنسبة للمركز الضريبي بالإضافة إلى نقص الموارد البشرية المؤهلة في مجال الاعلام الالي والتكنولوجيا .



خاتمة

يحاول مركز الضرائب منذ عدة سنوات في مسعى نوعي، من بين أهدافه الإستراتيجية جعل المديرية العامة للضرائب هيئة عصرية تضع المكلف بالضريبة في قلب انشغالاتها ، ومن أجل تحقيق ذلك فقد سطرت الإدارة الجبائية برنامجا واسعا للإصلاحات يرمي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديث هيكلها وطرق تسييرها .

- وضع وسائل استقبال ملائمة تحت تصرف مستعملي الإدارة الجبائية .

- تبسيط النظام الجبائي وكذا الإجراءات .

- تعميم المعلومة الجبائية.

- تدعيم الضمانات الممنوحة لمستعملي الإدارة الجبائية وذلك من خلال اعلامهم بكيفية أفضل حول سير الرقابة الجبائية ونتائجها.

بالإضافة إلى ذلك توجد مشاريع طموحة في طريق الإنجاز ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالدفع عن بعد والتصريح عن بعد ،مما يسمح لمستعملي الإدارة الجبائية بالتصريح بمدخلهم ودفع الضرائب المستحقة إلكترونيا.

ولذلك نجد بان تطبيق الإدارة الالكترونية جعل الخدمة العمومية ترتقي و تتطور حيث أن الإدارة الالكترونية أصبح تطبيقها ضروري و حتمي بغية تقدم و عصرية الخدمة العمومية و المرفق العام . حيث أصبح تطبيقها يعتبر مقياسا لتطور المؤسسات والإدارات في وقتنا الحاضر و مدى مقدرتها على الاستجابة لرغبات و انشغالات المواطنين و تقريبهم أكثر من الإدارة وتحقيق معايير الجودة العالمية في تقديم الخدمات العمومية وهو ما تسعى إليه الجزائر في الوقت الراهن .

نتائج اختبار الفرضيات:

1. الفرضية الاولى: المتعلقة بان نظام المعلومات الالكتروني يساعد على اعطاء نظرة شاملة على

مختلف العمليات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة مما يسمح بتحديد الوعاء الضريبي الحقيقي

للمكلفين ، فقد تم التوصل الى صحة هذه الفرضية من خلال التطرق الى مختلف المفاهيم الواردة

في هذا الشأن .

2. الفرضية الثانية: التي نصت على ان نظام المعلومات الالكتروني يسمح بتخفيف الاجراءات

البيروقراطية والقضاء على الثغرات الادارية التي يعتمد عليها المكلفون في القيام بالتهرب الضريبي،

فقد تم التأكد من صحة هذه الفرضية من خلال واقع التحليل النظري لمختلف التعاريف الواردة بهذا الصدد.

3. تنص الفرضية الثالثة: على ان مركز الضرائب اولاد جلال يعمل على استخدام وتطوير نظام معلومات الكتروني يساعد على الحد من التهرب الضريبي ،تم التأكد من صحة هذه الفرضية من خلال الجانب التطبيقي الذي شمل المحاولات التي يقوم بها المركز الضريبي من اجل مواكبة التطورات في الجانب التكنولوجي للوصول الى اهدافها المتمثلة في الحد من التهرب الضريبي من اجل زيادة التحصيل الضريبي.

النتائج العامة للدراسة:

من خلال ما تم التطرق اليه تم التوصل الى النتائج التالية:

أ- نتائج الدراسة النظرية:

1. يمكن نظام المعلومات الالكتروني من حصر جميع مصادر دخول المكلفين الخاضعة للضريبة بدقة وموضوعية. وتسهيل عملية التحاسب الضريبي بالنسبة لموظفي الهيئة العامة للضرائب والمكلفين.
2. توفر قاعدة البيانات معلومات عن المكلفين بالضريبة بالتالي تؤدي إلى الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
3. استخدام النظم المعلومات المحسوبة تساعد في تقليل من الازدواج الضريبي .
4. يساهم نظام المعلومات الالكتروني الموجودة في الإدارة على زيادة سرعة انجاز الأعمال وتقليل الوقت والجهد والتكلفة.
5. يساعد الحاسب الآلي على زيادة فعالية الإدارة ذلك من خلال توفير المعلومات المناسبة في الوقت المناسب.
6. يساهم نظام المعلومات الالكتروني في الربط بين فروع الهيئة وأقسامها ببعضها البعض.
7. توفر النظم المحسوبة معلومات تمتاز بالوضوح مما يساعد الإدارة على رفع المستوى الإدارة والقيام بوظائفها بشكل فعال.

ب- نتائج الدراسة التطبيقية:

1. لا تزال إجراءات التحصيل الضريبي تعاني من إفتقارها الي تقنية الحاسوب واعتمادها علي الحساب اليدوي للضريبة.
2. لا توجد قاعدة بيانات محوسبة للمكلفين بدفع الضريبة مما يؤدي الي تفشي ظاهرة التهرب الضريبي.
3. ضعف الموارد البشرية والمادية.
4. بطئ وتيرة تطبيق استخدام نظام المعلومات الالكتروني على مستوى المركز الضريبي .
5. نقص في الموظفين المؤهلين على مستوى المركز الضريبي .
6. عدم وجود نظام معلومات الكتروني يربط بين المؤسسات و المركز الضريبي.

آفاق الدراسة.

تمهد هذه الدراسة إلى إظهار أهمية تطبيق نظام معلومات إلكتروني في الإدارة الضريبية من أجل التخفيف من ظاهرة التهرب الضريبي عن طريق عصرنه الإدارة الجبائية للتكيف مع مستجدات المحيط العالمي، و هذا ما يفتح المجال أمام الدراسات المستقبلية فيما يتعلق ب:

- دور نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
- تقويم دور نظام المعلومات الإلكتروني في تفعيل آليات الرقابة الجبائية.
- دور نظام المعلومات الالكتروني في زيادة الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة.



قائمة المراجع

اولا: الكتب العربية.

1. إبراهيم يختي، مقياس المعلوماتية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2004.
2. أحمد حلمي جمعة، نظم المعلومات المحاسبية:مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
3. بشير عباس العلق، تكنولوجيا المعلومات و الإتصال و تطبيقاتها في مجال التجارة النقال، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، عمان 2007.
4. بشير عباس العلق، سعد غالب ياسين، الأعمال الإلكترونية، دار المناهج، عمان، 2006.
5. البكري سونيا محمد ،نظم المعلومات الادارية ،الدار الجامعية،الاسكندرية ،1999.
6. بهاء شاهين، الإنترنت و العولمة، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة 1999
7. بوسقيعة أحسن، الوجيز في القانون الجزائي الخاص (الجرائم ضد الأشخاص، الجرائم ضد الأموال، الجرائم الخاصة)، الجزء الأول، الطبعة الثامنة عشر، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2015.
8. حلمي مجيد محمد الحمدي، في المالية العامة، الجامعة المفتوحة طرابلس، ط1، 1992.
9. حيدر معالي فهمي ،نظم المعلومات :مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، دار الجامعية،الإسكندرية ، 2002.
10. خالد الشاوي، نظرية الضريبة والتشريع الضريبي الليبي، جامعة قاريونس، 1989.
11. سلبورتاك، مارك. علم نفسك MCSE أساسيات شبكات الاتصال في 14 يوما، ادار العربية للعلوم، بيروت 1998.
12. السمرائي إيمان فاضل ،نظم المعلومات الإدارية، دار الصغاء، عمان، 2004.
13. سوزي عدلي ناشد ، ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وآثارها على إقتصاديات الدول النامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008.
14. شوقي سالم ،نظم المعلومات و الحاسب الالكتروني،جامعة الكويت،مركز الاسكندرية للوسائط الثقافية والمكتبات، 1985.
15. الظاهر محمد السعودي، دروس في المالية العامة، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2002.
16. عادل فليح العلي ، المالية العامة الكتاب الأول ، المقدمة في المالية العامة والقانون المالي الضريبي، اثراء للنشر والتوزيع، عمان ،الطبعة ،2، 2001
17. عبد المعطي، ياسر يوسف، مقدمة في الحاسبات الآلية و تطبيقاتها ، الكويت: شبكة المكتبات الكويتية ، 1994.
18. علاء السالمي، حسين علاء السالمي، شبكات الإدارة الالكترونية، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2005.

19. فريد النجار جمعة، نظم المعلومات الإدارية، دار الحامد للنشر، الأردن، 2005 .
20. فوزي عطوي، المالية العامة (النظم الضريبية وموازنة الدولة)، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2003.
21. قنديلجي عامر، علاء الدين عبد القادر الجنابي، نظم المعلومات الإدارية، دار المسير ، عمان، 2008.
22. محمد الصالح الحناوي، الأعمال في عصر التكنولوجيا، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004
23. محمد دباس الحميد، نينو، ماركو ابراهيم ، حماية أنظمة المعلومات، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007.
24. محمد نزيه محمد، تعليم.... الإنترنت، الإصدار الأول 2009.
25. منصور عوض ،محمد ابو النور، تحليل نظام المعلومات باستخدام الكمبيوتر ،دار غريب، 2001.
26. منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة ، ط2، 2013 .

ثانيا: النصوص التشريعية.

1. الامر رقم 76-104، المؤرخ في 9ديسمبر 1976 ،من قانون الضرائب المباشرة، عدد 102، الصادر في 1976/11/22.
2. الامر رقم 76-105، المؤرخ في 9ديسمبر 1976 ،يتضمن قانون قانون التسجيل، عدد 103، الصادر في 1976/11/22، معدل ومتمم.
3. المادة 1/ 118 من قانون الرسم على رقم الأعمال.
4. أمر حكومي عدد 1066 لسنة 2016 مؤرخ في 15 أوت 2016 يتعلق بضبط شروط وإجراءات إصدار الفواتير الإلكترونية وحفظها، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد 69.

ثالثا:المجلات:

1. الخطيب خالد، التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق ،مجلد 16 ، عدد2، كلية الاقتصاد، 2000.
2. خلود هادي عبود الربيعي ، أرشيد مكي رشيد ،تقويم نور نظام المعلومات في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي،مجلة دراسات محاسبية ومالية،المجلد الثامن،العدد 24،الفصل الثالث، 2013.
3. الحمزة عبد الحليم، مجلة دراسات جبائية،العدد12، الفحص الضريبي الإلكتروني كؤداة لتفعيل عمل الإدارة الضريبية :نحو نموذج لنظام المعلومات الإلكترونية في الإدارة الضريبية في الجزائر، جامعة تبسة، 2018.
4. علي فاتح خلف ،التهرب الضريبي ،مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة القادسية ،المجلد8،العدد3، 2018.
5. محبوب مراد،باري عبد اللطيف،استخدامات الادارة الالكترونية بالمعاملات المصرفية في الجزائر ،مجلة الحقوق والحريات،جامعة محمد خيضر بسكرة ،العدد2018،6.

6. موسى عبد الناصر, محمد قريشي ,مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي- دراسة حالة كلية العلوم و تكنولوجيا بجامعة بسكرة , مجلة الباحث , العدد 09, جامعة ورقلة.
 7. وشان احمد ، بلعوز بن علي، الاصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة الى حالة الجزائر، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإقتصادية و القانونية. العدد17،جانفي2017.
 8. اشرف عبد المؤمن شريف ،امن وحماية المستندات الالكترونية على بوابة الحكومات العربية، مجلة علمية محكمة، العدد 16،جامعة بني سويف.
 9. الشامي أحمد محمد، السيد حسب الله. الموسوعة العربية العالمية مصطلحات علومالمكتبات والمعلومات والحاسبات. مج 3، الرياض،1999.
- رابعا: المؤتمرات والمحاضرات.

1. رضا البارجي ،مقدمة في علوم الحاسب،المحاضرة 6،كلية العلوم ،جانعة دمياط ،2016،ص7
 2. صالح بالخيري ،الشبكات المحلية: الشبكة المحلية لجامعة المسيلة نموذجا ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم المكتبات ،جامعة مندوري ،قسنطينة2005 .
 3. رمادلية عبد الله سفيان، المؤتمر العلمي الدولي حول : النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني واقع – تحديات – أفاق يومي 26-27 نوفمبر - جامعة محمد بوضياف- المسيلة2018.
 4. محمد سليم وهبة،واقع التهرب الضريبي،المؤتمر 2للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد،صنعاء، اليمن،27يوليو 2010.
 5. القورصو محمد ،نموذجية المعلومات و أدوات البحث على الانترنت، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية، جامعة وهران.
 6. جامعة الاندلس الخاصة للعلوم الطبية ،المحاضرة رقم ثلاثة عشر،نظم المعلومات،سوريا.
 7. ناصر حسن اسماعيل، مقدمة في شبكات الحاسب ،مدرسة طنطا الكهربائية ،2008.
 8. ابراهيم سنوسي نصر ،مقدمة للانترنت ،البرنامج التمهيدي للتدرب على استخدام الحاسوب والانترنت ،جامعة سبها ،2015.
 9. رجم خالد،نظام المعلومات ،محاضرة مقياس نظام المعلومات ،جامعة ورقلة ،2017.
 10. فهد فايز المدرع، مقالة عن المعايير العالمية لامن المعلومات، مركز التميز لامن المعلومات ،2009.
- خامسا: الرسائل الجامعية.

1. إبراهيم بختي ، دور الانترنت و تطبيقاته في المجال التسويقي (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراء دولة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2003.
2. احمد كردي مالک، التهرب الضريبي ووسائل مكافحته،نيل شهادة البكالوريوس ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة القادسية ،العراق،2017.
3. براهيمي سمية، بلعاش ميادة، مساهمة المراجعة الجبائية في مكافحة الغش والتهرب الضريبي لتفعيل مبادئ حوكمة الشركات، العددان 67 ، 68 ، بحوث إقتصادية عربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2014.

4. البريم محمد نور الدين، **حوكمة الشركات ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي** ، دراسة ميدانية على الدوائر الضريبية في غزة، قدمت هذه الرسالة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2016، ص 49.
5. بوزرورة حيزية ،بوزيدي كاهنة، **التهرب الضريبي في الجزائر والية مكافحته**،مذكرة نيل شهادة الماستر ،كلية الحقوق،2018جامعة عبد الرحمان ميرة ،بجاية.
6. رحال ناصر، **محاولة تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (حالة ولاية الوادي)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007.ص90.
7. زينب شطبية، **دور التسويق الإلكتروني في دعم الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية**. دراسة سوق الهاتف النقال في الجزائر،جامعة قاصدي مرباح كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير قسم علوم التسيير، ورقلة، 2009.
8. سلوى محمد الشرف، **دورة إدارة المعرفة و تكنولوجيا المعلومات في تحقيق المزايا التنافسية في المصارف العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، عمارة الدارسات العليا، 2008 ص 64.
9. شنة فاطمة، **دور الرقابة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي**،مذكرة ليسانس ،ورقلة ،2011.
10. شلاء جمعة منجي النصراوي،**التهرب الضريبي وأثره في المسؤولية الجنائية في قانون ضريبة الدخل العراقي**، رسالة مقدنة لنيل شهادة الكاجستير ،جامعة بابل،العراق، 1982.
11. شوقي شاذلي،**أثر استخدام التكنولوجيا المعلومات و الاتصال على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008.
12. طورشي ابراهيم، **التهرب الضريبي وآليات مكافحته**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2015.
13. العياشي بدر الدين ،**خدمات أنظمة المعلومات الالكترونية ودورها في تلبية احتياجات المستفيدين**،دراسة ميدانية بالمدرسة العليا للاساتذة-قسنطينة-،نيل شهادة الماجستير،تخصص علم المكتبات،جامعة منتوري قسنطينة،2012.
14. غضبان مريم، **دور الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي** ، (دراسة حالة مديرية الضرائب بولاية البويرة) ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص محاسبة وتدقيق ، مذكرة لنيل شهادة الماستر مالية ومحاسبية ، جامعة اوكللي محند اولحاج، البويرة ، 2015.
15. قرموش ليندة، **جريمة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014.
16. لابد لزرق، **ظاهرة التهرب الضريبي وانعكاساتها على الاقتصاد الرسمي فب الجزائر-دراسة حالة ولاية التيارت-مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص:تسيير المالية العامة،كلية العلوم الاقتصادية والتسييروالعلوم التجارية،جامعة ابي بكر بلقايد،تلمسان،2018.**

17. لعجال سميرة ، التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر ، تخصص التسيير الإداري للجماعات المحلية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2014.
18. مراد رايس، أثر تكنولوجيا المعلومات على الموارد البشرية ، في المؤسسة دراسة حالة مديرية الصيانة لسوناطراك بالأغواط " DML "، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، بالجزائر، 2006.
19. نبيلة ابراهيم بربخ، تقييم دور نظم المحاسبية الالكترونية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير، 2013.
20. نور الدين شارف، التسويق الإلكتروني ودوره في زيادة القدرة التنافسية (دراسة حالة مؤسسة جواب فرع الإتصالات الجزائر)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص تسويق، جامعة سعد حلب، البليدة، 2007.
21. نوفيل حديد، الإنترنت و تأهيل المؤسسة للإندماج في الإقتصاد العالمي، أطروحة دكتوراء دولة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
22. وردة بويمو، الآليات القانونية لمحاربة التهرب الضريبي في ظل الاجراءات الجبائية، مذكرة نيل شهادة الماستر، 2014، ص22.

سادسا:مجلات اجنبية.

1. C.Crochepeye, systèmes de gestion de fichiers, SGF-disque , 2001, .

سابعا: المواقع التالكترونية.

1. رنا عبد الصادق، الفاتورة الالكترونية اداة جديدة لزيادة الايرادات، <https://www.tahrirnews.com>
2. كاظم صالح، مكافحة التهرب الضريبي ضرورة ملحة في الحد من الفساد , 2013، بحث متاح على الموقع الالكتروني. http://www.nazaha.iq/%5Cpdf_up%5C1532%5Ccpp-1.pdf
3. مجلة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (17/04/2011) <http://www.titmag.net.ye>
4. مفهوم الاتصال (27/03/2011) http://islahstudents.org/pic/libr/92_2381.pdf
5. المحاضرة 11، نظام المعلومات الالكتروني، جامعة الاندلس، المتوفرة على الموقع http://au.edu.sy/images/courses/dentistry/1-1/159_computer-in-dentistry.pdf
6. <http://tfig.unece.org/AR/contents/country-examples-e-invoicing.htm>
7. https://www.loukam.net/SE_Master_Chapitre1.pdf



الملاحق

الملحق (01): شهادة عدم الإخضاع للضريبة.

Série R. n° 17

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب
مديرية بسكرة
قباضة اولاد جلال
بلدية اولاد جلال

رقم 2015/441.88

نسخة من الجداول
شهادة عدم الإخضاع للضريبة

إن قابض الضرائب الممضي أسفله يشهد :

ان السيد: د. حامية
المولود في :
الساكن بـ : اولاد جلال

رت. ج. :
بطاقة التعريف رقم :
لم يرد إسمه ضمن جداول الضرائب والرسوم لسنة :
الصادرة في : 13/06/2015 - اولاد جلال
التي بحوزته.

حررت من طرف العون :
السيد عقيدة
الوظيفة مصلحة المتابعة

17 4 JUIL 2015

(المادة 144 - فقرة 2 - من قانون الإجراءات الجنائية)

